اعتراضات أبي حيان (ت٧٤٥هـ)

في كتابيه التذييل والارتشاف على ابن مالك

(ت٦٧٢هـ)

فـي دعـوى الإجماع

من إعداد

د / تيسير السعيد عيد عبد الوهاب

المدرس في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

ربِّ يسِّر وأعِن

مقدمة :

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله ، سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أما بعد

فهذه دراسة خصصتها للكلام على اعتراضات أبي حيان (ت٧٤٥هـ) في كتابيه التذييل والارتشاف على ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في دعوى الإجماع .

وقد آثرتُ الحديثَ في هذا الموضوع وذلك ؛ لما لكتاب (شرح التسهيل لأبي حيان الموسوم بالتذييل والتكميل) من الأهمية بمكان إذ يُعدُّ من أبرز شروح كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك) وهذا الكتاب من أهم مُؤلفات ابن مالك وأشهرها حيث وضع فيه خلاصة علمه ودراساته ، وخبراته ، بل وصل الأمر بأبي حيان – وهو من أشد النحاة مخالفة لابن مالك أنْ يفرضَ على نفسه (ألّا يقرئ أحدًا إلّا في كتاب سيبويه أو التسهيل) [(١)].

– كما أنَّ شرح أبي حيان على التسهيل من أهم شروحه ، فقد وصفه

(١) ينظر :بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١/ ٢٨١، تحقيق: أ/محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر : المكتبة العصرية – لبنان – صيدا .

أبو حيان نفسه بأنه (قد جمع من هذا العلمِ ما لا يوجد في كتاب)[١] إذ جمع فيه خلاصة الشروح التي قبله ، كما اهتم فيه ببسط القضايا ، وكان من أهم القضايا التي جذبت انتباهي في هذا الكتاب (كثرة اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في المسائل التي ادعى ابن مالك القول بالإجماع فيها) ، وتعقبه أبو حيان ، وحمل قوله على الادعاء، في كثير منها وذكر أنها غير مجمع عليها بل مختلف فيها ، فاستخرتُ الله ، واخترتُ هذا الموضوع ليكون عنوانا لبحثي .

كما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أيضًا عدة دوافع مهمة منها :

– **إن في دراسة هذه الاعتراضات** مادة خصبة لدراسة القواعد النحوية من وجوه متعددة فأردتُ أنْ أبرزها وأجلِّيها وأجمعها ، وكما أن في دراستها تظهر لنا مدى موْضُوعيَّة أو حِياديَّة أبي حيان أكان مُحقًا في تعقبه لابن مالك ؟ أم كان مُجحفًا ؟

– فقصدتُ مناقشة هذه الاعتراضات، وتأصيلها ، والحكم بصحتها أو خطأها .

كما قصدتُ بيان منهج أبي حيان في الاعتراض ، وأدلته التي اعتمد عليها فيه ، وألفاظه التي استخدمها في الاعتراض على ابن مالك ، ولم أدرس منها إلا ما صرح فيها أبو حيان بلفظ يدل على الاعتراض على دعوى الإجماع صراحة ، ولم ينقله عمن سبقه من النحويين إلا إذا كان

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٣/١ ، تحقيق وتعليق د/ مصطفى النماس – الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

يوافق هذا الاعتراض .

– كما تكمن أهمية هذه الدراسة كونها بين عالمين بارزين من أعلام النحو العربي عاشا في القرنين السابع ، والثامن الهجري ، وهما : ابن مالك ، وأبو حيان ، فإن مما يستدعي اهتمام الناظر المتأمل في شرح التسهيل لأبي حيان الموسوم بـ (التذييل والتكميل) هو عدم موافقة الشارح للمصنف واعتراضه عليه في المسائل التي ادعى فيها المصنف الإجماع، ولعل ذلك مما يدعو إلى التساؤل عن أسباب الاعتراض، والأدلة التي اعتمد عليها أبو حيان في اعتراضاته، فالمصنف والشارح كلاهما علم من أعلام النحو البارزين ، وكلاهما له باع في علم أصول العربية ، وله أثر عظيم في مجال الدراسات النحوية ، ودراسة المسائل الخلافية بينهما تسهم في إثراء الفكر النحوي .

– أما الهدف من اختياري (الإجماع) من بين اعتراضات أبي حيان على ابن مالك ؛ فلأهميته إذ هو أصل من أصول النحو المهمة ودليل من أدلته المعتبرة في تأصيل القواعد النحوية ، وقد اعتمد عليه كثير من النحويين منهم ابن مالك فهو يقدره ويقطع به .

– فضلا عن كثرة الدراسات حول السماع ، والقياس ، والاستصحاب ، وقلتها حول الإجماع ، وأيضااهتمام الباحثين بالخلافات النحوية ، والاعتراضات في أبحاثهم، وأما الإجماع فلم يفرد له أحد من الدارسين حسب علمي دراسة مستقلة في كتابي (التذييل والارتشاف) تؤصل له، وتتناول جزئياته على الرغم من أهميته ، إذ يسهم في الدعوة إلى (تيسير النحو) بتخليصه مما يثقله من الاختلافات وتعدد الأقوال التي مرجعها الجدل والتأويل والتعليل الفلسفي ، كما أنه يعد دليلا من الأدلة النحوية

المعتبرة لعلاقته بالسماع من جهة ، وباجتهاد النحاة من جهة أخرى فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من ذكره والاعتماد عليه ، فأردتُ جمع المسائل المتناثرة المجمع عليها على حدّ قول ابن مالك ، والمعترض عليها في بحث واحد؛ليسهل على الباحثين الرجوع إليها .

وبعد فهذه دراسة تطبيقية لتلك المسائل التي ادعى ابن مالك إجماع النحويين القول فيها وتعقبه أبو حيان ؛ لأن بعض العلماء على خلاف هذا الإجماع ، وذلك ضمن منهج استقرائي وصفي تحليلي واضح بيِّن المعالِم ، وذلك بتتبّع مادة الكتاب ، واستخراج الاعتراضات ، مُعنْوِنة لكل مسألة بما يتناسبُ مع مضمونها ، ومُمَهدة لها بتمهيد يُوضحها ، مع نقل كلام ابن مالك، ثم أتبعه بنقل كلام أبي حيان المعترض فيه على ابن مالك، وعرض الآراء ومناقشتها والترجيح بينهما مُحتجة بأراء ذوي العلم والشأن.

وقد رتبت المسائل والقضايا على وفق ما جاء في التسهيل وشرحيه (التذييل والارتشاف) ثم قمتُ بدراستها ، وعرضها عرضا يبين ما فيها ، ويركز على مواطن الاعتراض ، وقمتُ بتوثيق النقول وتخريج الآيات ، والأحاديث الشريفة ، والأبيات الشعرية .

– هذا وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ، وتمهيد، ومبحثين وخاتمة، وفهارس فنية .

– **أما المقدمة ، فاشتملت على أسباب اختيار البحث وأهميته ، والهدف منه** ، ومنهج البحث والدراسات السابقة عليه أو القريبة منه إن وُجدتْ .

– **وأما التمهيد** فتناولت فيه ترجمة موجزة لهذين العالمين مع ذكر نبذة

مختصرة عن كتابيهما ، وقد آثرت الإيجاز فيهما لشهرتهما وكثرة المترجمين لهما .

المبحث الأول : **الاعتراض** ، **والإجماع** ، **وما يتعلق بهما** .

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : الاعتراض ، وتحدثت فيه عن :

تعريفه ، ألفاظه ، نشأته ، أسبابه ، أدلة أبي حيان في اعتراضاته .

المطلب الثاني : الإجماع وما يتعلق به ، وفيه :-

ذكرت تمهيدًا عن أصول النحو العربي ، وعرفت الإجماع لغة واصطلاحًا وموقف النحاة في الاحتجاج به ، ونشأته ، والمراد به عند ابن مالك – وألفاظه .

المبحث الثاني : **المسائل التي اعترض فيها أبو حيان على ابن مالك في دعوى الإجماع** ، **في كتابي التذييل**، **والارتشاف لأبي حيان** ، **وقد بلغت تسع عشرة مسألة** .

وأما الخاتمة فسوف أتحدث فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها ، ثم أتبعتُ ذلك بقائمة المصادر والمراجع ، وفهرس المحتويات .

أسأل الله أن يجعل هذا العمل مقبولا ، وخالصاً لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم النصير

وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين

الباحثة

من الدراسات السابقة في هذا الموضوع :

لم أقف حسب اطلاعي على دراسة خصت هذا الموضوع ، أو أفردته بالدراسة ، وإنما عثرتُ على بعض الدراسات في الاعتراضات التي لها صلة بأبي حيان ، أو ابن مالك كل على حدة ،وكنت أظن أن أظفر فيها بشيء مما أنشده.

ومن هذه الدراسات مايلي:

- اعتراضات أبي حيان على الفراء في كتابه ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب [١].

- اعتراضات أبي حيان للنحويين [٢] في كتاب التذييل والتكميل ، ولم يذكر فيه اعتراض أبي حيان على ابن مالك في دعوى الإجماع بوجه خاص ، وإنما ذكر الاعتراض بوجه عام على النحويين بطريقة مختصرة جدًا ، كما نمى إلى علمي وجود رسالة دكتوراه – بعنوان (الخلاف بين أبي حيان وابن مالك) [٣]. كما يوجد بعض الدراسات السابقة حول الإجماع[٤].

---

(١) رسالة ماجستير للطالب زياد أبو حليب ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م - الجامعة الإسلامية .

(٢) رسالة ماجستير للطالب منصور عريف الجامعة الإسلامية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

(٣) للدكتور / الحسيني القهوجي ، ولكن لم يتيسر لي الاطلاع عليها .

(٤) ينظر : الإجماع :د/طه عبد الرؤوف سعد – مكتبة الصفا –القاهرة – ١٤٠٢هـ-١٩٩٩م،والإجماع في الدراسات النحوية د/حسين رفعت حسين – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الأولى١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، والإجماع في النحو العربي إعداد :دخيل بن غنيم العواد رسالة – بجامعة الإمام محمد بن

التمهيد :-

أولاً : التعريف بابن مالك وكتابيه التسهيل وشرحه :

أولاً : التعريف بابن مالك :

١- اسمه ونسبه : هو الإمام العلامة الأوحد كبير النحاة محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله ، الطائي نسبًا ، الجيَّاني المنشأ ، الشافعي النحوي اللغوي المقرئ المحدّث الفقيه ، واحد عصره وإمام زمانه في علم العربية – المعروف بابن مالك ، ولد في مدينة جيان، وإن نسبته إلى (جيان) لا تعني شهرتها فيها ، بل ينسب إليها لميلاده فيها ، وأما شهرته فقد كان في المشرق العربي ، وبلاد الشام ، واختلف أهل التاريخ والترجمة في إثبات سنة ميلاده ، فأثبتت طائفة أَنه ولد سنة ستمائة للهجرة (٦٠٠هـ) ومنهم من تردد بين سنة ستمائة للهجرة أو إحدى وستمائة (٦٠١هـ) وهذا هو الغالب في كتب التراجم .

٢- شيوخه : أخذ ابن مالك القراءات ، والحديث ، وعلوم العربية على يد كبار علماء عصره أمثال أبو رزين ، ثابت بن حيان الكُلاعي (ت٦٢٨هـ)[١] وابن مصباح المخزومي[٢] (ت٦٣٢هـ) وجمال الدين

سعود – إشراف أ.د/علي طلب –١٤١٥هـ ، والإجماع واستصحاب الأصل بين ابن جني والأنباري أ.د/عادل محمد علي الطنطاوي – المكتبة الأزهرية للتراث – ١٤٣٨هـ – ٢٠١٦م. ولم تمت بصلة مباشرة إلى موضوع بحثي كما لم يتيسر لي الاطلاع عليها .

(١) ينظر : ترجمته في الوافي بالوفيات ٢٩١/١ .

(٢) ينظر : ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٦٨/٦ .

ابن عمرون (ت٦٣٩هـ) [١] ، وعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)[٢]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) والشلوبين (ت٦٤٥هـ) ، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، وشرف الدين المرسي (ت٦٥٥هـ) ، ورغم ذلك اعترض أبو حيان عليه (ت٧٤٥هـ) واتهمه بأنه لا مشايخ له [٣]، وقد دافع عن ابن مالك بعض المؤرخين والعلماء أمثال : شمس الدين بن الجزري (ت٨٣٣هـ) [٤] وصاحب فيض نشر الانشراح[٥] ، وناظر الجيش [٦].

وتتلمذ على يدي ابن مالك ثُلة من طلاب العلم أمثال محي الدين النووي (ت٦٧٦هـ) وابنه بدر الدين المعروف بابن الناظم (ت٦٨٦هـ) وبهاء الدين بن النحاس (ت٦٩٨هـ) وعلاء الدين ابن العطار (ت٧٢٤هـ) ، وابن عساكر (ت٧٣٠هـ) والبدر بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) وغيرهم .

٣- تصانيفه : لابن مالك تصانيف كثيرة ، ونظم ، حتى أن مصنفاته ربت على ثلاثين مصنفا بين منظوم ومنشور[٧] ومن أهم تصانيفه (النحوية

---

(١) ينظر : ترجمته في في تاريخ الإسلام ٤٧/ ٤٣١ ، والوافي بالوفيات ١٦١/١ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٣١ .

(٢) ينظر : ترجمته في الأعلام ٣٣٢/٤ .

(٣) ينظر : نفح الطيب ٢٣٢/٢ .

(٤) ينظر : ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٤٩/١، وشذرات الذهب ٢٩٨/٩، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٨١/٢ .

(٥) ينظر : فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ١/ ٦٨ .

(٦) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٣٤ ، تحقيق د/ علي فاخر وآخرين.

(٧) ينظر: المدارس النحوية د/شوقي ضيف صـ٣١٠ طبعة –دار المعارف.

والصـــرفية) الألفية (الخلاصة) والكافية الشافية ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وشرحه ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحه . وكان ذا مقدرة فائقة على الحفظ ، فقد روي أنه حفظ ثمانية شواهد شعرية يوم موته ، وتوفى ابن مالك – رحمه الله– بدمشق ليلة الأربعاء الثاني عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (٦٧٢هـ) [١] فرثاه أصحابه وتلاميذه ، ونعاه المؤرخون في تواريخهم ، وكثرت مراثيه ، من ذلك ما ذكره (الصفدي (ت٧٦٤هـ) في مرثية طويلة قالها شرف الدين الحصني قال عنها الصفدي (وما رأيت مرثية في نحوي أحسن منها على طولها)[٢] وهي من الخفيف أولها .

يَا شَتَـــاتَ الأَسْمَـــاءِ والأَفْعَـــالِ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْـــمِفْضَالِ

وانْحِرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطٍ مِنْهُ فِـــي الانْفِصَـــالِ والاتِّصال

---

(١) ينظر : ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٨/٤،وتراجم المؤلفين التونسين لمحمد محفوظ ٣٧٣/٢،

وفوات الوفيات ٤٠٧/٣– ٤٠٨ ، والوافي بالوفيات للصفدي ٢٨٥/٣– ٢٨٦ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨ ، ، والبداية والنهاية لابن كثير ٣١٢/٣– ٣١٣ والموسوعة التاريخية ٥٣/٦، وبغية الوعاة للسيوطي ١٣٠/١– ١٣٤ ، ونفح الطيب للمقري ٢٢٢/٢– ٢٢٧ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٥٩٠/٧– ٥٩١ ، والأعلام للزركلي ١٥٦/٦ ، دار الملايين ، الطبعة الخامسة عشر – أيار – مايو ٢٠٠٢م ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٣٤/١٠ .

(٢) ينظر : طبقات الشافعية لابن القاضي شهبة ٨٩/٣ ، وشذرات الذهب ٢٠٠/٦ ،وبغية الوعاة للسيوطي ١٣٤/١.

٤- التعريف بكتاب التسهيل لابن مالك : ترك ابن مالك – رحمه الله– لأبناء العربية ثروة ضخمة من المؤلفات المفيدة القيمة في علمي (النحو والتصـــريف وكان من أهم الكتب التي صنفها – رحمه الله– كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وقد وضعه المصنف ليبسَّط فيه كتابه (الفوائد النحوية والمقاصد النحوية) ولكن هذا المؤلف من مؤلفاته التي لم يعثر عليها ثم بعد ذلك رأى ابن مالك أن هذا الكتاب في حاجة إلى إيضاح وتيسير فوضع كتابه هذا المسمى بـــ (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وقد وضع في هذا الكتاب خلاصة علمه ودراساته وخبراته في هذا الفن، فوضعه بأسلوب سهل ميسور بعد أن أحسّ بصعوبة في مؤلفات النحو السابقة ، فأراد ابن مالك – رحمه الله – أن يسهم في عملية تيسير النحو : وهو الاتجاه الغالب عليه في كل كتبه النحوية واللغوية ، فألف >التسهيل< ودعاه بهذا الاسم الذي يتفق في غرضه الأساسي من تأليفه ، ويجمع كتاب التسهيل بين دفَّتيه علمي الإعراب ، والتصريف . وكان لهذا الكتاب منزلة سامية لدى كثير من النحاة منهم أبو حيان > فقد التزم أن لا يقرئ أحدًا إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل)[١].

يعد كتاب التسهيل أعظم كتاب في النحو ألـــف بعـــد كتـــاب ســـيبويه لصاحبه جمال الدين بن مالك حيث شغل العلماء والدراسون به مُنذ ألـــف إلى يومنا هذا وقد شُرِحَ ستة وستون[٢] شرحًا .

وبعد فقد أشاد بقيمة هذا الكتاب كثير من العلماء الحساد قبل الأصدقاء ؛ لما له من قيمة عظيمة بين المؤلفات النحوية وتبرز قيمته لعدة أسباب

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ٢٨٢/١ .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٩ .

من أهمها :

١- ترتيب ابن مالك للنحو ، هذا الترتيب الذي يميزه عن غيره .

٢- ذكره للخلافات والمذاهب النحوية ، والآراء المختلفة الكثيرة .

٣- اختياره بعض الآراء ، ورفضه لبعضها .

٤- جمعه لأبواب النحو والصرف المختلفة [١].

ومن العلماء الذين أشادوا بقيمة هذا الكتاب أبو حيان بقوله: فإن كتاب (تسهيل الفوائد) في النحو لبلَديِّنا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائيِّ الجيَّانيَّ مُقيم دمشق – رحمه الله- أبــدْع كتاب في فنِّه ألف ، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية ، صُنِّف - فهو - كما قال مُصنفُه فيه جدير بأن يُلبِّى دعوته الألبَّاءُ ، ويجتنب مُنابذتــه [٢] النجباء) [٣].

كما وصفه في تفسيره البحر المحيط : بقوله > النظرفي تفسير كتاب الله تعالى يكون من وجوه: ..الوجه الثاني- معرفة الأحكام التي للكلم العربية ....ويؤخذ ذلك من علم النحووأحسن موضوع فيه وأجلها كتاب أبي بشرعثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى ، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام ، كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي ، مقيم دمشق [٤].

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٣/١ .

(٢) المنابذة : المفارقة عن خلاف وبغض .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٦/١ تحقيق د/حسن هنداوي . دار القلم دمشق ، ط١ ، ١٤٢٨هـ - ١٩٩٧م .

(٤) ينظر : البحر المحيط في التفسير١٥/١ لأبي حيان الأندلسي تحقيق أ /صدقي

ولقد عُني ابن مالك بكتابه التسهيل حيث يُــعدُّ من أهم كتبه وقد دلل على ذلك بقوله في مقدمة التسهيل : > هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيا لأصوله ، مستوليا على أبوابه ، وفصوله ؛ فسميته لذلك: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) .....ويعرف العارفون برشد المغري بتحصيله وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله ، فليثق متأمله ببلوغ أمله ، وليتلق بالقبول ، ما يرد من قبله [١] .

وقد أثنى عليه السلسيلي : بقوله > فإن كتاب التسهيل الــذي صــنفه الشيخ الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجياني ، أعظــم كتاب في هذا العلم صنف ، ولم يصل غوره فــي زمــن مــن الأزمــان مؤلف... [٢].

وكان – أبو حيان– يقول من عرف هذا الكتاب حق المعرفة لا يكون تحت السماء أحد أعلم منه بهذا الفن) [٣].

ويقرر ابن خلدون أن كتاب (التسهيل) استوعب فيه ابن مالك جميع ما نقل من القواعد)[٤].

٥- التعريف بكتاب شرح التسهيل لابن مالك :-

يُــعَــدُّ كتاب (شرح التسهيل لابن مالك) من أهم شروح هذا الكتاب؛

محمد جميل .

(١) ينظر : مقدمة التسهيل لابن مالك صــ٦٤ ، تحقيق أ/ محمد كامل بركات .

(٢) ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ١/ ٩٤ .

(٣) ينظر : مقدمة تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٣/١ .

(٤) ينظر : مقدمة ابن خلدون صــ ٥١٦ ط : دار الشعب .

وأشهرها في تراثنا النحوي بعد كتابيه الألفية المشهورة بـــ (الخلاصة) و(التسهيل) ؛ لكونه اهتم فيه صاحبه ، ببسط القضايا والمسائل النحوية والصرفية ، والخلافات النحوية مُدعمًـــا بالاستدلال عليها بأصول النحو الأربعة الغالبة (من سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب) كما يشمل جميع المدارس النحوية من البصريين والكوفيين، والبغداديين والمغاربـــة، والأندلس ، وغيرهم معززًا،أومفندًا أقوالهم بالحج والبراهين

وقد ذكر ابن مالك أسباب شرحه لكتابه ، إذ ألفه استجابة لطلب بعض الفضلاء بشرحه لإيضاح مشكلة غامضة ، وتنبيه ما أهمله فيقول : > أما بعد ، فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغني فيه بالخبر عن العيان ، فأحمدت ما أشار إليه ، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه ؛ لأَنَّ الملتمس بعون الله هين ، وإسعاف ذوي الأهلية متعين ، والله المرجو لانقياد الحقائق ، وإبعاد العوائق، لا اقتدار إلا بتقديره ، ولا استبصار إلا بتبصيره .. والله يحق الحق ، وهو يهدي السبيل) [١] وبذلك يكون ابن مالك هو أول من شرح هذا الكتاب ؛ حيث شرحه إلى (باب مصادر غير الثلاثي) .

ويصف أبو حيان شرح ابن مالك بقوله < وكان – رحمه الله- كثيرًا ما يُعْنى بتحريره ، ويولع بتهذيبه وتغييره ، فيزيد وينقص ، ويُنقح ويُلخِّص ... ونظر إليه بعين العِناية ، وانتهى شرحه إلى باب > مصادر

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/١ تحقيق د/عبد الرحمن السيد ،ومحمد المختون .

غير الثلاثي... وعاقه عن إكماله محتوم حتفه)[١].

كمامدح ناظر الجيش هذا الشرح بقوله : < هذا...ولقد أردفه بشرح كشف منه المغمّى وجلا المعمّى ، وفتح به مقفل أبوابه ، ويسرَّ لطالبيه سلوك شعابه ، وضمنه ما يملأ الأسماع والنواظر ولم يسمع مقال القائل : كم ترك الأول للآخر ؟ إلا أن القدر لم يساعده على إتمامه وعاقه عن ذلك المقضي من محتوم حمامه فتركته مختل النظام > [٢].

***

ثانياً : **التعريف بأبي حيان** ، **وكتابيه** (**التذييل** ، **والارتشاف**) وفيه عدة نقاط :

١- **اسمه ونسبه** :

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الجياني النفزي ، الأثري ، الغرناطي بلدية ، المعروف بأبي حيان ، عالم بالتفسير والحديث ، والنحو ، واللغة ، والأدب ، وهو شيخ النحاة بالديار المصرية وإمام النحاة في عصره ، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية، انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية ، واللغة ، والحديث .

ولـــد- رحمه الله- في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة بـــ (مطخشارش ، وهي مدينة مشهورة من حواضر غرناطة من

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١/ ٦ .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ١/١٠٨- ١٠٩

بلاد الأندلس يفصلها عن قرطبة ثلاثة وثلاثون فرسخا (١).

– اشتهر أبو حيان بالنحو ، فقد أتقنه هو والتصريف ، فهو الإمام المطلق فيهما ، قدّم لهذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يذكر أحد في أقطار الأرض فيهما غيره (٢).

– قرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله نحوًا من عشرين ختمة إفرادًا وجمعًا ، وسمع الكثير على الجم الغفير بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية والإسكندرية وديار مصر والحجاز ، وحصَّل الإجازات من الشام والعراق وغير ذلك) .

– وعلى الجملة فكان إمام النحاة في عصره شرقًا وغربًا ، وفريد هذا الفن الفذ بُعدًا وقربًا .

– طال باعه في التفسير الذي ألف فيه < البحر المحيط > ثم اختصره في< النهر الماد > واهتم فيه كثيرا بالإعراب واللغة والتصريف .

– خدم هذا العلم مدّة تقارب الثمانين ، وسلك في غرائبه وغوامضه طرقًا متشعبة الأفانين، وتوفى رحمه الله تعالى بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب البحر، وصُلي عليه في الجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع

---

(١) ينظر : الأنساب ٢٨٧/٤ ، ونفح الطيب ٢/ ٥٣٥ ، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٣ ، ومعجم البلدان ١٩٥/٤، والوافي بالوفيات للصفدي ٢٨١/٥ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة في أعيان المئـــة الثامنـــة ٦/ ٥٩ .

الآخر[١].

٢- مصنفاته : كثرت تصانيف أبي حيان وتنوعت ، فكان أبو حيان مُصنِّفا موسوعيًّا ، ولم يقصر نفسه على لون واحد من ألوان العلم ، بل نجده يصنف في شتى ألوان المعارف ، ويذكر تلميذه محمد بن سعيد الرّعيني[٢] أن تصانيف أبي حيان تزيد على خمسين ما بين طويل وقصير. وقد أصابت الدكتورة خديجة الحديثي في ذكر مؤلفاته وتقصي أحوالها ، فذكرت منها العشرات[٣] غير أن الذي يعنينا ههنا كتاباه (التذييل والارتشاف) .

– أخذ أبو حيان علوم العربية من كبار العلماء في عصره أمثال ابن الطباع (ت٦٠٨هـ) وابن أبي الأحوص (ت٦٧٩هـ) ، وابن الصائغ (ت٦٨٠هـ) ورضي الدين الشاطبي (اللغوي) ت٦٨٤هـ وبهاء الدين النحاس (ت٦٩٨هـ) ، وأبو جعفر بن الزبير الغرناطي (ت٧٠٨هـ)[٤]

---

(١) ينظر : نفح الطيب للمقري ٢/ ٥٣٥ ، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٣ .

(٢) من تلاميذ أبي حيان، وهو الفقيه المحدث أبو عبد الله بن سعيد الرعيني الأندلسي (ت٧٧٨هـ)، ينظر : الوافي بالوفيات للصفدي ٥ / ١٧٥– ٢٨١ . ونفح الطيب ٥٦٣/٢ ، ونزهة الألباء صـ١٤٧ ، النحاة ، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٥٨/٦– ٦٥ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٨٠/١– ٢٨٥ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٤٥/٦ ، والبدر الطالع للشوكاني ٢/ ٢٨٨– ٢٩١ ، والأعلام للزركلي ١٥٢/٧ ، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٢/ ١٣٠– ١٣١ ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١١٠٧/٢ .

(٣) ينظر : أبو حيان النحوي ، د/ خديجة الحديثي – الخاتمة .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ١٨٢/٥ .

وغيرهم حتى تصدر مكانه ورفعة عالية من العلم ومن تلاميذه (والسفاقسي ٧٤٢هـ) والمرادي (ت٧٤٩هـ) والسمين الحلبي (ت٧٥٦) وبدر الدين بن الخشاب (ت٧٧٥هـ) وناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) والصلاح الصفدى . ومن أهم تصانيفه : البحر المحيط ، والتذييل والتكميل ، وارتشاف الضرب من لسان العرب .

– قال عند الصَّفدي < وهو الذي جسر الناس على مصنفات جمال الدين بن مالك ، ورغبهم في قراءاتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها ، وفتح لهم مقفلها) [١].

٣- التعريف بكتابيه التذييل ، والارتشاف :

يُعدُّ كتاب (التذييل والتكميل) في شرح التسهيل لأبي حيان من أوفى الشروح وأوسعها حيث جمع فيه أبو حيان كل ما تناثر من آراء النحاة المتقدمين ، وألفه أبو حيان استجابة لطلب بعض أهل مصر والشام – لتكميل كتاب التسهيل لابن مالك – فشرح الخمسين اللذين لم يشرحهما المصنف في كتاب سماه (التكميل لشرح التسهيل) ، وعند ذلك وجد لدى بعض المعنيين بهذا العلم تطلعا إلى أن يشرح أبو حيان هذا الكتاب كاملاً فأخذ في ابتداء الشرح من أول الكتاب وسماه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) [٢].

فهذا الشرح الركيزة الأساسية لأي شرح على التسهيل ، إذ كان الشراح يستنيرون به، فيزيدون أو ينقصون ، أو يعترضون ، أو يوافقون ،

---

(١) ينظر : المرجع نفسه ١٧٥/٥ –١٨١ .

(٢) ينظر : مقدمة التذييل والتكميل ٩/١ ، بتحقيق د/ هنداوي .

فلم يخل شرح من ذكر أبي حيان وشرحه ، وقد اهتم فيه ببسط القضـــايا والمسائل، وتوسع فـــي الاستشـــهاد، والتعليـــل، والمناقشـــة، والتنظيـــر، والاعتراض . وقد سار فيه على حسب ترتيب أبواب وفصول ، ومسائل ، وأحكام التسهيل لابن مالك .

– وقد لخص أبو حيان هذا الكتاب في كتاب آخر سماه : ارتشاف الضرب .

يقول أبو حيان < ولما كمل هذا الكتاب خلوا مبانيه من التشبيج [١] والتعقيد حلوا معانيه للمفيد والمستفيد سمتيه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) وقد قيل في التذييل والارتشاف < ولم يُولَّف في العربية أعظم من هذين الكتابين ، ولاأجمع ،ولا أحصى للخلاف والأحوال>[٢].

– ومن أهم ما يتصف به هذا الكتاب غزارة المادة العلمية ، واستقصاء الأوجه الواردة في المسألة ، مع نسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها في أكثر المواضع ، فشرح أبو حيان التسهيل شرحًا مفصلاً ، وعليه اعتمد شراح التسهيل من تلاميذ أبي حيان .

– وقد وصف أبو حيان كتابه التذييل والتكميل بقوله > فـــدونك أيهـــا السائل من هذا الشرح كتابا غريب المثال قريب المنـــال ، هبـــت عليـــه النفحات اليمانية واجتمعت فيه المعاني الثمانية ، وهي التي يصنف فيهـــا العلماء ، ويتطلبها من التأليف الفهماء – معدوم قد اخترع ، ومفترق قـــد جمع وناقص قد كُمّل .. ومُجمل قد فُصّل ، ومسهب قد هذب ، ومُبهم قـــد

(١) في القاموس الشبيج : اضطراب الكلام ، وينظر : الارتشاف ٣/١– ٤ .
(٢) ينظر : بغية الوعاة للسيوطي ٢٨٢/١ .

عُين ، وخطأ قد بين ... وهو وصف يغني عما سواه [١].

كما أثنى ناظر الجيش على شرح شيخه أبي حيان ووصفه بقولـــه : > أمتع الله تعالى بفوائده الجمة، وأهدى إلى روحه روح الرضا والرحمـــة ، ففتح مغالقه المعضلة ، وفك تراكيبه المشكلة، وعمل على تفصيل مبانيـــه المجملة ، فتم بذلك التكميل الأرب ، وأقبل المشتغلون ينسلون إليه من كل حدب ، ثم اقتضت همه العلية ومقاصده المرضية أن يضيف إلى ما شرح شرح بقية الكتاب ؛ ليكون مصنفاً مستقلاً وغمامًا على المتعطشين مستهلاً؛ فوضع كتاباً كبيرًا سابغ الذيول جمّ النقول ، غزير الفوائد كثيـــر الأمثلـــة والشواهد أطال فيه الكلام ونشر الأقسام[٢].

– فالشيخ أبو حيان لم يترك شـــاردة ، ولا واردة إلا وذكرهـــا فـــي شرحه، وليس هذا فحسب بل حلل التسهيل تحليلاً شاملاً ، ناقش فيها آراء ابن مالك واعترض عليه في كثير من المسائل التي نقل فيها الإجماع .

كل هذا جعلني أعكف على هذا الكتاب العظيم ، أقرأ وأفهم ما فيـــه . فكان أول ما لفت انتباهي شخصية أبي حيان النحوية ، ومواقفه الجادة تجاه العلماء الذين نقل عنهم .

وكان من بينهم ابن مالك ، وقد دأب أبو حيان شارح التســـهيل علـــى معارضة المصنف في مواطن مختلفة ، وكانت هذه المعارضـــة تتـــراوح أحياناً بين النقد اللاذع وبين النقد المعتدل على مما سأوضحه فيما بعد .

هذا ... وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك في(تسع عشرة مسألة)

---

(١) ينظر :التذييل والتكميل ١/ ١١ .

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ١٠٩/١ لناظر الجيش.تحقيق د/علي فاخر وآخرين.

من المسائل النحوية التي نقل ابن مالك فيها الإجماع ،واعترض عليه أبو حيان معتمدًا في ذلك على الأدلة الأصولية داعمًا كلامه بالحجة والدليل .

***

المبحث الأول : **الاعتراض** ، **والإجماع وما يتعلق بهما** ، **ويشمل مطلبين** :

المطلب الأول : **الاعتراض تعريفه** ، **ألفاظه** ، **نشأته** ، **أسبابه** ، **أدلة أبي حيان في اعتراضاته على ابن مالك** ، **ومنهجه** .

١- الاعتراض لغة : مصدر للفعل الخماسي (اعترض) وهذه الكلمة ورد معناها في المعاجم اللغوية بمعان كثيرة من أهمها – المنع– والرد ، وعدم الاستقامة والإنكار .

ففي المعجم الوسط (اعتراض) الشيء صار عارضا ، كما تكون الخشبة في النهر ، أو الطريق ، ... واعترض له منعه واعترض عليه : أنكر قوله أو فعله) [١].

وهذا المعنى اللغوي قال به كثير من العلماء [٢].

ومن خلال اطلاعي للمعنى اللغوي في كثير من المعاجم تبين لي أن الاعتراض في معناه اللغوي لا يخرج عند أكثرهم عن معنى : المنع ، والرد ، فنجد أن هناك علاقة وطيدة بين المعنى اللغوي ، والاصطلاحي ،

---

(١) ينظر : المعجم الوسيط ٢/ ٥٩٤ .،جمع وتحقيق لجنة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(٢) ينظر مختار الصحاح للرازي(ع– ر– ض) ص٤٢٥، تحقيق لجنة من علماء العربية – بيروت ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ٢/ ٣٣٥ ، ٣٣٦ – دار الفكر – طبعة بيروت ١٣٩٨هـ ، ولسان العرب لابن منظور ، مادة (عرض) والمعجم الوجيز (عرض) مجمع اللغة العربية – طبعة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

وعليه نستطيع أن نعرف الاعتراضات النحوية في الاصطلاح بأنها ردُّ الحكم النحوي أو نقده، أو نقض لكلام سابق، إما لتوضيحه، أو تحسينه ، أو الحكم بعدم صحته ، وإقامة الدليل العقلي ، أو النقلي على ذلك .

وقد وصف أحد الباحثين الاعتراض: بقوله (أنْ يذهبَ عالمُ في مسألةٍ ما مذهبًا قد اختاره وأيده ، وتناول عالم آخر هذه المسألة ، واختار فيها غير ما اختار ذاك العالم، وقد خصه بالذكر ، ورماه بالوهمِ ، والخطأِ، أو الاضطراب مفندًا أقاويله وحججه)[١] ، وعليه يمكننا القول بأن المراد من الاعتراض في هذا البحث هو اعتراض أبي حيان على ابن مالك- أي رَفْض أبي حيان – أو إنكاره ومخالفته لما ذهب إليه ابن مالك من قوله بالإجماع في بعض المسائل النحوية التي نقل الإجماع فيها .

٢- ألفاظ أبي حيان في الاعتراض :

لقد سلك أبو حيان في اعتراضاته على ابن مالك مسلكا واضحًا ، حيث استعمل الألفاظ الدالة على الاعتراض صراحة ، وإن كانت تتراوح بين النقد اللاذع العنيف ، وبين النقد المعتدل .

ومن أمثلة ألفاظه اللاذعة : قوله في حق ابن مالك < ... وكثيرا ما تسرع هذا الرجل إلى الإجماع ويكون في المسألة خلاف >[٢] ، وأيضًا

(١) ينظر : بحث اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن صـ١٠ ، د/ إيمان حسن السيد – حكومة دبي – البحوث الإسلامية وإحياء التراث – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

(٢) ينظر :التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢٦٨/٩ ،وصـ ٧٣من البحث .،

نسبه إليه بالإدعاء ، والبطلان[١] والزعم ،بقوله(وهذا يدل على قلة نظر هذا المصنف في كتاب (س) إذا ادعى الإجماع فيما الإجماع على خلافه) [٢]، وإحقاقا للحق فليست كل عبارات أبي حيان في الاعتراض لاذعة ، بل هناك اعتراضات بعبارات معتدلة كقوله (ليس كما ذكر ، ليس بصحيح وغيرهما [٣].

٣- نشأة الاعتراضات :-

لم تكن الاعتراضات وليدة القرن الثامن الهجري فحسب ، وإنما هي موجودة منذ القدم .

فسيبويه (ت١٨٠هـ) قد اعترض على أستاذه الخليل (ت١٧٠هـ) في بعض المسائل ، كما اعترض الكسائي (١٨٩هـ) في المسألة الذنبورية المشهورة على سيبويه ، ويعد الاعتراض نمطا من أنماط الخلاف النحوي ، ولكنَّ الخلاف النحوي أعم من الاعتراض ، وقلما يخلو شراح الكتب من اعتراضات على أصحابها ومؤلفيها .

٣- منهج أبي حيان في الاعتراض : يختلف نظر أبي حيان للمسألة عن ابن مالك، فنظرة الشارح مختلفة عن نظرة المصنف، ولم تكن اعتراضاته في الغالب لمجرد المخالفة، وإظهار الرأي، وإنما كان معظمها مدعوماً بالأدلة والحجج، لأنه ينظر إلى المسألة بعين الناقد، فيظهر وجه جديد مخالف للمصنف وهذه النظرة الثاقبة كثيرا ما كان يسلكها أبو حيان

---

(١) ينظر :المرجع السابق ٢٦٦/٢ وصـ ٣٤ من البحث .

(٢) ينظر :المرجع نفسه ٢٣/٨ ، وص ٧١ من البحث .

(٣) ينظر: المرجع نفسه ١١٩/١ ، وصـ ٣٠ من البحث .

وينتهجها في كتابه (التذييل والتكميل) ولا أدل على ذلك من قوله : <فالشارح لكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه ، ذاك ينظر بعين الاستدراك والانتقاد، وهذا يشرح كلام نفسه وله فيه حسن الاعتقاد>[١].

٤- أسباب الاعتراض : كان أبو حيان كثير المخالفة لابن مالك شديد الانحراف عنه ، ولعل ذلك – والله أعلم ؛ لكون ابن مالك كان منفردًا بهذا الفن في ذاك العصر ، وكثيرا ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته إظهارا ، أولينسب الفضل لنفسه بالاقتدار على مزاحمته والمنافسة الشخصية له ، والحرص على الحظوة لدى ذوي الجاه والمكانة أحياناً.

وتوجد أسباب عدة أيضاً دفعت أبا حيان إلى الاعتراض على ابن مالك من أهمها :-

– مخالفة ابن مالك لمذهب سيبويه بصفة خاصة [٢] ، أو للبصريين بصفة عامة ، أو لجمهور النحاة[٣] أحيانا أخرى في بعض المسائل ، فاعتراض أبي حيان على ابن مالك يكسبه شهرة واسعة النطاق .

– الغموض الذي يعتري كثيرا من التراكيب اللغوية ، وصعوبة فهم بعض المصادر النحوية ، ولا سيما كتاب سيبويه .

٥- أدلة أبي حيان في اعتراضاته على ابن مالك :

اعتمد أبو حيان في اعتراضاته على ابن مالك– على بعض الأدلة:

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١/ ٩ .

(٢) ينظر: ص٧٠ من البحث .

(٣) ينظر: ص٧٨ من البحث .

كالسماع ، والقياس ، والإجماع[١] ، وعلى كثرة اطلاعة على أقوال النحاة السابقين ، وأيضا اعتمادابن مالك على رأي انفرد به أحد العلماء مخالفا للجمهور أو لسيبويه [٢]. وهذه الأدلة هي التي مكنته من دفع الرأي الآخر .

***

المطلب الثاني : الإجماع ، وما يتعلق به وفيه عدة نقاط :

١- تمهيد ٢- تعريف الإجماع لغة واصطلاحًا ٣- أقوال النحاة في الاحتجاج به وشروطه ٤- نشأة الإجماع وتطوره ٥- المراد بالإجماع عند ابن مالك ٦- طريقة العلم به ، والتساهل في نقله، وفائدته ٧- مراتب الإجماع ٨- ألفاظه .

١- أما التمهيد فسيكون الحديث فيه عن أصول النحو العربي بوصفها الوعاء الذي حوى الإجماع ، وعلاقتها بأصول الفقه :

أصول النحو هي أدلته المعتبرة التي يبني عليها النحويون قواعدهم النحوية ، فيكون الكلام بموجبها مستقيما لا لحن فيه ولا تحريف .

كما هي في كتب الأصول أربعة : سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب الحال ، ولما كان الفقه وأصوله سابقين للنحو وأصوله ، فإن تدوين أصول الفقه سابقه أيضًا لتدوين أصول النحو ، وهناك ترابط قوي بين أصول الفقه ، وأصول النحو ، فابن جني الذي يَعُدّ الواضع الأول

(١) ينظر : ص ٥٨ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٦٨ من البحث وغيرها .

(٢) ينظر: ص٨٤ من البحث .

لأصول النحو ، لم يحدد ما المقصود بها[١] ، بل اكتفى بالإشارة إلى أنه وضعها على حد أصول الفقه) [٢] ، ثم يأتي من بعده أبو البركات الأنباري فيعرفها بقوله > اعلم أنَّ أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعتْ عنها فروعه وفصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله) [٣].

وهذا يعني تأثر أصول النحو بأصول الفقه ، وقد صرح أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف تأثره بالمنهج الفقهي ، فيعلن أنه صنفه على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة [٤] ، وهذا إنْ دل على شيء فإنما يدل على أنَّ أبا البركات كان مولعًا بتقليد الفقهاء ، فلا يرى مانعًا في إخضاع علم النحو للأصول والمقاييس الفقهية ، وجعله يدور في فلك الفقه [٥] كما نستنتج من هذا النص أيضًا ، أن الأنباري هو أول من ألف كتابًا مستقلًا في علم (أصول النحو) ، على غرار (أصول الفقه) أما ابن جني فهو أول من قصد إلى وضع منهج

---

(١) ينظر : أبو البركات الأنباري ،ودراساته النحوية ، د/ فاضل السامرائي ، صـ ٢٠٦ .

(٢) ينظر الخصائص ٢/١ . تحقيق أ/ النجار –دار الكتب – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣) ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو صـ٦٨ لأبي البركات الأنباري ، تحقيق أ/ سعيد الأفغاني ، دار الفكر ط٢ – بيروت ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ، و الاقتراح للسيوطي / ٢٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/ ٥ تحقيق الشيخ محمد محي عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – لبنان ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

(٥) ينظر : ابن الأنباري وجهوده في النحو صـ ١٧١ .

عام لدرس اللغة يشبه منهج الأصول الذي يحدد طرائق الاستنباط الفقهي) [١] من خلال كتابه الخصائص ، وهناك قضايا خلافية حول هذا الموضوع لا مجال لذكرها .ولم يذكر الأنباري الإجماع صراحة ضمن أدلة النحو من الناحية النظرية إلا أنه اعتد به من الناحية التطبيقية كما في كتابيه : الإنصاف في مسائل الخلاف،وأسرار العربية.

وقد نص عليه صراحة في الفقه بقوله <...الإجماع حجة قاطعة...>[٢].

وإذا فالإجماع عند النحاة دليل من أدلة النحو التي أخذ بها الكثير من النحاة أمثال سيبويه الذي ذكر الإجماع في كتابه وصرح به في بعبارات مثل أجمع ، ومجمعون ، وكل النحاة ، وكل العرب وغير ذلك [٣]، وهو مستمد من الإجماع عند الفقهاء ، ومن شروط صحة إجماع الفقهاء اجتماع جميع أهل الاجتهاد وقت نزول الحادثة >[٤].

وقد تعددت أقوال العلماء المتقدمين والمحدثين في تعريف الإجماع ، وخلاصته : هو اتفاق العرب ، أو القُرَّاء ، أو الرواة ، أو مجتهدي النحاة على مسألة من مسائل النحاة ، اتفاقاً صريحا أو سكوتيا لسنده ، فلا يدخل في ذلك كلام الناطقين بالعربية من غير أهلها ، وقراءة من لم يجتمع في قراءته شروط القراءة الصحيحة ، ورواية من لم يكن ضابطا ، والنحاة

---

(١) ينظر : فقه اللغة وقضايا العربية د/ سميح أبو مغلي صـ٢٤٣.

(٢) ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري صـ ٦٨ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر، ط٢ ، بيروت- ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

(٣) ينظر : الكتاب ١٥٠/٣، و٥٣٠/٣ تحقيق أ/عبد السلام هارون -مكتبة الخانجي- القاهرة الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

(٤) ينظر : لمع الأدلة ص٦٨ .

الذين لـــم يبلغوا مرحلة الاجتهاد >[١].

أما الإجماع في الفقه : فيُـــعدُّ أصلاً من أصولـــه ، وقد أجمع على حجته جمهور الفقهاء ، ورأوا أَنـــه دليل نقلي تالٍ في الترتيب لكتاب الله وسّنة نبيِّه محمد ﷺ ؛ لأَنَّ المسائل التي لم يرد فيها نصٌّ صريحُ من الكتاب أو السُّـــنَّـــة يرجع فيها إلى اجتهاد علماء الأمة ، فإذا نُقل عنهم اجتهادُ في إثبات حُكم من الأحكام فلا معنى لإعادة البحث فيه) [٢].

٢- تعريف الإجماع :

الإجماع في اللغة : مصدر الفعل الرباعي : أجْمَـــعَ ، وله معنيان ، أحدهما : العزم على الأمر والإحكام عليه ، تقول : أجمعتُ الخروج[٣] ، وأجمعتُ عليه ، إذا عزمت عليه [٤] ، ومنه قوله تعالى : «فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ »[٥].

وقول رسول الله ﷺ **(من لم يُجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له)** أي : من لم يعزم عليه فينويه [٦] والآخر : الاتفاقُ ، على الأمر ، يقـــال

---

(١) ينظر : أصول النحو العربي للحلواني صـــ ١٢٧ .

(٢) ينظر : أصول الفقه صـــ ١٩٣ للمؤلف محمد أبو زهرة .

(٣) ينظر : جمهرة اللغة لابن دريد ٢/ ١٠٣ ، وتهذيب اللغة ١/ ٣٩٦ للأزهري ، ومجمل اللغة لابن فارس ١/ ٤٥٩ .

(٤) ينظر : لسان العرب لابن منظور ٨/ ٥٧ (جمع) والمصباح المنير ١/ ١٠٨ .

(٥) سورة يونس ، الآية : ٧١ .

(٦) الحديث : في سنن أبي داود ٢/ ٣٢٩ ، وسنن الترمذي ٣/ ٩٩ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٤/ ٣٣٩ ، والسنن للدارقطني ٢/ ١٧٢ .

ومنه قولهم : أجْمع القومُ على كذا ؛ أي : اتفقوا عليه [١].

وهناك علاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للإجماع .

فيرجع تعريف الإجماع في اصطلاح العربية إلى المعنى الثاني وهو الاتّفاق .

فابْن جني يُعَدُّ بحق أول من ألف بابا مستقلًا في خصائصه تكلَّم فيه عن أصول النحو العربي، وعدّ منها الإجماع ، وذكر شرطين لحجته ، ولكنه لم يذكر تعريفا له[٢]، ويأتي من بعده السيوطي فيقدم بحثًا مستقلا عن الإجماع، وينص على أن المراد به نوعان : **أولهما** : إجماع العرب : وهو أن تُجمع العرب على أمر وتنطق به ، وعنه يقول السيوطي : < إجماعُ العرب أيضًا حُـــجَّـــة، ولكن أنـــى لنا بالوقوف عليه؟ ، ومن صوره أنْ يتكلم العربي بشيءٍ ويبلغهم فيسكتون عليه)[٣]، ومن ذلك نجد معظم شواهد الاختصار التي ندرسها في النحو العربي تقع في نطاق هذا النوع من الإجماع كإجماعهم أن نابت (يا) مناب (أدعو) وهل مناب (استفهم).

وثانيهما : إجماع أهل البلدين– وهم نحاة البصرة ، والكوفة على أمر يتعلق بالصناعة النحوية والصرفية وهو أيضًا حجة ما لم يخالف السماع ، ومن البدهي ألاَّ يُخالف القياس الذي صنعه النحاة ويعرفه السيوطي بقوله :

---

(١) ينظر : المفردات صـــ٩٧، والقاموس المحيط للفيروزآبادي صـــ ٣/ ١٥ (جمع) وتاج العروس (جمع) ٢/ ٤٦٣ .

(٢) ينظر : الخصائص ١/ ١٨٩ . تحقيق د/محمد النجار طبعة الهيئة المصرية للكتاب ١٣٧٦هـــ.

(٣) ينظر : الاقتراح للسيوطي ص١٦٤– ١٦٥ .تحقيق د محمود فجال –دار القلم ،دمشق الطبعة الأولى١٤٠٩هـــ–١٩٨٩م

< إجماع نحاة البلدين : وهم نحاة البصرة والكوفة) [١].

وعرفه الشوكاني بقوله < الإجماع المعتبر في فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به دون من عداهم ... وفي المسائل النحوية اجتماع قول جميع النحويين ونحو ذلك) [٢].

٣- أقوال النحاة في الاحتجاج بالإجماع :

يُعدُّ الإجماع أحد الأدلة الأصولية المختلف في الاحتجاج بها فقد اعتد به كثير من النحويين كابن جني حيث ذكره واعتد به ضمن أدلة النحو المعتبرة فذكر أنها ثلاثة : السماع، والإجماع، والقياس) ، فذكر الإجماع وقدمه على القياس، وأفرد له بابا عنوانه (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حُجِّـــة :اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص.والمقيس على المنصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه) [٣] ، وتبعه كثير من النحويين[٤].وسبق أن ذكرت أن الأنباري لم يذكر الإجماع صراحة ضمن أدلة النحو من الناحية النظرية إلا أنه قد اعتد به من الناحية التطبيقية،

فكان يذكره كثيرا في كتابه الإنصاف[٥] ، ولكنه لم يفرد له بابا ،: >

---

(١) ينظر المرجع نفس الصفحة ص١٦٥.

(٢) ينظر : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ٧٨- ٨٨ .

(٣) ينظر : الخصائص ١/ ١٨٩/١٩٠ .طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤) ينظر: الرماني النحوي صـــ ٢٧٧، تح د/ مازن المبارك، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب في ٣٥٩/١.

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة ٣ ، ٥ ، ١٤ ، ١٩، ٣٨ ،

فأدلة النحوعنده ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع ، فكأنه لم ير الاحتجاج به في علم العربية [١] كما هو رأى قوم وقد تحصل مما ذكراه أربعة أدلة للاحتجاج (السماع – والقياس– والإجماع– والاستصحاب) فكل من الإجماع والقياس لابد له من مستند من السماع كما هو في الفقه .

شروط حجيـة الإجماع :

يقول ابن جنّي في الخصائص عن النوع الثاني من الإجماع في باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة > اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف : المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص فأما إن لم يُعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه) [٢].

٤- نشأة الإجماع وتطوره :

جدير بالذكر التحدث عن نشأة الإجماع بإيجاز .

فنقول : لو رجعنا إلى كتب النحو وقرأنا ما فيها لوجدنا كثيرًا من العبارات التي تشير إلى إجماع العرب ، وأن العرب قد أجمعتْ على كذا وكذا ، فهل معنى هذا أن العرب قد نصت على الإجماع ؟ وأنها تقصد به المفهوم النحوي الأصولي .

وغيرها كثير .

(١) ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو صـــ ٨١ ، وانظر : السيوطي في الاقتراح صـــ ٢٦ .

(٢) ينظر : الخصائص ١/ ١٨٩ –١٩٠.

الجواب : أن العرب لم تعرف هذا الإجماع الأصولي فهي تتكلم بالسليقة ضمن حدود وأطر اعتباطية ، فلم تكن لتعرف ما معنى (الفاعل والمفعول .. إلخ) .

ولكن النحاة عندما استقرأوا لغتهم ضموا المتشابه بعضه إلى بعض ووضعوا هذه المصطلحات النحوية ، وفي أثناء استقرائهم للغة العرب وجدوا كثيرا من صور التعبير المتفقة عند العرب لم يخالفهم في ذلك أحد)[١] وكان هذا الاتفاق أحد الأصول التي استند إليها النحاة في وضعهم للنحو [٢] .

أول من استخدم مصطلح الإجماع في استدلاله :

سيبويه فيأتي في طليعة من استعمله في أصوله سواء أكان إجماع العرب ، أم إجماع القُرَّاء[٣]، أم إجماع النحويين قبله ، أم إجماع الرواة بقوله وهذاقول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب[٤]، وقوله <... وإلا خالف جميع العرب والنحويين) [٥] ، وقوله < ... والعرب تنصب هذا ، والنحويون أجمعون)[٦]، ولا يعني هذا أنه أول من اعتدَّ بالإجماع،

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ تح د/يوسف نجاتي، والأصول في النحو ٢/ ٣٨٨

(٢) ينظر : الاقتراح للسيوطي ص٦٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/١٤٤ .

(٤) المرجع السابق ٣/ ٣٠٣ .

(٥) المرجع السابق ٢/ ١٩ .

(٦) المصدر السابق ٢/ ٣٩١ .

فقد أخبرنا سيبويه بأن شيخه يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) قد اعتد به [١] ، كما اعتد بالإجماع أيضًا الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)[٢] والمبرد[٣] والفراء[٤] ، وفي القرن الرابع أخذ الاحتجاج بالإجماع يزاد وتتسع قاعدته فمن القائلين بالإجماع في هذا العصر ابن السراج[٥] ، والزجاجي[٦] وأبو جعفر النحاس[٧] ، وأبو علي الفارسي[٨] ، والرماني[٩] ، وابن جني ، والذي يلحظ عن موقفه من الإجماع أنه أول من عرض له في موضوع مستقل تحت (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة) [١٠].

ثم أخذ النحاة الذين جاءوا بعد ابن جني يستخدمون هذا المصطلح ، ونرى ذلك كثيرا في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري[١١] ، وفي أثناء هذه المدة – أي منذ عهد ابن جني وحتى السيوطي في القرن العاشر الهجري استمر النحاة على استخدام (الإجماع) في مؤلفاتهم

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٢٦٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٨ ، تح د/ هدى قراعة .

(٣) ينظر : المقتضب للمبرد ٢/ ١٧٥ ، تح الشيخ / عبد الخالق عضيمة .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤، تح د/ يوسف نجاتي ، وآخرين .

(٥) ينظر : الأصول في النحو ٢/ ٢٩٧ ، تح د/ عبد الحسين الفتلي .

(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو ٥١ ، ٥٢ ، ٧٧ ، تح د/ مازن المبارك .

(٧) ينظر : إعراب القرآن ١/ ١٥٨ ، ٤٣١ .

(٨) ينظر : التكملة ١٧٠ ، ١٨٢ ، تح د/ كاظم المرجان ، وانظر: البغداديات صـ٥٤١، تح د/ صلاح الدين السنكاوي.

(٩) ينظر : الرماني النحوي ٢٧٧- ٢٧٨ ، تح د/ مازن المبارك .

(١٠) ينظر : الخصائص ١/ ١٨٩ .

(١١) ينظر : الإنصاف ١/ ١٩ ، ٣٢ ، ٦٩ ، ٨٠ وغيرها .

النحوية كابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) وابن الشجري(٥٤٢هـ) وابن الخشاب (٥٦٧هـ)وابن الحاجب (٦٤٦هـ) وابن مالك (٦٧٢هـ) وأبي حيان (ت٧٤٥هـ) وغيرهم الكثير) .

لكننا لم نر أحدا منهم يعرض لموضوع الإجماع في بحث مستقل ، أو كتب عنه بوصفه أصلاً من أصول النحو العربي ، وإنما استخدموه في كتبهم بوصفه حجَّة من حجج النحو وأصلًا من أصوله . وفي نهاية القرن التاسع ومطلع العاشر طلع علينا السيوطي بكتابه (الاقتراح) في علم أصول النحو ، الذي أفرد فيه مبحثا مستقلاً عن الإجماع ، تناول فيه إجماع المدرستين – وإجماع العرب ، والإجماع السكوتي ، وجاء بعد السيوطي بقرن من الزمان الشيخ يحيى الشاوي المغربي (ت١٠٩٦هـ) الذي أبدى اهتمامه بالإجماع في كتابه (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو)[١] حيث أفرد له مبحثا خاصا- تابعا في ذلك السيوطي- رحمه الله – واستمر النحاة بعد ذلك يحتجون بالإجماع ، ولكننا لم نرا لهم إجماعاً في عصورهم ، وأن الذي يحتجون به ما هو إلا إجماع من سبقهم من النحاة [٢].

يتضح مما سيق أنَّ الإجماع قد اعتد به جمع كثير من النحويين كما سبق ، ولم يرفضه إلا ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) .

بقوله :فإن قيل أجمع النحويون – على بكرة أبيهم – على القول

---

(١) ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشاوي ٥٥ – ٦٠ ، تح د/ عبد الرزاق السعدي .

(٢) ينظر : الإجماع في أصول النحو العربي ٥٣- ٥٩ .

بالعوامل ..قيل إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم < [١].

٥- المراد بالإجماع عند ابن مالك :

الإجماع عند ابن مالك أصل من أصول النحو المهمة ، ودليل من أدلته التي اعتمد عليها في تقرير المسائل وتقعيد القواعد . وقد عرف ابن مالك أهمية هذا الأصل فاحتجّ به في كثير من المسائل التي دَعَّم به جملة من آرائـــه .

ويراد به عنده واحد من أربعة :أولها إجماع النحاة السابقين ، فقد نـــقل عنهم إجماعهم بقوله : < رُوي ذلك عن الأخفش نصا ، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل : قاموا لا يكون زيدًا بمعنى إلا زيدًا >[٢] .

ثانيها : إجماع الكوفيين والبصريين فقد جاء في باب عطف البيان في ذكر المطابقة ؛ <...وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين ، فلا يُلتفت إليه) [٣] .

ثالثها إجماع العرب ، بقوله : > والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه > [٤] .

---

(١) ينظر : الرد على النحاة لابن مضاءص٧٤ تحقيق د/محمد البنا- الطبعة الأولى١٣٩٩ هـــ-١٩٧٩م

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ، ١/ ١٩ .

(٣) المرجع االمذكور: ٣/ ٣٢٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٧ ، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي – الناشر – جامعة أم القرى .

رابعها : إجماع البصريين من ذلك قوله ببطلان عمل (لا) النافية للجنس إذا كان اسمها معرفة[١] ، يقول أبو حيان معترضا عليه (وأما إذا كان معرفة ، فالإجماع من البصريين) [٢].

٦- طريقة العلم بالإجماع كيف علم ابن مالك بالإجماع وقال به ونقله في كتبه ؟ للعلم بالإجماع طريقتان :

الأولى : تتبع عالم النحو للأقوال الواردة في المسألة وهذا يسمى بالإجماع الـمُحصّل .

والثانية : أن ينقل الإجماع عن غيره من النحاة ممن حصلوا الإجماع فيكون الإجماع منقولاً[٣] إذاً الإجماع عند ابن مالك إجماع منقول حيث نقله ابن مالك عن المتقدمين من العلماء ، ولكنه يقدره ويقطع به . وقد نقل ابن مالك إجماع النحاة في كثير من المسائل ، وتعقبه أبو حيان ، وحمل قوله على الادعاء، وأنَّ ما ذكره ليس بصحيح فليس كثير من المسائل مجمعا عليها بل مختلف فيها في كثير من الأحيان .

٧-التساهل في نقل الإجماع :

قد يتساهل بعضهم في نقل الإجماع مع ظهور المخالف ، وهذا ما اعترض عليه أبو حيان كثيرًا على ابن مالك . وعلى النقيض لا يجوز مخالفة الإجماع الصحيح والمراد به عدم الجواز الصناعي لا الشرعي الذي يأثم فاعله .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٢٧١ .

(٢) ينظر : التذييل ٤/ ٢٨٢ .

(٣) ينظر : الإجماع دراسة في أصول النحو العربي صـ ٥١ ،د محمد المشهداني.

٨- مراتب الإجماع عند ابن مالك :

إن الإجماع باعتباره أصلاً من أصول النحو العربي لابدّ له من مرتبة بين هذه الأصول فالسماع يأتي في المرتبة الأولى بالاتفاق ، ولكننا نرى النحاة مختلفين في أي الأصول يأتي في المرتبة الثانية : أهو الإجماع أم القياس ؟

الإجماع عند ابن مالك يأتي في المرتبة التي تلي السماع والقياس من حيث الأهمية ، وقد احتج به كثيرا في كتابه التسهيل وشرحه ، وتعقبه أبو حيان في شرحه لهذا الكتاب (المسمى بالتذييل) ومختصره المسمى (بالارتشاف) ، ووصف إجماعه في كثير من المسائل بالادعاء، وهو مراتب .

١- أعلاها – ما لم يختلف فيه العلماء قاطبة .

ويدخل في ذلك المعلوم من لغة العرب بالضرورة كرفع الفاعل، ونصب المفعول به .إلخ .

٢- الإجماع السكوتي على الكلام المرويّ عن العرب ، فكل كلام تُكلِّم به في نثر أو شعر بشرطه ، وسكت عليه العلماء في عصر تدوين النحو فإنه يعد حُجَّة .

٣- إجماع أئمة المدارس الثلاثة ، ثم أئمة البلدين : الكوفة والبصرة [١] .

---

(١) ينظر : الإجماع في أصول النحو العربي صـ٤٨ .

ألفاظه المستخدمه عند ابن مالك :

عبَّر ابن مالك عنه بعبارات صريحة منها قوله : بإلإجماع – أو إجماعًا أو مجمعًا عليها أو لا خلاف فيه) [١] .

وبعد فأرى أن الصواب هو الاعتداد بالإجماع وجعله دليلا من أدلة النحو المعتبرة . فلا يجوز إنكاره أو خرقه أو مخالفته ، قال ابن الخشاب : > مخالفة المتقدمين لا تجوز < [٢] ، حيث عَـدَّ الرماني مخالف الإجماع مرذول القول قائلاً > ومن زعم أن (جلَّوز) بمنزلة (فردوس) .. لأنـــه لم يشتق منهما خرج عن إجماع النحويين ، وكل من خرج عن إجماع أهل الصناعة فقوله مرذول [٣] .

وقال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (إجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية) [٤] ، ويقول الأنباري > فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدًا <[٥].

ويقول السيوطي نقلاً عن أبي حيان < مـــا هـــو مخـــالف لإجمـــاع البصريين والكوفيين لا يلتفت إليه >[٦].

***

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٤ ، وصـــ ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٩ من البحث وغيرها .
(٢) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو صـــ ٣٦ .
(٣) الرماني النحوي صـــ ٢٧٧ ، تحقيق د/ مازن مبارك .
(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٥٩ .
(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٣/٢ .
(٦) ينظر : الهمع ١٦٠/٣ .

المبحث الثاني : المسائل التي اعترض فيها أبو حيان على ابن مالك

بلغت هذه الاعتراضات تسعة عشرا اعتراضًا مرتبة على حسب ورودها في التسهيل وشرحه لابن مالك ، والآن نبدأ فيما عقدنا العزم عليه فنقول وبالله العون والتوفيق .

المسألة الأولى الإجماع على جواز إضافة الاسم إلى ماهو بمعناه.

اختلف النحويون في بيان (حقيقة الإعراب) فذهب أكثرهم إلى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، واحتجوا على ذلك بأوجه منها: أن الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال: حركات الإعراب وهذه ضمة إعراب ، وعليه يجوزإضافة الشئ إلى نفسه ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك أخيرا في شرح التسهيل [1].

وقال آخرون : الإعراب لفظ دال على الفاعل أو المفعول مثلاً ؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة[2] واعترضهم ابن مالك بأن إضافة الشيء

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٤/١ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، ود/ محمد المختون – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م

(٢) ينظر : المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور صـ ٢٨٧ ، تحقيق /أعادل أحمد عبد الموجود ، وعلي =معوض ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٤١٨هـ–١٩٩٨م، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٦٧ ، تحقيق:د إميل يعقوب ، دار العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

إلى نفسه ، أو مرادفة واقعة في كلام العرب والنحاة بإجماع وذلك قوله > وقال بعضهم[١] : لو كانت الحركات وما جرى مجراها إعرابا لم تُضف إلى الإعراب ؛ لأن الشـــيء لا يضاف إلى نفسه ، وهذا قول صادر عمن لا تأمل له ؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقارُبهما واقعة في كلامهم بإجماع<[٢].

واعترضه أبو حيان بقوله > وقوله:< لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع > ليس كما ذكر ، ولا أجمع النحويون على جواز إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما ، بل المنقول عن البصريين أن ذلك لا يجوز وإنْ اختلف اللفظان، وقال الكوفيون : يجوز ذلك إذا اختلف اللفظان ، وهي مسألة خلاف ذكرها أبو القاسم... بن أبي سعيد الأنباري ، وأبو البقاء العُكبري في كتابيهما>[٣] في اختلاف النحويين) [٤] .

---

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ١/ ١٦٨ ، مسألة (١٢) تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين – الناشر دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٤/١

(٣) ينظر : الإنصاف من مسائل الخلاف للأنباري صـ٤٣٦ – ٤٣٨ [المسألة ٦١] تحقيق الشيخ محمد محي عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – لبنان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١١٩/١ ، تحقيق د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

التوضيح والتحليل :

اعترض أبو حيان على ابن مالك في دعواه إجماع العرب ، والنحويين على جواز إضافة الاسم إلى مرادفه، أو الشيء إلى نفسه، وهذا الاعتراض صحيح ؛ لأن هذه مسألة خلافية وليست محل إجماع كما قال ابن مالك .

هذا ... فقد اختلف النحويون في حكم إضافة الاسم لمرادفه على مذهبين :

الأول : **مذهب جمهور البصريين عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه** ، وذلك ؛ لأَنَّ الغرض من الإضافة في كلام العرب هو : تعريف المضاف بالمضاف إليه ، أو تخصيصه به ، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها؛ لأن في ادعاء تعرفه بنفسه، وفي دعوى تخصصه بنفسه تناقضًا ؛ لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا مخصص ... ومعنى كونه يتعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو مخصص ، وإلا لما كانت نفسه مُعرَّفة ولا مُخصصة ، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في التناقض امتنع البصريون من قبولها(١) .

وأوجبوا فيما يتوهم فيه أنه من إضافة الشيء إلى نفسه ، التأويل في المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدهما غير الآخر مثل : (صلاة الأولى) و< مسجد الجامع > و(دار الآخرة) و< بقلة الحمقاء > فتجعل الصفة في جميع ذلك نائبة مناب موصوف محذوف والتقدير : الساعة

---

(١) ينظر : عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ٩٧/٣ ، – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، طبعة جديدة منقحة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

الأولى ، والوقت الجامع ... الخ .

وما قاله البصريون هنا قد اختاره ابن مالك أولاً في الخلاصة بقوله :

< وَلَا يُضَافُ اسْمُ لِمَا بِهِ اتِّحد مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ (١).

الثاني : **مذهب الكوفيين** أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، فَلِم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون واحتجوا على ذلك بالقياس والسماع، أما القياس فهو تشبيه المضاف والمضاف إليه بالمعطوف والمعطوف عليه فكما أجازت العرب أن يُعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان وإنْ كان أصل العطف المغايرة فكذلك الإضافة) (٢) وأما السماع فبوروده في كتاب الله وكلام العرب كثيرًا من ذلك قوله تعالى : «إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ»(٣) ، واليقين في المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد ، ومن ذلك أيضًا قول العرب < صَلاةُ الأولى ، ومَسْجِدُ الجامع، وبَقْلةُ الحمقاء ، والأولى في المعنى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هي الحمقاء ، فهذا من إضافة الموصوف إلى صفته

---

(١) ينظر : ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ٢/٤٧- ٤٨ ، وألفية في النحو والصرف صـ٥٠ ، ت /أ محمد أنيس مهران .

(٢) ينظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٣/ ١٤٤- ١٤٥ . تحقيق د/على فاخر وآخرين الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م -دار الطباعة المحمدية .

(٣) سورة الواقعة ، الآية ٩٥ .

والثاني هو الأول .وأيضا قول الشاعر :

لَـــمْ يَبْقَ مِنْ زَغَبٍ طَارَ الثِّتاءُ بِه عَلَى قرا ظَهْرِه إِلّا شِمالِيــلُ ... (١)

وما قاله الكوفيون هنا قد اختاره ابن مالك ثانيا في كتابه التسهيل وشرحه(٢) فيلاحظ اضطرابه في هذه المسألة حيث جوَّز ما منعه في الألفية من إضافة الشيء إلى ما اتحد به في المعنى ، وهذا ما اعترض عليه أبو حيان وهو محق في اعتراضه ، فالمسألة محل اختلاف وليست من المسائل المجمع عليها كما أشرت سابقًا .

وبعد... فمذهب الكوفيين وعليه ابن مالك في قوله الأخير هو المختار؛ لكثرة ورود ذلك في الكتاب العزيز من ذلك قوله تعالى: «وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ»(٣) وقوله سبحانه : «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ»(٤) ، وقوله

---

(١) البيت من بحر البسيط لم أعثر على قائله . **اللغة** : الزغب : ما يعلو رأس الفرخ من الريش الصغير (والقرا) هو الظهر (والشماليل) : ما تفرق من شعب الأغصان . **والشاهد فيه قوله** : (قرا ظهره) فأضاف (القراإلى الظهر) وهما بمعنى واحد . وورد البيت في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ١/ ١٣٨ ، تح عباس الصالحي – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، والارتشاف ٤/ ١٨٠٩ تحقيق أ/ رجب عثمان – مراجعة د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م) ،والتذييل ٧/ ٢٠٧ ،وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٧/ ٣١٧٥ ، تحقيق د/ علي فاخر وآخرين ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ .

(٢) ينظر : التسهيل صـ١٥٦ وشرحه ١/ ٣٤ .

(٣) يوسف ، من الآية ١٠٩ .

(٤) سبأ ، الآية ١٦ .

«وَغَرَابِيبُ سُودٌ »[١] ، وقوله «وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ »[٢].

– وأيضًا مجيء ذلك في السُّنة المطهرة من ذلك ما ورد عن أبي هريرة – رضي الله عنه– مرفوعاً : < يا نساء المسلماتِ لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة >[٣].

فقوله – عليه الصلاة والسلام– < يا نساء المسلمات) هو من إضافة الموصوف إلى صفته من غير تأويل على مذهب الكوفيين ، وعلى مذهب البصريين هو بتقدير < يا نساء الأنفس المسلمات >[٤] وما لا يحتاج إلى تأويل أولى وأجدر مما يحتاج إلى تأويل وتقدير ؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ لأَنَّ التأويل تكدير .

وما قاله الكوفيون هو مذهب الفراء[٥] وقد ذهب إليه كثير من النحويين[٦].

---

(١) فاطر ، من الآية ٢٧ .

(٢) فاطر ، من الآية ٤٣ .

(٣) الحديث في صحيح مسلم ، ورقمه (١٠٣) قال الجوهري:الفرسن هو الحافر من الدابة وهو الظلف ،والمراد به مايكون في ظلف الشاة وهو شيئ يسير زهيد، ومعنى الحديث : الحدث على هدية الجارة ،وأنها لا تستحقر ماتهديه بحيث لا يؤدي إلى ترك الاهداء.

(٤) ينظر : مشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٥٣/٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٣٣٠/١ ، ٣٣١ تح د/يوسف نجاتي وآخرين /ط الدار المصرية للتأليف.

(٦) ينظر : نتائج الفكر للسهيلي صـ٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٣ ،وأوضح المسالك لابن هشام ٩٧/٣، والهمع: ٤١٨/٢، والمقتصد ٢/ ٨٩٣– ٨٩٤ ، وجامع الدروس العربية للغلاييني، صـ٣/ ٢١١.

المسألة الثانية : الإجماع على جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب

من الأصول النحوية التي أقرَّها النحويون الإتيان بالضمير متأخِّر الرُّتبة ، فلا يتقدم في الذكر ؛ فلابد أن يعود على مذكور متقدم قبله لفظًا ورتبة ؛ لذا عَدُّوا الإضمار ثم التفسير على خلاف الأصل (١) ، إلا أنه قد خولف هذا الأصل في مواضع حددها النحويون في أبواب مخصوصة ، وهو ما يسمى (المضمر على شريطة التفسير)، يقول ابن السراج < واعلم أنهم لا يضمرون شيئًا قبل ذكره إلا على شريطه التفسير ، وإنما خصوا به أبوابا بعينها ، وحق المضمر أن يكون بعد المذكور) (٢) .وعلة ذلك قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر ... ، وأيضًا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالإجمال أولاً والتفصيل ثانياً فيكون آكد) (٣) وقد ذكر ابن مالك أنَّ من المواضع التي يستثنى عود الضمير فيها على متأخِّر لفظًا ورتبة، أن يكون مُبْدلاً منه الظاهر المفسّرُ له نحو : (ضربته زيدًا) وأن الإبدال من الضمير في مثل ذلك جائز بإجماع، وذلك قوله : (... ونحو : ضربته زيدًا) على إبدال زيد من الهاء ... وأجيز الثاني بإجماع (٤) .

وما قاله ابن مالك في ذلك حكاه عن ابن كيسان (٥).

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٩٩ ، تحقيق د. موسى بناي العليلي – بغداد – لجنة إحياء التراث الإسلامي .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ١/ ١١٤ – تحقيق د. الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٥ ، دار الكتب العلمية – بيروت – صيدا .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١/١٦١ .

(٥) ابن كيسان : هو محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن (ت٢٩٩هـ / ٩١٢م)

واعترضه أبو حيان بقوله : < ... وأجيز الثاني – يعني ضربته زيدًا – فليس بصحيح ، ولا إجماع فيها ، بل في المسألة خلاف : ذهب الأخفش إلى جواز ذلك ، وذهب غيره إلى أنه لا يجوز ... وكثيرًا ما يدعي المصنف الإجماع فيما فيه الخلاف) [١].

التوضيح والتحليل :

اعترض أبو حيان على ابن مالك في نقله الإجماع على جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب ؛ فقد اعتمد أبو حيان في اعتراضه على سعة اطلاعه على آراء السابقين حيث نقل عنهم الخلاف في ذلك ، ومن خلال البحث تبين لي أن أبا حيان محق في هذا الاعتراض فالمسألة خلافية ولا إجماع فيها .

حيث منعه جمهور النحويين ؛ لعود الضمير فيه على متأخر لفظًا ورتبة ، وللاتفاق على المنع في قولك : صاحبها في الدار [٢] وأجازه

عالم بالعربية نحوا ولغة . من أهل بغداد. من مؤلفاته > تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها ، و> والمهذ ب < و(غلط أدب الكاتب) و< معاني القرآن > ينظر : ترجمته في شذرات الذهب ٢/ ٢٣٢ ، وكشف الظنون صـ ١٧٠٣ ، والأعلام ٥/ ٣٠٨ ، وينظر : رأيه في شرح التسهيل ١٦١/١ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١٩٢/٢، تحقيق د/ إميل يعقوب دار الكتب العلمية – بيروت – صيدا – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٦/٢ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٦/٢.تحقيق الأستاذ /عبد السلام هارون –مكتبة الخانجي القاهرة –الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩١م ،وانظر:المقتضب للمبرد ٢٢٤/٤،والأصول لابن السراج ٢٣٨/٢،وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١،وأوضح المسالك لابن هشام ٨٣/٢ ،وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٥١/١.

الأخفش :بقوله > كأنه قال : (وأسروا) ثم فسّرهُ بَــعْدُ ، فقال : هم الذين ظلموا)[١] حيث جعل(الذين) بدلا من الواو في(أسروا)[٢].

وما قاله ابن مالك أكده ابن هشام بقوله > تحت – المواضع التي يعودُ الضميرُ فيها على متأخِّرٍ لفظًا ورتبة .

وهي سبعة ... السادس : أن يكون مُبْدلًا منه الظاهرُ المفسّرُ له كـــ > ضربته زيدًا < قال ابن عصفور[٣] : أجازه الأخفشُ ومنعه سيبويه ؛ وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع نقله عنه ابن مالك [٤] < ، وقد استدل الكوفيون ، والأخفش ، وابن كيسان ، ومن وافقهم كابن مالك ، بمجيئه في كلام العرب بكثرة .

---

(١) سورة الأنبياء : الآية : ٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش١/٤٤٧ تحقيق د/هدى قراعة الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١١هـــ-١٩٩٠م.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٢ .تحقيق د/صاحب أبو جناح.

(٤) ينظر : مغني اللبيب لابن هشام ١٩٢/٢ .

من ذلك قولهم :

< اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرّحِيـــمِ > [١]

وبعد ... فأرى أن النفس تميل لمذهب الكوفيين والأخفش ، وعليه ابن مالك، وذلك؛ لكثرة ورود الشواهد على ذلك، وأحكام العربية يقضي فيهـــا على وفق ما ورد عن أهلها) [٢].

***

(١) ينظر : مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ١٩٢ تحقيق د/ إميل يعقوب ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ١٧٧/١ ، تح/ عبد الغني الدقر – الشركة المتحدة سوريا .

(٢) منحة الجليل على شرح ابن عقيل ، تحقيق/ الأستاذ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ٤٥٢/١ .

المسألة الثالثة

الإجماع على جواز حذف (أنْ) المصدرية ، والاكتفاء بصلتها

الموصولات الحرفية هي : كل حرف أوّل مع صلته بمصدر ومنها (أنْ) الخفيفة المفتوحة الهمزة وهي على أربعة أقسام : منها أن تكون مصدرية وهي التي تكون هي وما اتّصل بها في معنى المصدر، وهي أم الباب لذا فقد اختصت دون غيرها بأمور منها جواز حذفها والاكتفاء بصلتها ، ونقل ابن مالك الإجماع في ذلك فقال- في معرض حديثه عن جواز حذف الموصول الإسمي بالقياس على الموصول الحرفي > وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم وبقولهم في ذلك أقول ، وإنْ كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش؛ لأَنَّ ذلك ثابت بالقياس والسماع ، فالقياس على (أنْ) فإن حذفها مكتفي بصلتها جائز بإجماع)[1].

وما قاله ابن مالك أبطله أبو حيان معتمدا في ذلك على سعة نقله عن العلماء السابقين ، ووجود خلاف في حذف (أنْ) وإبقاء صلتها ، فهذا مسألة مختلف فيها وليست محل إجماع ، يقول : أبو حيان < قوله الضمير عائد على ابن مالك في (أنْ) < إنَّ حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع ، ليس بصحيح ، ولا إجماع فيه ؛ لأنه إن أراد ما ينتصب بإضمار <أنْ> بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية ، وأو وحتى ولام < كي > ولام الجحود، فالخلاف فيه موجود، وإن أراد غير ذلك فالخلاف فيه أيضًا موجود)[2].

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٢٣٥ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٣/ ١٧١، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٤٨ تح/ رجب

التفصيل والتحليل :

أبطل أبو حيان دعوى ابن مالك الإجماع في هذه المسألة واعتمد أبو حيان في اعتراضه على ما نقله من وجود خلاف في ذلك ، وهذا الاعتراض صواب ، فإن المسألة خلافية .

– فمذهب الكوفيين أن (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع تعمل النصب مع الحذف من غير بدل ، واستدلوا على ذلك بعدة شواهد منها قرآنية كقوله تعالى : « بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ »[١] وقرأ عيسى (فيدمغه) بالنصب [٢] ، ومنها شعرية كقول طرفه :

ألا أيهذا الزاجري أحْضُرَ الوغى ∴ وأنْ أشهد اللذات هل أنت مخلدي[٣]

عثمان.

(١) سورة الأنبياء الآية ١٨: .

(٢) ينظر : مختصر الشواذ لابن خالويه صـ١٦٤، والمحتسب لابن جني ٣٣٧/٢، والكشاف ٤/ ١٨١ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٧٢ ، والاتحاف صـ ٤٢٧ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من معلقة لطرفه بن العبد البكري والبيت في ديوانه صـ ٣٢ ، **اللغة** : الوغى : الحرب ، **والشاهد فيه قوله (أحضر الوغى)** فنصب (أحضر) (بأن) مضمرة ، وهذه رواية الكوفيين ، والرفع رواية البصريين وهو من شواهد سيبويه . ينظر : الكتاب ١/ ٤٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٣ ، والمقتضب ٢/ ٨٥ ، ٣١٥ ، والأصول لابن السراج ٢/ ١٧٦ ، والمسائل العسكرية صـ ٢٥٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٥٦٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٧ ، ٤/ ٢٨ ، والمساعد ١/ ١٧٩ .
وخزانة الأدب للبغدادي ٨/ ٥٠٧ تحقيق أ/ عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي

فنصب < أَحْضُرَ > ؛ لأَنَّ التقدير فيه : أن أَحْضُرَ ، فحذفها وأعملها مع الحذف ، والدليل على صحة هذا التقدير أَنـــه عطف عليه قوله (وأنْ أَشْهَدَ اللذات) فدل على أنها تنصب مع الحذف .

ومذهب جمهور البصريين إلا الأخفش[١] المنع وأنها إذا حذفت أبطل عملها ، وهو الكثير واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس ، أما السماع فقوله تعالى : « وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ »[٢].

وأما القياس فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل ، والذي يدل على ذلك أن (أنّ) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف وإذا كانت (أنّ) المشددة لا تعمل مع الحذف ، فأن الخفيفة أولى أن لا تعمل [٣].

وبعد ... فأرى أن اعتراض أبي حيان على ابن مالك يَعُـدّ صوابًا ، وذلك ؛ لأَنَّ حذف (أنْ) وإبقاء عملها فيه خلاف ، وذلك إذا حذفت من غير بدل يدل عليها ، وأما إذا حذفت مع وجود دليل يدل عليها فجائز [٤].

– الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٤ ، والتبيان للعكبري ٢/ ١٨٥ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ٧١ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٨٩ ، تح / أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

(٢) سورة الروم ، الآية : ٢٤ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٥٩ ، المسألة (٧٧) .

(٤) ينظر: جواهر الأدب لعلاء الأربيلـــي صـــ ١٩٤ .دارالنفائس الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ-١٩٩١م

المسألة الرابعة : الإجماع على جواز تقديم الخبر على المبتدأ في نحو : (في داره زَيْدٌ)

الأصل تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر؛ وإنما كان كذلك ؛ لأن المبتدأ عامل في الخبر على الرأي الصحيح ، وإذا كان كذلك فحقه أن يتقدم عليه كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها ، فإذا كان الخبر شبه جملة ، – وهو الجار والمجرور ، أو الظرف– مشتملا على ضمير يعود على المبتدأ نحوه (في داره زَيْدُ) فحكى ابن مالك جواز تقديمه على المبتدأ بإجماع النحويين ؛ بقوله > ويجوز نحو : في داره زيدُ ، (إجماعًا)[١] وقال في شرح التسهيل > نحو في داره زيد ، جائز بلا خلاف — ثم ذكر علة ذلك – بقوله > إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتملا على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ، ولا بأس بذلك ؛ لأنه مقدم الرتبة، فأجمع على جوازه، كما أجمع في باب الفاعل على جواز : ضرب غلامه زَيْدُ <[٢] .

واعترضه أبو حيان بقوله < قوله : يجوز : نحو في داره زَيْدُ > إجماعًا إنما جاز ذلك ؛ لأنه منوي به التأخير، وفيه ضمير يفسره ما بعد، لفظا والنية به التقديم فهو شبيه بقولهم : ضرب غلامَه زَيْدُ ، وما ذكره المصنف من جوازه هذه المسألة إجماعًا ليس كما ذكر بل فيها خلاف عن الأخفش نقله عنه أبو جعفر الصفَّار[٣]. أنه إذا ارتفع > زيد <

---

(١) ينظر : التسهيل صـ٤٧ .تح د / محمد كامل بركات –الهيئة المصرية ١٩٦٧هـ

(٢) ينظر : شرح التسهيل١/٣٠٠ .

(٣) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ، الشهير بالصفار ، صحب الشلوبين وابن عصفور ، وقد شرح كتاب سيبويه شرحًا حسناً – يقال :

بالظرف منعها ؛ وإنما منعها لأنه إذا رفع الظرف الاسم بعده كان واقعًا في محله ؛ لأنه عامل ، فيلتزم من ذلك أن يتقدم / الضمير على مفسرة وذلك لا يجوز)[1].

التفصيل والتحليل :

أنكر أبو حيان على ابن مالك قوله بإجماع النحويين على جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير يعود على المبتدأ نحو: (في داره زَيْدُ) وإعراب (زيد) مبتدأ مؤخر .

ووجه اعتراض أبي حيان في هذه المسألة أنها ليست محل إجماع بين النحويين ، بل فيها خلاف حيث خالف في ذلك الأخفش فمنع تقديم (في داره زَيْدُ) إذا كان (زيد) في هذه المسألة ليس (مبتدأ) وإنما هو مرفوع بالظرف على أنه (فاعل) فيمتنع التقديم ، لما فيه من تقديم الإضمار قبل الذكر كما أنه يؤدي أيضًا إلى جواز تقديم الفاعل على عامله الضعيف ، فالظرف عامل ضعيف فهو فرع عن الفعل ؛ قالو : < لو جاز تقديم (زيد) وتأخيره كما في هذه المسألة ؛ لأدى إلى مساواة الفرع للأصل ، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول .

والحق أن أبا حيان غير محق في هذا الاعتراض .

إنه أحسن شروحه ، وهو يرد فيه كثيرا على الشلوبين – وقد توفى الصفار بعد سنة (٦٣٠هـ) ينظر : ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٥٦، وإشارة التعيين ٢٦٦.

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٣٤٤/٣ ، وارتشاف الضرب ١١٠٨/٣ ، تحقيق أ / رجب عثمان .

وذلك لأمريـن :

الأمر الأول : أن هناك قولين للأخفش[١] في هذه المسألة :

القول الأول : ما نقله عنه أبو جعفر الصفار وهو إذا كان الظرف عاملاً ، وإعراب (زيد) فاعل به لتضمنه معنى الفعل[٢]، وهذا ما تمسك به أبو حيان في هذا الاعتراض على ابن مالك .

أما القول الثاني : فهو جواز إعراب (زيد) مبتدأ مؤخر ، و(في داره) خبر مقدم وهو ما ذهب إليه النحاة وعليه ابن مالك [٣].

وقد نقل الرضي هذا مبينًـــا رأي الأخفش في هذه المسألة : بقوله : > وعند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل ... أما الأخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه باالابتداء أيضا إذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ ... وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان ؛ وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة ، وثبوت الإجماع على جواز في داره زيد ، يصحح تقديم الخبر ، ويمنع كون (زيد) فاعلا وإلا لزم الإضمار قبل الذكر) [٤].

وقد قيّض الله لابن مالك من يدافع عنه حيث انتصـــر له الدماميني ، وردّ اعتراض أبـــي حيان بقوله > ويجوز في داره زَيْدُ ، إجماعًا) أي جوازا مجمعًا عليه . وإنما كان كذلك ، لأن الخبر منوي التأخير بـــ

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٢٧٨- ٢٨١ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٣/٣٤٦.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٠٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ١/ ٩٤ .دار الكتب العلمية-بيروت –صيدا .

[حسب] لأصل فهو مؤخر رتبة وإن تقدم لفظا ومفسر الضمير وهو – زيد – مقدم الرتبة ولا يشترط في معاد الضمير أن يجتمع له الأمران التقدم لفظا والتقدم رتبة) ، ورام الشيخ أبو حيان أن يقدح في نقل الإجماع في المسألة [المذكورة] فقال : هي ممتنعة عند الأخفش ؛ لأنه يجعل (زيدًا) فاعلاً وإنما يتم هذا لو قال الأخفش بوجوب الفاعلية ، أما إذا قال بجوازها فالمسألة عنده جائزة على الابتداء فصدق قوله : إن المسألة جائزة بإجماع .

ومما يؤيد هذا أن المصنف قد قال بأثر هذا – إن الأخفش يجيز (في داره قيام زيد) ، (وفي دارها عبد هند) ، ولا يمكن أن يكون أجازهما إلا على ما ذكرناه من الابتداء لا على الفاعلية)[١].

الأمر الثاني : قول أبـــي حيان نفسه في كتابه منهج السالك < وأما نحو :في داره زيْدُ ، فجائز إجماعًـــا من الكوفيين والبصريين >[٢].

فيلاحظ هنا اضطراب أبي حيان في هذه المسألة فما أجازه أولاً في كتابه منهج السالك رجع عنه ، وقال بمنعه واعترض على ابن مالك في كتابه التذييل [٣].

ويقول ناظر الجيش < إن ضرب غلامه زيد > نظيره هنا (في داره

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٦٨/٣ ، تحقيق د/ محمد المفدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(٢) ينظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ١٥٥/١ /، تحقيق د/ علي فاخر وآخرين .
الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م – طبعة دار الطباعة المحمدية .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٣/ ٣٤٤ .

زيد) ومن ثم كانت جائزة إجماعًا كتلك > [١].

فنراه قد أيد ما قاله ابن مالك من الإجماع في هذه المسألة وعلل له بقوله < وحاصل الأمر أن الخبر إذا اشتمل على ضمير عائد على المبتدأ نحو : في داره زيد جازت المسألة بلا خلاف ؛ إذ ليس في ذلك إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ولا بأس بذلك ، لأنه مقدم رتبة فأجمع على جوازه كما أجمع على جواز ، ضرب غلامه زيد في داره >[٢].

وقد قال بالإجماع جمع من العلماء منهم ابن عقيل[٣] وابن هشام بقوله < ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو < في داره زيد > لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة >[٤].

وما قاله ابن مالك هو المختار وعليه كثير من النحويين[٥] .

بل هو ما قرره أبو حيان نفسه موضحًا علة ذلك بقوله (وأما جواز

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩٤٨/٢ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه ٩٤٣/٢.

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٢٢ . تحقيق/ دمحمد كامل بركات الطبعة الأولى١٤٠٥هـ

(٤) ينظر : مغني اللبيب صـ ٥٨٠ ، تحقيق د/ مازن مبارك / الناشر دار الفكر- دمشق – ط السادسة ١٩٨٥م

(٥) ينظر:شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١٥/٢/تح دأحمد مهدلي/دار الكتب –بيروت –الطبعة الأولى٢٠٠٨م، والتبيان للعكبري صـ٢٣٤ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٦٨/٣ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨٥٨/٢ ، والكناش في فني النحو والصرف ١٤٣/١ .

في داره زيد) فإن مفسره إن تأخّر لفظا فهو مقدّم رتبة ؛ وفي داره وإن تقدم لفظا فهو مؤخر رتبة ؛ فلما كانت النية به التأخير جاز ذلك) [١].

***

المسألة الخامسة

الإجماع على جواز حذف الضمير الرابط إذا كان المبتدأ لفظ (كل) أو شبهه

يشترط في الجملة الواقعة خبرًا أن تكون مشتملةً على رابط يربطها بالمبتدأ ، وروابط المبتدأ كثيرة منها الضمير ، فإذا كانت الجملة الواقعة خبرًا نفس المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج إلى رابط نحو قوله تعالى : «قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ »[٢] إذا قدر هو ضمير شأن ، أما إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدأ ، فيربطها به مذكورًا ، أو محذوفًا ، فإذا كان الضمير منصوبا ، وكان المبتدأ (كل) أو شبهه فيرى ابن مالك أنه يجوز حذفه بالإجماع وذلك واضح من نصه حيث يقول < ... وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولا بـــه) ، والمبتدأ < كل أو شبهه > في العموم والافتقار) [٣] وقال في شرح التسهيل < ... ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ كل قراءة ابن عامر: (وكلٌّ

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٣/ ٢٦٨ .

(٢) سورة الإخلاص ، الآية (١) .

(٣) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصدص٤٨.

وعد الله الحسنى)[١]..[٢] ذلك إذا كان الضمير العائد على المبتدأ مفعولاً به، ووافقه شمس الدين البعلي[٣] في ذلك .

واعترضه أبو حيان قائلا: < وقوله وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولا به ، والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار مثاله قراءة ابن عامر «وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ » ، أي : وعده ... وفي كلام المصنف دعوى إجماع لا تصح ، ونقل عن البصريين والكوفيين لا يوافق عليه ، < وأين ما ادعى المصنف من الإجماع في < كل > وما أشبهه في العموم ، ولم يقل به في كل إلا الفراء في نقل ، وإلا الكسائي في نقل آخر >[٤].

التفصيل والتحليل : اعترض أبو حيان على ابن مالك في هذه المسألة معتمدا في اعتراضه على القياس ، وذلك ؛ لأن هذه المسألة فيها خلاف حيث اختلف فيها النحويون .

– فمذهب البصريين[٥] أنه لا يجوز حذف العائد المنصوب إلا في الشعر ، وعللوا لذلك بقولهم : < وإنما لم يجز حذفه إلا في الضرورة لما فيه من تهيئة العامل ، للعمل وقطعه عنه ، كما في قول أبي النجم :

---

(١) سورة النساء ، الآية : ٩٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣١٢ .

(٣) هو شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي ، المتوفى سنة (٧٠٩هـ) بالقاهرة ، وقد ألف شرحًا للألفية وشرحا للجرجانية ، وهي كتاب الجمل للجرجاني ، سماه الفاخر – ينظر : البغية (١/ ٢٠٧) ، والضوء الكاشف ، صـ ٢٠١

(٤) ينظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٤/ ٤٥.

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٢٠/٣ تح أ/رجب عثمان ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ .

قد أصبحتْ أمّ الخيارِ تدَّعي ∴ على ذنبا كلُّه لــم أصنع [١]

فــ (لم أصنع) مفرَّغ للعمل في < كله > ولم يعمل فيه > [٢].

وذهب سيبويه إلى جوازه في الاختيار على ضعف فقال – بعد إيراده البيت السابق– .

< فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنَّ النصب لا يُــكْســرُ البيت، ولا يُــخِلَّ به ترك إظهار الهاء ، وكأنه قال : كله غير مصنوع[٣] ووافقه ابن جني [٤].

– ومذهب جمهور الكوفيين كالكسائي[٥] والفراء[٦]جواز حذف الضمير من الجملة الواقعة خبر لــ (كل) بشــرط أن يكون المبتدأ لفظ (كل) أو(شبهه) وأن يكون ناصبه فعلًا .ووافقهم عليه ابن مالك مستدلا على ذلك بالسماع من ذلك.

---

(١) البيتان من الرجز المشطور في ديوانه صـــ ١٣٢ ، والشاهد فيه قوله : كله لم أصنع ، حيث حذف الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر ، وهو الضمير المنصوب بالفعل أصنع ، والتقدير : لم أصنعه ينظر : الكتاب ١/ ١٢٧ ، ١٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٤٠ ، ٢٤٢ ، والخصائص ٢٦١/٣ ، والمحتسب ٢١١/١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ١٤ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٠٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٣ ، ٣٣٤ بتصرف .

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٨٥ .

(٤) ينظر : الخصائص ٣/ ٦١ .

(٥) ينظر : الهمع ١/ ٣١٧ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٩ .

قوله تعالى : «وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ» في قراءة [١] من رفع < كلُ > وتقديره : وكل وعده الله الحسنى > [٢].

وعليه أيضًا هشام ، وابن أبي الربيع [٣].

وأرى أن أبا حيان غير منصف في هذا الاعتراض ؛ لأنـــه إذا تعارض القياس والسماع في مسألة من المسائل فالأجدر تقديم السماع على القياس .

حيث استدل ابن مالك بقراءة ابن عامر والقراءة سنة متبعة فلا ترد .

وبعد ...

فالنفس تميل إلى ما ذهب إليه ابن مالك تبعًا للكوفيين ، وذلك ،لاستناده إلى قراءة الرفع ، والقراءة سنة متبعة فيجب اتباعها .

كما ردَّ ناظر الجيش على أبي حيان ودافع عن ابن مالك وأيّده في قوله بالإجماع قائلاً : <... الإجماع في هذه المسألة لا ينكر ؛ لأَنَّ هذه القراءة ثابتة بالإجماع ... وليس لها محمل غير ما ذكره المصنف ، فلا يمكن أن يدفع ذلك بصري ولا كوفي ... وإذا كان كذلك فقد صدق أن الضمير حذف من الجملة الواقعة خبر كل بإجماع ، يعني أن أحد لا يسعه

---

(١) القراء كلهم على نصب (كُلَّ) وقرأ ابن عامر بالرفع – ينظر : السبعة لابن مجاهد صـــ٦٢٥ ، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٢٦٦/٦ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/ ١٣٩ .

(٣) ينظر : الهمع ١/ ٣١٧ .

المخالفة في ذلك، أو كون ذلك قليلاً أو غير قليل) [١].

***

المسألة السادسة

الإجماع على جواز الرفع والنصب في ظرف الزمان الواقع خبراً

نقل ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين الرفع ، والنصب في ظرف الزمان الواقع خبرًا لمصدره .

المشهور عند النحويين أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين فلا يقال: (زيدُ اليومُ) لعدم الفائدة ، ويجوز الإخبار به عن أسماء المعاني : نحو : السفرُ غدًا [٢].

فإن كان الإخبار بظرف الزمان عن اسم معنى حادث ، فإن كان هذا الحدث مستغرقا لجميع الزمان المخبر به وكان هذا الظرف معرفةً ، جاز نصب هذا الظرف ، ورفعه بإجماع النحويين[٣] ، والنصب أكثر نحو : صيامُك يومُ الخميس بالوجهين ، والنصب على الظرفية هو الأصل والغالب .

– أما إذا كان الخبر ظرف زمان نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو : ميعادُك يوم ويومان ، وكما في قوله تعالى: «غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا

(١) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢/٩٩١.٩٩٢

(٢) ينظر : الخصائص ١/٣٢١ ، وأوضح المسالك ١/١٨٣ ، والمقاصد النحوية ١/ ١٥٦ ، وجامع الدروس العربية ٢/ ٢٦٥ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٦٢ وارتشاف الضرب ٣/١١٢٦، والهمع ١/ ٣٢٣.

شَهْرٌ »[١]؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، لاسيما مع التنكير للخبرية، وجوّز البصريون معه النصب على الظرفية والجر بـ في - نحو (الصوم يومٌ، أو يومًا ، أو في يوم [٢].

- فإن كان الحدث واقعًا في بعض الزمان : نحو : السفريوم الجمعة ، والسّيرُ غدا ، إذا أريد السّير في بعضه ، فقد نقل ابن مالك عن السيرافي الإجماع في ذلك ،وجواز الوجهين النصب والرفع في النكرة، والمعرفة.

والنصب أجود مستدلاً على ذلك بقول الشاعر :

زعم البوارحُ أنَّ رِحْلتـنا غدًا ∴ وبذاك خبّرنا الغُرابُ الأسود [٣]

وما قاله السيرافي وافقه عليه ابن مالك بقوله : < ... بنصب (غد)

---

(١) سورة سبأ : ١٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٢١ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٣ .

(٣) البيت من الكامل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه صـ ١٤٤ ، تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة دار المعارف.

اللغة : البوارح : جمع بارح ، وهو مامرَّ من الطير من ميامنك إلى مياسرك ، وكانت العرب تتشاءم من البارح ، وتتفاءل بالسانح .

والشاهد فيه قوله : أنّ (رحلتنا غدا) حيث (رويت كلمة (غد) بالرفع على الخبرية وبالنصب على الظرفية وكله جائز ؛ لأَنَّ غدا ظرف زمان وقع الحدث في بعضه .

ورد البيت في الخصائص ١/ ٢٤٠ ، والأغاني ١١/١١ ، والشعر والشعراء ١٦٤/١، وشرح التسهيل ٣٢١/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠١٣/٢، وجواهر الأدب صـ ٢٨٨ ، والهمع ١/ ٣٢٣ ، والدرر ٩١/١ ، ولسان العرب مادة : وجه .

ورفعه ، ذكر ذلك السيرافي ، والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع إلا أن النصب أجود ، لأن الحذف معه أقيس ، واستعماله أكثر(١).

وبالرجوع إلى كتاب شرح سيبويه للسيرافي : تبين أن ما حكاه ابن مالك عن السيرافي صحيح وأنه ذهب إلى إجماع المدرستين البصرية والكوفية في هذه المسألة .

وذلك قوله < ... وأجمع البصريون والكوفيون : أن الوقت يرفع وينصب إذا كان خبرًا لمرفوع ابتداء في حال تعريف الوقت وتنكيره ، فالتعريف نحو قولك : القتال يوم الجمعة واليوم ، وإنْ شئتَ قُلت : يوم الجمعة واليوم ، وأما التنكير قولك : رحيلنا غدا وغد ، كما قال النابغة : **زعم البوارحُ أنَّ رِحْلتــنا غدًا** ... ، ويروى غدُ فإذا رفعت الخبر صار التّقدير في الأول أن يكون الوقت مضافًا إليه ومحذوفا منه ، كأنك قلت :وقت القتال اليوم ، وإذا نصبت فبإضمار فعل كأنك قلت: القتال يقع اليوم أو وقع) (٢).

وفي ذلك يقول أبو حيان < قال المصنف في الشــرح والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع إلا أن النصب أجود لأن الحذف معه أقيس ، واستعماله أكثر(٣) ، وما ذكره من أن الوجهين جائزان بإجماع ليس بصحيح ، فقد ذكرنا أنَّ هشاما يوجب الرفع في النكرة ، ولا يجيز

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٢١ .
(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٠٢ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٢١ – ٣٢٥ .

النصب، وأن الفراء يجيزهما في النكرة كالبصريين >[١].

التفصيل والتحليل :

قدح أبو حيان فما حكاه ابن مالك عن السيرافي من جواز الوجهين في هذه المسألة بإجماع لأَنَّ هشامًا يوجب الرفع في النكرة ولا يجيز النصب .

ووجه اعتراضه أن ما نقله ابن مالك عن السيرافي – غير صحيح ؛ لأَنَّ هذه المسألة ليست محل إجماع وإنمـــا فيها خلاف .

وأرى أن أبا حيان غير منصف في اعتراضه على ابن مالك وأن حكاية الإجماع هنا صحيحة؛ لأن الكوفيين يجيزون الوجهين يقول الفراء ، وقوله سبحانه : «... وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ »[٢] (متى) في موضع نصب ؛ لأنك لو أظهرت جوابها رأيته منصوبا فقلت : الوعدُ يوم كذا وكذا ولو جعلت (متى) في موضع رفع كما تقول : متى الميعاد؟ فيقول: يوم الخميس ويوْمَ الخميس، وقال الله «مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ »[٣].

فلو نصب كان صوابا ، فإذا جعلت الميعاد في نكرة من الأيام والليالي ... رفعت ... والعرب تقول ، إنما البرد شهران ، وإنما الصيف شهران ، ولو جاء نصبا كان صوابا ، وإنما اختاروا الرفع ؛ لأنك أبهمت الشهرين فصار جميعا كأنهما وقت للصيف ، وإنما اختاروا النصب في المعرفة

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٤/ ٦٤ ، ٦٥ ، وارتشاف الضرب ١١٢٦/٣.تح د/رجب عثمان.

(٢) سورة إبراهيم ، الآية ٣٨ .

(٣) سورة طه ، الآية ٥٩ .

لأنها حين معلوم مسند إلى الذي بعده فحسنُت الصفة) [١].

وأما ما نقله أبو حيان من أن هشامًا يوجب الرفع في النكرة فلا يعتد به ، ولعل المصنف لـــم ينظر إلى هذا المخالف لكونه واهيًا فحكى الإجماع ، وجواز الوجهين أيضًا في قوله تعالى : « قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى »[٢].

برفع < يوم > وقرأ الحسن ، والأعمش ، وعيسى الثقفي) بنصب (يوم) على الظرفية [٣].

بالإضافة إلـــى ثبوت ذلك عن العرب فقد ورد جواز الوجهين أيضًـــا في قول الشاعر وهو بيت النابغة : **زعم البـــوارح أن رحلتنـــا (غـــدا)** بنصب (غدا)على الظرفية ورفعه على الخبرية .

***

(١) ينظر : معاني القرآن ٢/ ٢٠٣ ، ١/ ١١٩ .

(٢) سورة طه: الآية ٥٩ .

(٣) ينظر المحتسب ٢/ ٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٣ ، والكشاف ٢/ ٥٤١ ، والقرطبي ٢١٣/١١- والبحرالمحيط ٢٥٢/٦ ، وتفسير أبي السعود ٢٤/٦ ، والإتحاف صـــ ٣٠٤ .

المسألة السابعة: الإجماع على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها

(ليس) من أخوات (كان) ومعناها النفي في الحال ، والصحيح والأولى الحكم بفعليتها[١] ؛ لاتصال الضمائر بها ، وهي لا تتصل بغير صريح الأفعال إلا نادرا فيقال : لستُ ولسنا ، وليسوا ، ولسن ، يقول المبرد : (... لأن > ليس فعلٌ وهذه ليست بفعل تقول: لست .....- ثم قال -> هذا قول مغن في جميع العربية) [٢].

ولخبرها من حيث التقديم والتأخير حالتان :

الأولى : أن يتقدم عليها نفسها وهذا مختلف فيه بين النحويين .
والثانية : أن يتقدم على اسمها ونقل ابن مالك الإجماع على جوازه بقوله: (وإنما اختصت ليس ودام بالاستشهادعلى توسيط خبرهمالأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما.....

وقد وقع في في ذلك ابن معط[٣] – رحمه الله- ، ففي ألفيته منع توسيط خبر ليس وما دام ، وليس له في ذلك متبوع ، بل هو مخالف

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٣ .
(٢) ينظر : المقتضب ٤/ ١٩٠ .تحقيق/الأستاذ:عبد الخالق عظيمة –طبعة عالم الكتب –بيروت .
(٣) هو أبو الحسن يحيى زين الدين بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي ، ولد بالمغرب من قبيلة زواوة عام (٥٦٤هـ) كان إماما في العربية ، أديبا شاعرًا ، وكان أحد أئمة عصره في النحو واللغة ، توفى بالقاهرة (٦٢٨هـ) ينظر ترجمته في نشأة النحو صـ١٨٤، وبغية الوعاة ٣٤٤/٢، و ينظر رأي ابن معط في شرح ألفيته ٨٦١/٢ ، تحقيق د/ علي موسى الشوملي (نشر مكتبة الخريجي بالرياض) والفصول الخمسون صـ ١٨١ .

للمقيس والمسموع ، وأما مخالفته للمقيس فبينه ؛ لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع) [١].

التوضيح والتفصيل :

أجاز ابن مالك تقديم خبر (ليس) على اسمها بالإجماع وأنكر أبو حيان ما نقله ابن مالك عن أبي علي الفارسي ، وابن الدهان[٢] ، وابن عصفور من الإجماع في هذه المسألة .

واعترضه بقوله : < وقد وهم المصنف في الشرح فزعم أن خبر < ليس > جائز توسيطه بالإجماع ، واتبع في ذلك أبا علي الفارسي ، فإنه قال < لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها)، وكذلك قال ابن الدهان : جواز تقديم خبرها على اسمها إجماع ، وكذلك قال ابن عصفور: لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها) [٣]وذكر أبو حيان علة ذلك فقال في الارتشاف > ودعوى الفارسي ، وابن الدهان وابن عصفور، وابن مالك: الإجماع على جواز توسيط خبر (ليس) ليست بصحيحة ، بل ذكر

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠- ٤٢ .

(٢) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله، الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوي، ولد في رجب (٤٥٣هـ) .
من مصنفاته شرح اللمع لابن جني المسمى بالغرة، والدروس في النحو، والفصول فيه ، وتفسير القرآن .
توفى ابن الدهان الأب سنة (٥٩٦هـ) وابن الدهان الابن (٦١٦هـ) .
ينظر : ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٥٨٧ ، ونشأة النحو صـ ٢٠٦ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل: ٤/ ١٧١ .

الخلاف فيها ابن درستويه[١] تشبيها (بمـــا)[٢]، كما نقل عنه [٣] علة منع توسيط خبرها ؛ لأنها حرف تشبه (ما) فلا تتصرف تصرف الأفعال ، فهي تشبه (ما) الحجازية في منع تقديم خبرها على اسمها [٤].

بالرجوع إلى كتب النحاة تبين أنَّ أبا حيان غير منصـــف فـــي هـــذا الاعتراض ، فقد اتَّفق النحويون[٥] على جواز توسيط خبر (ليس) حيث نقل جماعة من العلماء اتفاقهم منهم أبوعلي الفارسي بقوله (فكمـــا جـــاز [ليس قائما زيدٌ]) بلا خلاف[٦] ، وقوله في الإيضاح : (وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين ..وهو عندي القياس فتقول :منطلقا ليس زيد ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها نحو [ليس منطلقا زيد]) [٧]

---

(١) ابن درستويه : هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه (ت٣٤٧هـــ) من علماء اللغة ، فارسي الأصل ، من مؤلفاته : الكتاب ، ومعاني الشعر ، وأخبار النحويين – ينظر : بغية الوعاة ٢/ ٣٦ ، والأعلام للزركلي ١/ ١٢٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٦٩ .تحقيق /رجب عثمان.

(٣) المرجع السابق : ٣/ ١١٦٩.

(٤) ينظر : التصريح على التوضيح للأزهري ١/ ١٨٦ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٧/٢ ، والمقتضب ١٩٤/٤- والإيضاح لأبي علي الفارسي صـــ ١٠١واللمع لابن جني ٣٧ ، والتبصرة والتذكرة ١٨٧/١ ، والمفصل للزمخشري صـــ٢٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٧ ، والفصول الخمسون لابن معطي صـــ٥٧ تحقيق د / محمود الطناحي ، وأوضح المسالك ٢٤٢/١ ، والدر المصون ٢٤٥/٢ ، والهمع ٣٧٢/١.

(٦) ينظر : المسائل الحلبيات صـــ٢٨٠ . تحقيق د/حسن هنداوي، والمقتصد ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ .

(٧) ينظر : الإيضاح العضدي صـــ ١٠١ .تحقيق د/حسن فرهود.

ونقله العكبرى أيضًا بقوله > فأما (ليس) فاتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها)[١].

كما أن أبا حيان نفسه قد نقل إجماعهم على الجواز في بعض كتبه بقوله > وأما > ليس < فيجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف) [٢].

فيلاحظ اضطراب أبي حيان في هذه المسألة حيث اعترض على ابن مالك في نقله لإجماع فيها كما سبق ، نراه قال بتوسيط خبرها في كتابه تذكرة النحاة [٣]وأيضا قال في الارتشاف (وأما توسُّط خبر ليس ، فثابت من كلام العرب ، فلا التفات لمن منع ذلك) [٤] .

وبعد .. فالصواب ما ذهب إليه ابن مالك وجواز توسّيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها بإجماع ، ولم يخرج من هذا الإجماع إلا ابن درستويه فما ذهب إليه لا يعتد به ، وذلك لمخالفته للقراءة المتواترة ، حيث جاء السماع مؤيدا لتقدم خبرها على اسمها ، من ذلك قراءة حمزة وحفص عن عاصم[٥] بنصب (البر) خبرا مقدمًا، والمصدر المؤول من (أنْ) الفعل

---

(١) ينظر : اللباب ١/ ١٦٨ .تحقيق د/عبد الإله النبهان .

(٢) ينظر : تذكرة النحاة صـ ٦٠٢ ، تحقيق د/ عفيفي عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – ط ١ - بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(٣) ينظر : المرجع نفسه صـ ٦٠٢ ، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان١/ ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٣/ ١١٦٩ .تحقيق /رجب عثمان.

(٥) ينظر : مختصر الشواذ لابن خالويه صـ ١٨ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٢ ، والدر المصون ١/ ٤٤٦ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٣/٢ ، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية ١/ ١١٣ .

في محل رفع اسم (ليس) ، مؤخرا كما في قوله تعـــالى : « لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ »(١).

ومن ذلك أيضا :قول السموأل بن عاديًا :

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ ∴ فلَيْسَ سَواءً عَالِـمٌ وجَهُولُ (٢) .

وقول الآخر :

أَلَيْسَ عَظِيمًـــا أَنْ تُلِـــمَّ مُلمـــةٌ ∴ ولَيْسَ عَلَيْنَا فِي الخُطُوبِ مُعَوَّلُ(٣) .

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٧٧ .

(٢) البيت من الطويل ، في ديوان السموأل صـــ٩٢، ينظر : خزانة الأدب ٣٣١/١٠، ونسب لغيره في ديوان الحماسة لأبي تمام ٧٩/١، والبيان والتبيين ١٨٥/١ ، وشرح التسهيل ٤٣٩/١ ، وعمدة الحافظ صـــ٢٠٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١، وشرح قطر الندى صـــ١٣ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ١/ ٢٣٧ ، تحقيق د/ عباس الصالحي ، طـــ١ ، ١٤٠٦هـــ – ١٩٨٦م ، وشفاء العليل للسلسيلي ١/ ٣١٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٢ .

(٣) البيت من (الطويل) وهو لعروة بن الورد في ديوانه صـــ ٦٢.

شرح المفردات: الـــمُلِـــمّـــة : النازلة من نوازل الدُّنْـــيا .

ينظر : مختار الصحاح للرازي صـــ ٦٠٥– دار الكتب العلمية – بيروت .

والخطوب : الأمر الشديد : ينظر المعجم الوجيز صـــ ٢٠٢طبعة: مجمع اللغة العربية ١٤٢٣هـــ – ٢٠٠٢م

والمعول : نفاذ الصبر – ينظر:المرجع السابق صـــ ٤٤١ ،و ينظر: حماسة أبي تمام ٣٠/٢

المسألة الثامنة : الإجماع على جواز إعمال وإهمال (ليت) المتصل بها (ما) غير الموصولة.

(إنَّ) وأخواتها تعمل عكس (كان) من عمل ، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، ولا خلاف بين النحويين في نصبها الاسم ، ولكنهم اختلفوا في الخبر ، فمذهب البصريين أنها ترفع الخبر أيضًا ، وأما الكوفيون فقالوا أنها لا تعمل شيئًا في الخبر بل يظل مرفوعًا كما كان قبل دخولها) (١). وقال جماعة من النحاة – منهم الفراء وابن سيدة وابن الطراوة : وإن قومًا من العرب ينصبون (بإن) وأخواتها الاسم والخبر جميعًا (٢).

– فإذا اتصلت (ما) الزائدة ، أو الكافة بالأحرف المشبّهة بالفعل أعني (إنَّ) وأخواتها– كفتها عن العمل ، فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبرًا وتُسمّى (ما) هذه (ما) الكافة ؛ لأنها تكف ما تلحقه عن العمل كقوله تعالى : «أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ »(٣) ونحو : (كأنما العلمُ نورٌ) ، غير أن (ليت) إذا اتصلت بها (ما) الحرفية فلا تُزيلُها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال : < ليتما قامَ زيدٌ) خلافا لابن أبي الربيع وغيره) (٤) ، ويجوز حينئذ فيها الإعمال ، والإهمال .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١٣٧ ، وشرح الكافية ١/ ٤٧١ ، والهمع ١/ ٢٢٠ ، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢ .

(٢) أوضح المسالك ١/ ٣١٢ ، والهمع ١/ ٤٣١ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ١١٠ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب لابن هشام ١/ ٥٤٨ .تحقيق د/إميل يعقوب –بيروت–الطبعة الأولى١٤١٨هـ–١٩٩٨م

وذهب ابن مالك إلى أنَّ كلا الوجهين جائز فيها بالإجماع بقوله> ... وتتصل ما الزائدة فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع ، وشاهد الوجهين قول النابغة :

قالت ألا ليتَــمَا هذا الحمامُ لنا ∴ إلى حما متــنا أو نِصْفَهُ فقَــدِ[١]

قال ابن برهان مشيرًا إلى هذا البيت : الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال) [٢].

وقال أبو حيان : < ...والسماع بالوجهين الإهمال والإعمال إنما ورد في (ليت) ، قال المصنف ما معناه : (وهما جائزان فيها بالإجماع) ... وليس كما ذكر ؛ ألا ترى أن المذهب الرابع : مذهب الفراء أنه لا يجوز في (ليتما) و (لعلما) إلا الإعمال ، فليس جوازهما بالإجماع[٣].

التفصيل والتحليل : أنكرٍ أبو حيان على ابن مالك دعوى الإجماع

---

(١) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه صـــ٢٤ **والشاهد فيه قوله** : ألا ليتما هذا الحمام : على جواز الإعمال والإهمال في (ليت) إذا اتصل بها (ما) ورد البيت في الكتاب ١٣٧/٢ ، والمسائل الحلبيات ١/ ١٧٦ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، وتوجيه للمع لابن جني ٥٨٦/١ وأمالي الشجري ١٤١/٢ ، ١٤٢ ، والإنصاف ٤٧٩/٢ وشرح المفصل ٥٢٠/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١ ، والمقرب ١/ ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨ ، والكافية الشافية ١/ ٤٨٠ ، وعمدة الحافظ صـــ ١٣٥ ، وشرح التسهيل للمرادي ٤٤٣/١ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ٥٤٨ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٣٦٦/٣ ، والهمع ٢/ ٤٥٨ ، وخزانة الأدب ١٥٧/٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨ .

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ١٤٨ .

في هذه المسألة وأن ما نقله ليس محل إجماع ، بل فيه اختلاف ،وقد اعتمد أبوحيان في ذلك على ما نقله عن الفراء الذي أوجب فيها وجها واحدًا وهو الإعمال إذا اتصل بها (ما)، فمذهبه أَنــه لا يجوز كف ﻟﻴت ، ولعل بــ < ما > بل يجب الإعمال فنقول (ليتما زيدًا قائمُ) و(لعلما بكرًا قادمُ) .

وأرى أن ما ذهب إليه ابن مالك تبعا لسيبويه [١] وابن برهان هو الصحيح ، ولا وجه لاعتراض أبي حيان عليه ، وذلك ، لورودالسماع بالإعمال والإهمال عن العرب كما في بيت النابغة السابق ذكره ، كما يمكن الردُّ على أبي حيان بقولنا : ولعل المصنف لم ينظر إلى هذا الخلاف لكونه واهيًا فحكى فيه الإجماع .

وقدعلل ابن مالك لاختصاص (ليت) بذلك دون أخواتها بأن اتصال (ما) بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإن اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء فاستحقت (ليتما) بقاء العمل دون – باقي أخواتها– وهذا هو مذهب سيبويه [٢].

ولا التفات إلى اعتراض أبي حيان حيث استشهد النحاة قاطبة[٣] بهذا

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٧٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٣٧/٢ ، والأصول لابن السراج ٢٨١/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٦٨ ، وتعليق =الفرائد ٦٦/٤ ، والمسائل الحلبيات ١٧٦/١ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ ، وتوجيه اللمع ابن جني ٥٨٦/١ ، وشرح اللمع لابن برهان صـــ٦٧ ، ٦٨ ، وشرح الكافية ١/ ٤٧١ ، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢ ،= =والمرتجل فـــي شرح الجمل لابن الخشاب ١/ ٢٣١ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢/ ٢٦٠ ، والهمع ١/ ٤٣١ .

البيت الذي رُوي عن العرب بجواز الإعمال والإهمال في (ليت) المتصل بها (ما) قال ابن برهان < مشيرًا > إلى هذا البيت < الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال >[١].

وبعد ... فالمختار ما ذهب إليه ابن مالك من جواز الوجهين وإن كان الإلغاء أحسن . يقول سيبويه > وأما ليْــتمَــا زيدًا منطلقُ فإن الإلغاء فيه حسنُ ، فقد كان رؤية بنُ العجّاج ينشد هذا البيت رفعا ، وهو قول النابغة الذبياني – البيت) [٢].

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق (ما) بليت على رواية الرفع في بيت النابغة ، فإنه لا يعتبر(ما) المتصلة بليت هذه كافة بل يرى أنها اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم ليت، والتقدير (ليت الذي هو هذا الحمامُ حاصل لنا) أو(ما) موصوفة والتقدير (ليتما) هو هذا الحمامُ لنا) (فما) اسم (ليت) و(هو) مبتدأ محذوف وخبره (هذا) والجملة صلة ل (ما) أو صفتها (فليت) في هذا التوجيه عاملة في الروايتين ، وهي حقيقة بذلك ، وما قاله سيبويه هو مذهب الخليل [٣] .

ومما يقوى قول ابن مالك أيضًا **اضطراب رأي أبي حيان** في هذه المسألة من ذلك ما نقله عن أبي جعفر الصفار بقوله (قال أبوجعفر وقد أجاز البصريون الذي زعم الفراء أنه لا يجوز، أجازوا: (ليتما ذهبتُ) ،

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ١٣٧ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٦٢/١ .

(٣) ينظر : المدارس النحوية لشوقي ضيف١/ ١٤٩ .،وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد٣١٣/١.

و(لعلما قمتُ) ، على أن تكون (ما) كافة كما كانت في إنما)[١].

كما صحح أبو حيان القول بجواز الإعمال والإهمال في (ليت) إذ اتصل بها (ما) بقوله في كتابه منهج السالك > إذا اتصلت : ما غير الموصولة بهذه الحروف نحو : إنــما زيدٌ قائمٌ ، ففي ذلك أربعة مذاهب : **أحدها** : أنها تكُفُّها عن العمل ويرتفع بالابتداء والخبر إلا: < ليت> فيجوز أن تتَّصل بــ (ما) كافة فلا تعمل كأخواتها ، ويجوز أن تتصل بها زائدة فتعمل ، وهذا منقول عن سيبويه والفرَّاء وهو مذهب الأخفش وهو الصحيح)[٢].

ثم ذكر علة اختياره بقوله < وإنَّما كان الصحيح أن : > لَيْتَ < وحدها يجوز فيها الإعمال والإلغاء دون سائر أخواتها ؛ لأَنَّ (ليت) بقيت على اختصاصها من أَنــه لا يليها إلا الجملة الاسميَّــة بخلاف أخواتها ، فإنه يجوز أن يليها الجملة الاسمية والفعلية، فلما بقيت على اختصاصها لم يقو فيها أنها تُلغي ألبتــه بل جوزت العرب فيها الإعمال رعيًا لقوة اختصاصها ، والإلغاء اعتبارًا لدخول (ما) وإلحاقا لها بأخواتهــا)[٣].

وخلاصة القول : أنَّ (ليت) إذا اتصل بها (ما) إذا جعلت (ما) كافة بطل عمل (ليت) ورفع مابعدها، وإن جعلتها زائدة للتوكيد كانت عاملة و لم يتغير نصبها لما بعدها . نقول : ليتما أخاك قائم) كما في بيت النابغة الذي أنشد بالوجهين (الرفع والنصب) .

---

(١) ينظر :التذييل والتكميل ١٥١/٥.

(٢) ينظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٨٥/١ .

(٣) المرجع المذكور: ١/ ٢٨٦ .

المسألة التاسعة : الإجماع على منع دخول (اللام) على خبر (أنَّ) المفتوحة

اتفق النحويون على دخول (اللام) على خبر (إنّ) المكسورة نحو : **(إنَّ إلهكم لواحد)**[١] وأما (أن) المفتوحة ففيها خلاف ، ذكر ابن مالك الإجماع على أن (لام الابتداء) لا تأتي بعدها ، إذ قال: < ... أنَّ المفتوحة المُجمعُ على امتناع دخول اللام بعدها) [٢].

واعترضه أبو حيان بقوله : < وليس كما ذكر ، بل فيه خلاف) [٣].

وقال في الارتشاف : < ... وادعاء ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز دخول اللام على خبر (إنَّ) ليس بصحيح ، بل هو مسموع في النظم وفي النثر ... >[٤].

التفصيل والتحليل :

أبطل أبو حيان ما قاله ابن مالك من الإجماع على أن (لام) الابتداء لا تأتي بعد (أنَّ) المفتوحة الهمزة . وهذا الاعتراض صحيح ؛ لأن دخولها مختلف فيه وليس محل اتفاق ، فمذهب الجمهور[٥] على منع دخول (اللام) بعد (أنَّ) المفتوحة وعليه أكثر النحويين[٦] وما ورد من ذلك يحمل على

---

(١) سورة الصافات : ٤ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٩ .
(٣) ينظر : التذييل ٥/ ١١٨ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٦٧/٣ .
(٥) ينظر : الكتاب ١٤٦/٣ ، ١٤٧ .
(٦) ينظر : إملاء ما من به الرحمن للعكبرى صـــ ٤٥٧ ، واللباب في علل البناء ،

زيادة اللام .

وقد علل ابن عصفور لمنع دخول اللام في خبر (أنَّ) المفتوحة ؛ لأنه يتغير المعنى معها ؛ لأنها صيَّرت الجملة في حكم المفرد ، فلم يجز دخول اللام معها ؛ لأنهما تؤول مع ما بعدها بمصدر فتذهب اللام [١].

ونقل عن المبرد[٢] أنـــه يجوِّز الفتح في (أنّ) المفتوحة وإن كان بعدها اللام .

وأرى اعتماد أبي حيان في اعتراضه هنا على الأدلة الأصولية ، حيث ورد السماع بذلك؛ فقد وردت بعض الشواهد التي تدل على مجيء (اللام) بعد أن المفتوحة من ذلك قراءة[٣] سعيد بن جبير[٤] – رضي الله عنه–

والإعراب ٢١٦/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣١/١ ، ومنهج السالك ١/ ٢٧٩ ، وارتشاف الضرب ١٢٦٧/٣ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٥٢/١ ، والهمع ٤٥١/١ ، وجواهر الأدب للأربلـــي صـــ٨٦ وجامع الدروس العربية للغلاييني ٣٠٧/٢ .

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٤٥/٢ .

(٣) والقراءة بدون نسبة في التبيان ٩٨٣/٢ ، والبحر المحيط ٤٩٠/٦ ، وتفسير الفخر الرازي ٢٣/١٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/١٣ .
ينظر: التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب لابن هشام للدكتور أحمد العزازي صـــ ٢٢٠.

(٤) هو سعيد بن جبير الأسدي أبو عبد الله ، حبشي الأصل ، أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر ، توفى سنة ٩٥هـــ . ينظر ترجمته في غاية النهاية ٣٠٥/١ ، والأعلام ٩٣/٣ .

في قوله تعالى «إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ»(١).

وكقول الشاعر :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ باللهِ العلِيْ ∴ أَنَّ مَطَايَاكَ لِمنْ خَيْر المطِي (٢)

وعليه فالمختار ما ذهب إليه أبو حيان لموافقته للسماع ، والسماع مقدم بالإجماع على جميع أدلة الاحتجاج وإن كانت صحيحة فما بالك ؟ إذا كان هذا الإجماع غير صحيح ؛ حيث خالف في ذلك المبرد ... والله أعلم .

***

المسألة العاشرة: الإجماع على جواز رفع الاسم المعطوف على اسم (إنّ) بعد استكمال الخبر

إذا عطفتَ على أسماء الأحرف المشبَّهة بالفعل أي (إنَّ وأخواتها) عطفت بالنصب مطلقاً سواء أكان المعطوف قبل الخبر أم بعده ، فالأول نحو : إنَّ سعيدًا وخالدًا مسافران- ، والثاني نحو : إنّ سعيدًا مسافرٌ وخالدًا .

---

(١) الفرقان ، من الآية ٢٠ .

(٢) البيتان من الرجز المشطور وهما لقائل مجهول ،**ووجه الاستشهاد** في قوله (أن ... لمن خير المطيَّ)على زيادة اللام في خبر (أن) المفتوحة ،وانظرهما في الخصائص ٣١٥/١ ، وسر صناعة الإعراب صـ ٣٧٩ ، ورصف المباني صـ٣١٢ ، والهمع ٤٤٦/١ ، والدرر ١٨٤/٢ ، وخزانة الأدب ٣٢٨/٤ .

ويجوز رفع ما بعد حرف العطف بعد استكمال الخبر وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : عطفا على المضمر في الخبر ، **والآخر :** تعطفه على موضع (إنَّ) ... والثالث : أن ترفعه بالابتداء وتضمر له مثل الخبر المقدم [(١)]، نحو : إن زيدًا آكل طعامك وعمروُ .

وذكر ابن مالك الإجماع في ذلك بقوله (يجوز رفعُ المعطوف على اسم (إنَّ) و(لكنَّ) بعد الخبر بإجماع ، لا قبله > [(٢)] ، واستشهد على ذلك بوروده عن العرب في قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنجِبْ أَبوه وأمه ∴ فإنّ لنـــا لأمَّ النجيبة والأبُ[(٣)]

واعترض عليه أبو حيان بقوله :.. ذكر أنه يجوز في قولك : إنَّ زيدًا منطلقُ وعمرو > رفع (عمرو) بالعطف على اسم (إنَّ) بالإجماع، وفي قوله مناقشة من وجهين : أحدهما : قوله رفع المعطوف على اسم <إنَّ > واسم < إنَّ > منصوب ؛ فكيف يجوز عطف المرفوع على المنصوب ، وقد صرح في ألفيته بأن المعطوف المرفوع هو بالعطف على

---

(١) ينظر : شرح الأشموني على الألفية ٢٨٤/١- ٢٨٥ .

(٢) ينظر : التسهيل صـــ٦٦ ، وشرحه ٢/ ٤٩ .

(٣) البيت من الطويل ، **وهو بلا نسبة** ، أوضح المسالك ٣١٦/١ وتخليص الشواهد صـــ٣٧٠ ، والهمع ٢٠٥/٣ ، والدر ١٧٩/٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٨٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢٢٧ .
اللغـــة : النجيبـــة أراد الأم التي تلد الأولاد النجباء . **والشاهد في قوله :** والأبُ حيث رفع بالعطف على محل الأم ؛ لأن أصله مبتدأ. وورد البيت في المراجع المذكورة من قبل .

منصوب اسم (إنَّ) قال فيها :

وَجَائِــزٌ رَفْعُــكَ مَعْطُوفًا عَلَى ∴ مَنْصُوبِ (إنّ) بَعْدَ أَن تَسْتَكْمِلَا

أو يقول على موضع اسم إنَّ ، ولكن > لأن موضعه كان رفعًا قبل دخور إن ولكن .

والثاني : قوله < بالإجماع > وليس بصحيح ، بل العطف بالرفع على موضع اسم (إنَّ) فيه خلاف والصحيح أن ذلك لا يجوز ، والرفع إنما هو على الابتداء ، والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه >[1].

يتضح من نص أبي حيان استدراكه واعتراضه على ابن مالك وذلك من وجهين :

الأول : استدراكه على قول ابن مالك برفع المعطوف بالعطف على اسم (إنَّ) وهو منصوب ؟ فكيف أجاز عطف المرفوع على المنصوب؟، واستدرك عليه أبو حيان بقوله (واصطلاحه) أي والصواب فيه أن يقول على اسم (إنَّ) باعتبار الموضع أو على موضع اسم (إنّ) ؛ لأن موضعها كان رفعًا . قبل دخول (إنَّ) .

وأرى أن هذا الاستدراك غير صواب ، وذلك ؛ لأنــه قد ذهب قوم من البصــريين إلــى أنَّ هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم (إنّ) باعتبار أصله ، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا ، أو محلاً قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولَا يضُــر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع بالناسخ . وإلى هذا الرأي ذهب أبو علي الشلوبين ، وابن أبي الربيع

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١٨٤/٥ .

، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ، والزجاجي في الجمل [١] ومن العلماء من حمل كلام سيبويه على هذا الرأي ، وهذا الرأي هو ما يفيده ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وَجَائِــزٌ رَفْعُــكَ مَعْطُوفًــا ∴ عَلَى مَنْصُوبِ (إنّ) يَعْدَ أَن تَسْتَــكْمِلَا

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه [٢].

وقد أجاب ناظر الجيش عن هذا الاستدراك بقوله < وأما إطلاق المصنف عليه أنــه **معطوف على اسم** (**إنَّ**) **فالجواب عنه من وجهيــن** :

أحدهما : أنه إطلاق مجازي ؛ لأنه في الصورة كالمعطوف عليه فشبه بالمعطوف على الاسم حقيقة ، وإما أنه أراد العطف حقيقة ، وذلك على قول من يرى أنه من عطف المفردات ، ثم إنه صحح القول بأنه من عطف الجمل وهذا كما في كتب الفقه وغيرها ، يذكر القول الضعيف ثم يذكر أن الأصح خلافه) [٣].

وأما الجواب عن اعتراض أبي حيان على ابن مالك لقوله بالإجماع في العطف بالرفع على موضع اسم (إنَّ) بعد استكمال الخبر .

– فأرى أن أبا حيان غير منصف في ذلك ؛ حيث ذهب المحققون من

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ١/ ٣١٨– ٣١٩ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٣١٨/١ ، ٣١٩ ، بتصرف ، تح/ الشيخ محي الدين عبد الحميد .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ٣/ ١٣٩٧ .

البصـــريين[١] إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ، فإذا لم يكن بين الخبرو المعطوف فاصل ، فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، واختار هذا الرأي الفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن أبي العافية ، وأبو علي الفارسي في غيرالإيضاح) [٢] وابن هشام[٣].

وهذا هو الظاهر المنساق إلى الذهن من كلام شيخ النحاة سيبويه بقوله (تحت – هذا باب ما يكون محمولاً على إنّ) – فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء فأما ما حُمل على الابتداء فقولك : (إنّ زيدًا طريفُ وعمرو وإنَّ زيدًا منطلق وسعيدُ فعمرو وسعيدُ) يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسنُ ، والآخر ضعيف . فأما الوجْه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء ، لأن معنى إنَّ زيدًا منطلقٌ ، زيدٌ منطلقٌ)[٤].

وإنَّا نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أَنـــه : يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر (إن) ، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا ؛ لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلاّ على هذا القدر وهو الإتيان بالاسم المرفوع يعد استكمال (إنَّ) خبرها ، فمن البعيد أنَّ يكون ابن مالك على جلالة قدره وسعه اطلاعه لم

---

(١) ينظر : الجمل المنسوب للخليل صـــ ١٢٩ .

(٢) ينظر :عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لابن هشام ٣١٨/١ ، ٣١٩ ، محمد محي الدين عبد الحميد .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢/ ٤٧٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/ ١٤٤ .

يطلع على كلام محققي البصريين [١].

ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك أيضًا قول أبي البركات الأنباري بالإجماع في هذه المسألة ... قائلاً : < ... أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر ، فكذلك قبل لخبر>[٢].

وقد ردّ ناظر الجيش على أبي حيان، وأجاب على اعتراضه بقوله > والجواب عن هاتين المناقشين في غاية لظهور أما الأولى : فإن العطف إذا قلنا : إنه على اسم (إنَّ) جاز أن يقال في المرفوع إنه عطف على الاسم ؛ لأن العطف على اسم له محل يصح فيه أن يقال : عطف عليه باعتبار لفظه وعطف عليه باعتبار محله ، وفي كلتا الحالتين يصح أن يقال عطف الاسم ، ويطلق القول ، وكيف يتخيل أن مرفوعًا معطوف على منصوب أعني لفظه .

وأما الثانية : فإن قوله بإجماع يتعلق بقوله : يجوز الرفع لا بقوله : المعطوف على اسم إنّ .

وكيف يتوهم ذلك في المصنف [٣]. مع قوله : وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات – كما ظن بعضهم- بل هو من عطف الجمل فجعل- كونه من عطف الجمل هو قول الجمهور ، وجعل كونه عطف المفردات هو قول بعضهم ، فكيف ينسب إليه بعد هذا أنه يدعي أنه معطوف على اسم (إنّ) بالإجماع ، لأنه إذا كان معطوفا على اسم (إن)

---

(١) ينظر : الكتاب ٣١٩/١ .

(٢) الإنصاف ١/ ١٨٦ .

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٩٦ .

كان من عطف المفرد على المفرد بلا شك .

***

المسألة الحادية عشرة : الإجماع على إبطال عمل (ما) الحجازية عند مجيء (إنْ بعدها)

< ما > حرف غير مختص ، فقياسه ألاَّ يعمل ؛ ولذلك أهملها بنو تميم فيرفعون بعدها المبتدأ والخبر فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ ، وأما أهل الحجاز فيعملونها عمل (ليس) فيجيئون بعدها بالاسم مرفوعا ، والخبر منصوبا — فيقولون : ما زَيدٌ قائمـــا [١].

ولكن بشروط منها ألاَّ تزاد بعدها < إنْ > فإن زيدت بطل الإعمال .

وذهب ابن مالك إلى أن مجيء (إنْ) بعد (ما) مبطلُ لعملها عمل (ليس) دون خلاف إذ قال : < ... ولما كان عمل (ما) استحسانيا لا قياسيًا اشترط فيه تأخير الخبر ، وتأخر معموله، وبقاء النفي وخلوها من مقارنة إن ، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة إن ؛ لأن مقارنته لما يزيل شبهها بـــ (ليس) ؛ لأن ليس لا تليها (إن) فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعمال وبطل الإعمال دون خلاف ... >[٢] .

وقال أبو حيان < ...فقْد (إنْ) بعد (ما) ذكر ابن مالك أنه يبطل العمل بلا خلاف فتقول: ما إنْ زيدُ قائمُ ، وليس كما ذكر بل وجوب الرفع مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز النصب) [٣].

---

(١) ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ٥٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٦٩ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب٢/١٠٥، تحقيق د/ مصطفى النماس، والتذييل والتكميل ٤/٢٥٦.

التوضيح والتحليـل :

اعترض أبو حيان على ابن مالك ؛ قوله بالإجماع وعدم وجود خلاف على إبطال إعمال (ما) إنْ وليها (إنْ) ، بل الخلاف موجود ، فهذا الاعتراض صحيح ؛ لأن ما قاله ابن مالك ليس محل اتفاق بل فيه خلاف بين النحويين على مذهبين :

الأول : مذهب البصـــريين كون (إنْ) هنا زائدة كافة ، ولكنها رغم زيادتها مُبْطِلة لعمل (ما) ، وأن ما بعدها مرفوع ، حيث ذهب سيبويه إلى أن (إنْ) تكون بمعنى (ما) وأنها تكون لغوا في قولك : ما إنْ يفعل .

وذلك قوله < ... وتكون في معنى (ما) وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك : إنـــمَّـــا ، وذلك قولك : ما إنْ زيدُ ذاهبُ

وقال فروة بن مسبك :

وما إنْ طِــبُّـــا جُبْــنُ ولكِنْ ∴ مَنَا يانا وَدُوْلَةُ آخرينَا [1] ...) [2].

---

(١) البيت من الوافر ، **اللغة** : الطب بالكسر بمعنى العلة ، والجبن ضد الشجاعة ، والمنايا جمع منية وهي الموت ، الدولة: الغلبة والانتصار في الحرب .

والمعنى : ليس الخوف والجبن من عادتنا ، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا

والشاهد فيه قوله(ماإن) حيث دخلت (إن)الزائدة على (ما) فبطل عملها عمل ليس عند الحجازيين .

ورد البيت في الكتاب ١٥٣/٣ ، والمقتضب للمبرد ١/ ٥١ ، ٣٦٣/٢ ، والمحتسب ١/ ٩٢ ، والخصائص ١٠٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢ ، والأزهية للهروي صـــ٥١ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٩ ، والجنى الداني للمرادي صـــ ٣٢٧ ، ومغني اللبيب ٥٩/١ ، والهمع ٣٩١/١ ، والدرر ٢٤٠/١ ، واللسان (طبب) ونسب البيت للكميت في شرح المفصل ١٢٩/٨ ، ولهما في تخليص الشواهد : صـــ ٢٧٨ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب صـــ٢٠٧ ، وخزانة الأدب ١١١/١١ ، ١١٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ١٥٣ .

ومعنى ذلك : أنَّ (إنْ) عند سيبويه زائدة بعد (ما) النافية فبطل إعمال (ما) عمل ليس ؛ لأن من شروط إعمالها عند الحجازيين وجمهور البصريين ألاَّ يقترن اسمها بإنْ الزائدة ، فإنْ اقترن بها بطل عملها . هذا هو مذهب سيبويه وتبعه المبرد[١] وابن السراج[٢] ، وصححه ابن مالك[٣] مستدلاً على ذلك بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أَنتم ذَهَبُ ∴ ولا صَرِيفُ، ولَكِنْ أَنتُمُ الْخُزَفُ[٤]

فيرى ابن مالك أنّ (إنْ) في قول الشاعر (ما إن أنتم ذهبُ) زائدة كافة لـ (ما) مستدلاً على ذلك برواية الرفع في هذا البيت . فهذه الرواية تدل على أن (ما) النافية إذا زيدت بعدها (إنْ) لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا، وعليه فـ (ما) نافية زيدت للتأكيد وكفت (ما) عن العمل و(أنتم ذهب) مبتدأ وخبر فبطل عملها للفصل بينها وبين اسمها بإن الزائدة .

وعلَّله ابن مالك : بأن مقارنة إنْ لما يزيل شبهها بليس ؛ لأن ليس لا

---

(١) ينظر المقتضب ١/٥١ ، ٢/٣٦٣ ، والكامل صـ ٤٤٠ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ١/ ٢٣٦ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٦٩- ٣٧٠ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، **اللغة** : وغُدانة حي من بني يربوع ، والصريف : الفضة ، والخزف : ما عمل من الطين وشوى بالنار فصارا فخارًا **ووجه الاستشهاد فيه** (ما إن) حيث ورد البيت في شرح التسهيل ١/ ٣٧٠ ، وشرح عمدة الحافظ صـ ٢١٤ ، وشرح أبيات المغني للسيوطي ١/ ١٠١ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٦ ، والمغني ١/٦٠ ، وشرح شذور الذهب صـ ٢٥٢، والجنى الداني صـ٢٠٧، والتصريح على التوضيح ١/ ١٩٧ ، وخزانة الأدب ٤/ ١١٩،تح/عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي، ولسان العرب مادة (صرف)

يليها إنْ > [١].

المذهب الثاني : مذهب أكثر الكوفيين[٢]، وعليه بعض النحويين[٣].

إعمال (ما) عمل (ليس) مع زيادة (إن) بعدها فأجازوا نصب خبرها ، واستدلوا على ذلك برواية النصب في قول الشاعر (ذهبًا) كما في رواية يعقوب بن السكيت حيث رُوى (ذهبًا) و(صريفًا) بالنصب ، فتخرَّجُ على أنَّ (إنْ) نافية مُؤَكِّــدَةُ لــ (ما) لا زائدة ، وتبقى (ما) على عملها دون أن يبطل ، وهذا ما أقرَّه ابن هشام قائلاً > ويلزمهم ألاَّ يبطل عملها إذا تكررت على الصحيح) [٤].

ونسب الرضي هذا الرأي إلى المبرد بقوله (وقد جاءت إنْ بعدها غير كافة شذوذًا ، وهو عند المبرد قياسي >[٥] ، وما عزاه الرضي إلى المبرد غير صحيح ، فبالرجوع إلى كتب المبرد وجدته يقول ببطلان إعمالها إذا زيدت بعدها (إنْ) قائلاً < وتكون (إنْ) زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق فيمتنع بها عمل (ما) الذي كان في قولك : ما زيدُ منطلقًا >[٦].

وبعد: فأرى أن ما ذهب إليه جمهور الكوفيين ومن تبعهم هو المختار؛ حيث جاء في لسان العرب لابن منظور ، مادة (صرف) . الصريف

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٩/١ – ٣٧٠ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٥ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٢٤٦/١ – ٢٤٧ ، والهمع ١/ ٣٩١ ، والدرر ٢٤١/١ .

(٤) ينظر : المغني ١/ ٦٠ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ١/ ٢٦٧ .

(٦) ينظر : المقتضب ١/ ٥١ .

الفضة .

وأنشـــد :

بني غُدانة ، حقًا لستم ذهبًا ∴ ولا صريفًا ، ولكــن أنتم الــخزف[١]

ثم قال : وهذا البيت أورده الجوهري هكذا :

بني غُدانةُ ما إن أَنــتُم ذهبًــا ∴ ولا صريفًا ، ولكن أنتم الخزفُ

وعلى ذلك يبطل استشهادهم ، وهو أن اقتران ما بـــ (إن) يبطل عملها [٢].

والعجب أن ابن مالك ذكر أن هذا خلاف لمذهب الكوفيين ، ويبدو أنه لـــم يعتد بهذا الرأي وذلك ؛ لأن أصل الخلاف بين المذهبين إنما هو في (إنْ) فهي عند البصريين زائدة كافة، أما عند الكوفيين فهي نافية مؤكدة) فإذا كانت هكذا فهي عاملة للتكرير باتفاق النحاة، إذا فمنشأ الخلاف إنما يبنى على أصل (إنْ) .

***

(١) البيت سبق تخريجه ، ينظر : صـــ ٦٤ من البحث .

(٢) ينظر : تغييرالنحويين للشواهد صـــ ٩٦ ، تأليف د/ علي محمد فاخر – القاهرة– مكتبة الآداب .

المسألة الثانية عشرة : الإجماع على بطلان عمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ)

إذا فصل بينها وبين معموليها ، أو كان معرفة

اشترط النحويون لعمل (لا) النافية عمل (إن) شروطا منها ، ألاَّ يفصل بينها وبين اسمها بفاصل ، وأن يكون اسمها نكرة ، وذكر ابن مالك أن (لا) النافية للجنس لا تعمل في معرفة ، ولا في نكرة منفصلة ، حيث قال < إذا انفصل مصحوب (لا) ، أو كان معرفةً ، بطل العملُ بإجماع ، ويلزم حينئذٍ التكرار في غير ضرورة ، خلافًا للمبرد ، وابن كيسان >[1].

واعترضه أبو حيان بقوله : < زعم ابن مالك أنه إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل بإجماع ، وليس كما ذكر ، أما إذا انفصل مصحوبها ، فقد تقدم لنا مذهب الرماني ، وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل (لا) فيه فإن كان مبنيًا نصب وزال البناء . وأما إذا كان معرفة فالإجماع من البصريين على أن (لا) لا تعمل فيه ، وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم سواء أكان مفردًا نحو : لا زيد ، ولا عمرو ، أو مضافًا كنية نحو : لا أبا محمد ... فإن كان مضافا إلى الله ، والرحمن والعزيز ، أجازوا أن تعمل (لا) فيه فيقولون : لا عبد الرحمن ، ولا عبد الله... > [2].

التفصيل والتحليل :

أبطل أبو حيان دعوى الإجماع التي قال بها ابن مالك في هذه المسألة

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٦٤ ، وانظر التسهيل صـــ ٦٨ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١٣٠٦/٣ ، تحقيق أ/ رجب عثمان ، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤ .

، واعتمد أبو حيان في اعتراضه على ما نقله عن النحاة السابقين من وجود خلاف في هذه المسألة وقد اعترض على ابن مالك في هذه المسألة باعتراضين :-

أما الاعتراض الأول: فقول ابن مالك بمنع إعمال (لا) عند الفصل بينها وبين معموليها بالإجماع ، فاعترضه أبو حيان بأن الرماني[١] يعملها وإن فصل بينها وبين اسمها ، فإن كان مبنيًا نصب وزال البناء نحو : (لا فيها رجلاً) على نصب (رجلا) على أنه اسم (لا) ، وتكون (لا) هنا عاملة فيه عمل (إنَّ) إعرابا بعد أن بطل البناء بسبب الفصل وخبرها الجار والمجرور .

وقد علل ابن مالك ؛ لإبطال عمل (لا) إذا انفصل بينها وبين مصحوبها بفاصل أو كان معرفة وذلك ؛ لضعفها بالعمل لعدم اختصاصها، ولأنها تعمل بالحمل على (ما) بقوله > لما كان شبه (لا) (بإن) أضعف من شبه (ما) بليس جعل لما مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقا ... وإذا كان مصحوب (لا) معرفة لم تعمل فيه، لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التنصيص والمعرفة ليست كذلك)[٢].

وأما الاعتراض الثاني فقول ابن مالك بعدم إعمالها إذا كان اسمها معرفة فاعترضه أبو حيان بأن ذلك ليس بإجماع بين النحويين ، بل فيه

---

(١) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٥، وشرح المقرب لابن عصفور ١٣٠٠/٢ ، تحقيق د/ علي فاخر وآخرين .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٦٥ .

خلاف بينهم ، حيث منع البصـــريون[١] عمل (لا) إذا كان اسمها معرفة فالإجماع واقع من البصريين ، وعليه أكثر النحويين[٢] ، وأجازه الكوفيون ، حيث أجازوا بناء الاسم العلم سواء أكان مفردًا نحو : (لا زيد فيها) أو كان مضافًا كنية نحو : (لا أبا محمد) . فشرط عمل (لا) عند البصريين مطلقا أن يكون اسمها نكرة سواء عملت عمل(إن) كما سبق ، أو(ليس) وخالف الكوفيون أيضا في عملها عمل ليس، واستدلوا على رأيهم بمجيء ذلك في كلام العرب في قول النابغة الجعدي :

وحَلَّتْ سَوادَ الْقَلْبِ لا أَنا باغيا ∴ سِوَاهَا ولا عَنْ حُبِّهَا مُتَراخِيا[٣].

حيث استدل به على جواز عمل (لا) عمل (ليس) ، وإن كان اسمها معرفة . وقال ابن مالك ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلَاصًا من الأَذَى ∴ فلا الحمْدُ مكْسُوبًا ولَا المالُ بَاقيَا[٤].

وقال ابن مالك معلقاً على هذا البيت حوالقياس عندي على هذا

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٥٨ ، ٢/٢٩٨- ٢٩٩ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١/٢٥٥ ، وتعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ٣/٢٥٦ ، والهمع ١/٣٩٨ ، وجواهر الأدب لعلاء الأربلـــي صـــ ٢٣٧ .

(٣) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه صـــ ١٧١ ، وورد البيت في شرح التسهيل ١/ ٣٧٧ ، والجنى الداني صـــ ٢٩٣ ، ومغني اللبيب ١/ ٤٦٦ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢/١٠٣٠ ، وشرح التصريح ١/ ٢٩٩، وجواهر الأدب صـــ ٢٤٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٣ ، وخزانة الأدب ٣/١٦٧ .

(٤) البيت من الطويل : ينظر : شرح أبيات المغني ٤/ ٣٨٢ ، والدرر ١/ ٩٨ ، وراويتهما : فلا الحمد بدل : فلا المجد .

سائغ>[١].

فيلاحظ اضطراب ابن مالك في مسألة مجيء اسم (لا) العاملة عمل (ليس) معرفة، فعلى حين أجاز القياس على هذا البيت في شرح التسهيل[٢]، حيث أجاز العمل مع التعريف تابعًا لابن جني[٣]، وابن الشجري[٤]...[٥]، ذهب إلى تأويله في شرح الكافية إذ يقول – بعد ذكر البيت السابق– < ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيا) على الحال تقديره (لا أرى باغيا) فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل [٦].

وحكى الأشموني عن ابن مالك هذا التردد فقال– بعد إنشاده البيت المستشهد به – < وتردد رأي الناظم في هذا البيت فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية) [٧].

وبعد : فأرى أن المختار القول بجواز الوجهين الإعمال ، والإهمال عند دخول (لا) النافية على المعرفة مع وجوب التكرار كما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى : « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ » [٨] الذي

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٧٧ .
(٢) المرجع نفسه ٢/ ٣٧٧ .
(٣) ينظر : المدارس النحوية /لشوقي ضيف١/ ٢٧٣ . دار المعارف.
(٤) ينظر : الأمالي الشجرية ٢/ ٤٣٣ ، تحقيق د/ محمد الطناحي .
(٥) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوئد ٤/ ١٢٢١ .
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤١ .
(٧) ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٢٦٥ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٣٥ .
(٨) سورة الصافات ، الآية : ٤٧ .

كان الخبر فيه جملة فعليه فلم يظهر فيه النصب ، وعلى ذلك فإن رفع الشاعر خبر (لا) العاملة عمل (ليس) فهو جائز على الإهمال كما جاء في أشعار العرب، وإذا نصبه فهو جائز على الإعمال كما جاء في بيت النابغة ، وبيت المتنبي ويلاحظ أنهما جاءا بالتكرار – والله أعلـــم .

المسألة الثالثة عشرة

الإجماع على إعراب (أمسِ) إذا صُغِّر

(أمس) : من ظروف الزمان ، فإن استعمل ظرفاً فهو مبني على الكسر عند جميع العرب، وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو (لام التعريف) [١] ،إلا أنْ يُنكَّر أي – يراد به يوم من الأيام الماضية مبهما ، أو يُعَـرَّف بالإضافة أو بالأداة ، أو يجمع جمع تكسير ، فهو مُعرب بالإجماع [٢] تقول : كان أمْسُنا طيِّـبًا ، ورأيت أمْسَنا المبارك ، وتمتعنا بأمسِنا المبارك :

وذكر ابن مالك إلا أن يصغِّر ، فإذا صُغِّر أُعرب باتفاق .

وذلك قوله : < ... ومنها أمس ... فإن نُكِّر أو كُسِّر أو صُغِّر أو أُضيف أو قارَنَ الألف واللاَّم أعرب باتفاق) [٣] ، وقال في شرح الكافية الشافية < .. و(لا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف ، أو لفظ معه بالألف واللام أو نُكر أو صُغْر أو كسِّر >[٤].

---

(١) ينظر : همع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٣٨ ، ولسان العرب لابن منظور (أمس) ١/ ١٣٠ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤/ ١٢٤، وشرح شذور الذهب ١٠٠– ١٠٣.

(٣) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـــ ٩٥ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٨٢ .

وزعم قوم منهم الكسائي أن (أمس) ليس مبنيا ولا معربا ، بل هو محكي سُمي بفعل الأمر من المساء ، كما لو سُمي بأصبح من الصباح [١].

وقد قدح أبو حيان في دعوى الإجماع التي ذكرها ابن مالك ، ووجه اعتراضه إلى قول ابن مالك بتصغير (أمس) وإعرابه بلا خلاف .

فهو في هذا مخالف لقول لسيبويه[٢] ، وبعض النحاة[٣]. الذين ينصون على منع تصغير (أمس) وفي ذلك يقول أبو حيان ... فذكر أَنــه لا خلاف في إعرابه إذا صُغر ، وهو مخالف لنص س وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر قال : س : < وأمَّــا أمْس وغد فلا يحقران > ، ثم ذكر تعليل امتناع تحقيرهما ، ثم قال : > كرهوا أن يحقروها كما كرهوا تحقير أين ، واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشد تمكّنا وهو اليوم والليلة ، ونصوص النحاة على ما قال س . وهذا يدل على قلة نظر هذا المصنف في كتاب (س) إذا ادعى الإجماع فيما الإجماع على خلافه) [٤].

التفصيل والتوضيح : أخذ أبو حيان على ابن مالك دعواه الإجماع بإعراب (أمس) إذا صُغِّر . وقد وافق السيوطي[٥] والجوهري[٦] أبا حيان

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٣/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(٣) ينظر: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ١/ ٢٦٢.تحقيق /بسام الجابي –الناشر – دار ابن حزم.

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٨/ ٢٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٩ .(س) رمزاختصار لسيبويه.

(٥) ينظر : الهمع ٢/ ١٤٠ /تحقيق أ/أحمد شمس الدين– بيروت –صيدا الطبعة الأولى١٤١٨هـــ–١٩٩٨م.

(٦) ينظر : لسان العرب (أمس) .

في اعتراضه على ابن مالك .

وأرى أنَّ أبا حيان غير محق في اعتراضه على ابن مالك فهو متحامل عليه في هذه المسألة؛ لأن هناك قولين لابن مالك في هذه المسألة:-

الأول : مخالفته لسيبويه وقوله بتصغير (أمس) فيقال فيه (أُمَيْس) فيعرب، كما يعرب إذا كُسِّر، وهذا ما ذكره ابن مالك تبعا للمبرد والفارسي والحريري[١] وابن الدهان[٢] حيث ذكره في شرح الكافية الشافية[٣] والتسهيل[٤].

والثاني :- موافقته لمذهب سيبويه حيث عَوّل عليه في شرح التسهيل ، ولهذا لم يتعرض إلى ذكر التصغير فيه بقوله > وإذ نُكِّر أمس أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب بلا خلاف <[٥].

ومما يعضد من رأي ابن مالك أيضًا القياس في قول الشاعر :

مرتْ بنا أوُّل من أمُوس ∴ تـــميس فينا ميســـة العروس [٦]

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب ، ص ٣٣٦ ، تحقيق د/ بركات يوسف هبود .

(٢) ينظر : المساعد ١/ ٥٢١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٨ .

(٤) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـــ ٩٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٢٤ .

(٦) لـــم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين وهما بيتان من الرجز المشطور. ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، صـــ ١٠٠، تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد .

اللغة : تميس (تتبختر) ، ميسة العروس : (مشية العروس) .

والشاهد فيه قوله : أموس حيث جمع أمس ، وهو معرب وجره بالكسرة الظاهرة بعد حرف الجر .

حيث جاء أمس في البيت مكسَّرًا ، والتكسير والتصغير أخوان، وأيضًا مما يدل على هذا التحامل ، إن أبا حيان قد اعترض على ابن مالك، ولم يعترض على ابن عصفور فإنه حين استثنى المنكر ، والمضاف ، استثنى المصغر أيضًا بقوله تحت باب أمس < ... فإن كان معرفًا بالألف واللام ، أو بالإضافة ، أو منكرًا ، أو مجموعًا ، أو مُصغَّرًا ، فإنه إعرب أبدًا على كل حال) [١].

والخلاصة : أَنـــه لا فرق عند ابن مالك في (أمس) بين أن تستعمل ظرفًا أو غير طرف بالنسبة إلى ما حكاه من لغتي الحجازيين، والتميميين، لكن ابن عصفور يقضي بالتفرقة بين الاستعمالين ، فإن كان (أمس) ظرفاً. يبنى على الكسر ، وإن كان غير ظرف كان فيه اللغتان، وتبع أبو حيان ابن عصفور فلم يذكر فيه اللغتين إلا حال استعماله غير ظرف .

ووافق ابن مالك كثير من النحويين [٢].

وردَّ ناظر الجيش على أبي حيان ودافع عن ابن مالك بقوله > والعذر للمصنف في ذكر المصغَّر أن جماعة من النحويين أجازوا تصغيره ، وقد نقل الشيخ أَنـــه مذهب المبرد[٣].

واعترض ناظر الجيش على أبي حيان ذلك بقوله : وقد أطال الشيخ الكلام في سبب بناء <أمس> والتعرض إلى إيراد ذلك لا يجدي طائلاً

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٦٣ .

(٢) ينظر : المساعد ١/ ٥٢١ ، وفتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال ٢/ ٣٥٥ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١/ ٤٦٨ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ١٩٨٥ .

فتركته > [١].

***

المسألة الرابعة عشرة : الإجماع على منع تقديم التمييز على عامله إذا كان غير فعل ، أو كان فعلاً غير متصرف

اختلف النحويون في تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفًا ، فمنعه بعضهم وهو مذهب سيبويه[٢] والفراء وأكثر البصريين، والكوفيين والمغارية فلا يقال (نفسًا طاب زيدٌ) وما ورد من ذلك فضرورة ، ومنهم من أجاز تقديمه وهو مذهب الكسائي ، والمبرد ، والمازني ، والجرمي ، ومن أخذ بمذهبهم من البصريين [٣].

واختاره ابن مالك[٤] ، لوروده في قول المخبل السعدي :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ∴ وما كان نفسا بالفراق تطيب [٥]

... وقياسًا على سائر الفضلات) [٦].

---

(١) ينظر : المرجع السابق ٤/ ١٩٨٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٢٠٥ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٤/ ١٦٣٥ تحقيق /رجب عثمان.

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ .

(٥) البيت من الطويل في ديوانه صـ ٢٩٠ ،وشاهده قوله(وما كان نفسا بالفراق تطيب)حيث تقدم التمييز على عامله ينظر : المقتضب ٣/٣٦، والتبصرة ١/٣١٩، والخصائص٢/٣٨٤، وبلا نسبة في أسرار العربية صـ١٩٧،والإنصاف٢/٨٣١، وشرح المفصل ٢/ ٧٤ .

(٦) ينظر : همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٦٨ ، بتصرف .

أما إذا كان العامل غير فعل فنص ابن مالك على منع تقديم التمييز عليه بالإجماع قائلاً < ... فإن كان عامل التمييز غير فعل ، أو فعلاً غير متصـــرف لـــم يجز التقديم بإجماع>(١).

وقال أبو حيان < قال المصنف في الشرح < أجمع النحويون على منع تقديم المميز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفًا > وقال أيضًا < فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلاً غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع > انتهى. وكثيرا ما تسرع هذا الرجل إلى الإجماع ، ويكون في المسألة خلاف >(٢).

التوضيح والتحليل : أنكر أبو حيان على ابن مالك دعواه الإجماع في منع تقديم التمييز على عامله إذا كان غير فعل بأن كان اسمًا تامًا . أو كان فعلًا غير متصرف .

وهذا الاعتراض الذي ذكره أبو حيان صحيح ؛ لأن دعوى الإجماع لا تقال في مسألة إلا بعد استقصاء جميع أقوال النحويين الذين سبقوه في هذه المسألة، وقد نقل عن الفراء(٣) أنه أجاز تقديم التمييز على عامله إذا كان غير فعل، وذلك بعد اسم شبه به الأول نحو : (زيد القمر حسنًا) فيجوز عنده أن تقول : (زيد حسنًا القمر) وما قاله أبو حيان وافقه عليه الشيخ خالد الأزهريُّ بقوله > في دعوى المصنف الإجماع يقدح فيها إجازة الفراء التقديم فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم مشبه به الأول ، نحو: (زيد

---

(١) ينظر التسهيل صـــ ١١٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ – ٣٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٦ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٩/ ٢٦٨ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/٢٣٩٦ ، ٢٣٩٧ .

القمر حسناً > فتقول : (زيد حسناً القمر) بشـــرط أن يكون المشبه به خبرا، فإن جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم [١] وذهب كثير من النحويين مذهب أبي حيان ووافقوه في اعتراضه على ابن مالك ، منهم ابن عقيل[٢]، والسلسيلي [٣] وناظر الجيش[٤]، والسيوطي[٥] .

وبعد فالمختار : منع تقدم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدًا ، فلا يقال: (عندي درهما عشرون) و(لا زيتا رطل) ؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه ؛ لأن عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل فمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة فلا يقوى أن يعمل فيما قبله .

***

(١) ينظر : التنبيل في شرح التسهيل ٧٣٣/١ ، و الارتشاف ١٦٣٥،١٦٣٦/٤،تحقيق أ / رجب عثمان محمد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

(٢) ينظر : المساعد ٦٧/٢ .

(٣) ينظر : شفاء العليل ٥٦٠/٢ .

(٤) ينظر : تمهيد القواعد ٢٣٩٦/٥ ، ٢٣٩٧ .

(٥) ينظر : الهمع ٢/ ٢٦٨ .

المسألة الخامسة عشرة : الإجماع على منع إضافة النّيِّفِ[١] إلى العشرة في العدد المركب في الكلام

قد يضاف العدد المركب فيستغنى عن التمييز ، نحو : هذه أحد عشر أخيك ؛ لأنك لم تُضف إلاّ والمُميز معلوم الجنس عند السامع، ويستثنى من ذلك (اثنا عشر، واثنتا عشرة < فلم يجيزوا إضافتها ، فلا يقال : خُذ اثْنى عشركَ [٢].

فإذا أُضيف العدد المركب إلى مستحقه أي مالكه ، فقد حكى النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : - أن يبقى العدد المركب على حالته التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزأين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه ولا تُخلُّ إضافته ببنائه فيبقى مبني الجزئين على الفتح ، كما كان قبل إضافته نحو : > جاءَ ثلاثة عشر زيد ، فجاء : فعل ماض ، وثلاثة عشر فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع ، وثلاثة عشر مضاف ، و(زيد) مضاف إليه .. إلخ

اللغة الثانية :- معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي .

وحكى سيبويه عن بعض العرب إعراب الجزء الثاني بما يقتضيه مع

---

(١) النِّيف : بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين أصله ينوف من ناف ينوف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة . ينظر حاشية الصبان ٣/٦٩ .

(٢) والعله في ذلك لأَنَّ (عشْر) هنا بمنزلة نون الاثنين ونون الاثنين لا تجتمع هي والإضافة ؛ لأَنـــها في حكم التنوين ، فكذلك ما كان في حكمها – ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ ، وجامع الدروس العربية للغلاييني ٣/ ١٢٦ .

العامل وبقاء الجزء الأول مفتوحًا نحو : (هذه أحدَ عشرُ زيدِ) كما تقول (هذه بعلبك) ، وتقول : (اشتريت أحدَ عشـــر زيد) بفتح أحد ، ونصب عشرة كما تقول : (دخلت بعلبك) ، وتقول (بحثت عن أحد عشر زيد) بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت في بعلبك ، إلا أن (بعلبك) ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب فكان جره بالفتحة واختار هذه اللغة ابن عصفور(١) وزعم أنها اللغة الفصحى ، وقال الأخفش(٢) إنها لغة حسنة وأجاز القياس عليها وقال : سيبويه(٣). هي لغة رديئـــة .

اللغة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي: فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب أي يعرب الجزء الأول على حسب العوامل ، وتجر الجزء الثاني بالإضافة أبدًا – كما في عبد الله نحو: (ما فعلت خَمْسَة عَشْرِك)، وخذْ خمسة عشرِك –ومررت بخمسةِ عشرك.

وهذه اللغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب ، وحكاها الفـــراء(٤) عن أبي فقعس الأسدي ، وابن الهيثم العقيلي ، وفي ذلك يقول الفراء > ... سمعتها من أبي فقْعس الأسديّ وأبـــي الهيثم العُقيلي(٥) ما فعلـــت خمســـةُ عشرك ؟ ولذلك لا يصلح للمفســـر أن يصـــحبها ؛ لأَنَّ إعرابيهمـــا قـــد

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢٧ .
(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ ، واوضح المسالك ٤/ ٢٣٤ ، والهمع ٣/ ٢٢٠ .
(٣) ينظر : المساعد ٢/ ٨١ ، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٤ ،
(٤) ينظر : معاني القرآن ٢/ ٣٣ ، ٣٤ .
(٥) أبو فقعس الأسدي من الأعراب الفصحاء الذين نصروا الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية ومن الذين أخذ عنهم الفراء . ينظر : ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـــ ٧١ .

اختلف... لو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شـــعر لجاز ، فقلت : ما رأيت خمسة عشر قط خيرًا منها ..

وأنشدنـــي العكليّ أبو ثروان ...

كُلّف من عنائه وشقوته ∴ بنت ثماني عشرة من حجتَّه (١)

والاستشهاد بالبيت في قوله (بنت ثماني عشرة) .

حيث أجاز الكوفيون أيضًا هذا الوَجْه أي إضافة صدر المركب إلى عجزه سواء أكان مع هذا المركب شـــيء آخر يضاف المركب إليه نحو ما حكاه الفراء من أبي الفقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي يقولهما : ما فعلت خمسة عشرك) .

أم لم يكن مع المركب شـــيء أصلاً كما في هذا البيت ؛ حيث أضاف النِّيف إلى العشرة بدون إضافة العشرة إلى شـــيء آخر (٢).

وذكر ابن مالك في التسهيل أنه لا يجوز بإجماع إضافة الصدر إلـــى العجز في العدد المركب أو النيف إلى العشرة ، وما ورد من ذلك كما في

---

(١) هذا بيت من الرجز ، وقد نسبه الشيخ خالد في التصريح ٢/٢٧٥ إلى نفيع بن طارق، **ونسبه له أيضًا في الحيوان ٦/٤٦٣ والدرر ٦/ ١٩٧ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٨ اللغة :** كُلِّف : حُمّل في مشقة ،
الشقاوة : ضد السعادة . الحجة بكسر الحاء السنة ،والعناء :التعب. والاستشهاد بالبيت في قوله (بنت ثماني عشرة) فأضاف ثماني ، إلى عشرة ، والبيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٠٩ ،
وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٢ ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ولسان العرب ١٤/٤٣٨ ، شقا).

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣ ، ٣٤ .

(ثماني عشرة) المستشهد به يحفظ ولا يقاس عليه . وذلك قوله <وتجعل العشرةُ مع النِّيف اسمًا واحدًا مبنيًا على الفتح ما لم يظهر العاطف...، ولا يجوز بإجماع < ثماني عشرة > إلاَّ في الشِّعر >[1]. وما قاله ابن مالك في هذه المسألة اعترضه أبو حيان بقوله < ... وهذه الذي ذكره من أَنه لا يجوز بإجماع إلا في الشعر ليس بصحيح > [2].

وأوضح ذلك في الارتشاف ووصفه بالإدعاء والبطلان بقوله <... ودعوى الإجماع في ثماني عشرة بالإضافة أَنه لا يجوز إلا في الشعر باطلة، بل تقدم النقل عن الكوفيين، أنهم أجازوا إضافة الصدر إلى العجز مطلقا دون بناء، وإن كان البناء هو الأجود ولا يخصون ذلك بثماني عشرة ، والبصريون حملوا ذلك على الضرورة على تقدم صحة النقل فيه> [3].

التفصيل والتحليل :-

ذكر ابن مالك في التسهيل[4] أَنه لا يجوز بإجماع (ثماني عشرة) أي بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثاني إلا في الشعر ، وأنكر أبو حيان عليه هذه الدعوى ، فإن الكوفيين يجيزون ذلك مطلقاً في النثر والنظم ، وأرى أن هذا الاعتراض في موضعه حيث اعتمد أبو حيان في اعتراضه على الأدلة الأصولية من ذلك ما استشهد به الكوفيون من قول الشاعر

---

(١) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ ١١٨ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٩/ ٣٢٦ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٧٦٠ ، تحقيق أ / رجب عثمان .

(٤) ينظر : التسهيل صـ ١١٨.

السابق ذكره، وبما سمعه الفراء من [١] أبي فقعس ، وأبي الهيثم ، وأيضًا فإن هذه المسألة ليست من المسائل المجمع عليها بين النحاة ، بل فيها خلاف بين جمهور البصريين والكوفيين[٢].

بالإضافة إلى ذلك ، فإن جمعًا من النحويين قد وافقوا أبا حيان في اعتراضه على ابن مالك منهم المرادي[٣]، والشيخ خالد الأزهري[٤] ، وابن عقيل[٥] ، وناظر الجيش ، بقوله < وادعى ابن مالك الإجماع فيه وهذه الدعوى ليست بصحيحة ، وأن غيره حكى عن الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره >[٦] ، وأرى أن ابن مالك قد اضطرب في هذه المسألة ، فعلى حين منع إضافة الصدر إلى العجز في المُركب العددي وجعله مقصورًا على السماع في كتابه التسهيل[٧]، نراه في شرح التسهيل يختار فيه البناء ، ويذكر اللغات الواردة فيه بقوله >والأجود فيما أضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيًا < [٨].

وهذا الوجه هو اختيار أبي حيان أيضًا بقوله < .. إضافة الصدر إلى العجز مطلقًا دون بناء، وإن كان البناء هو الأجود > [٩]. والله أعلم

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣ ، ٣٤ .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١/ ٣٩ ، المسألة (٤٢) .
(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣/ ١٣٢٩ .
(٤) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٧٥ .
(٥) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٨١ .
(٦) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٥/ ٢٤٢٦ .
(٧) ينظر :المرجع السابق صـ ١١٨.
(٨) ينظر :شرح التسهيل : ٢/ ٤٠٢ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٧٦٠ ، تحقيق أ / رجب عثمان .

المسألة السادسة عشرة : الإجماع على جواز تقديم الضمير على مفسرة في باب (نعم وبئس)

ذكر ابن مالك في كتابه التسهيل[١] أنَّ من المواضع المستثناه من عود الضمير فيها على متأخِّرٍ لفظًا ورتبـــة ، أن يكون الضمير مرفوعًا بـــ > نعم < أو > بئس < ولا يفسر إلا بالتمييز نحو: نِعْم رَجُلاً زيْـــدٌ ، وبئْسَ رَجُـــلاً عُمرٌو ولكنه لم ينص فيه على الإجماع ، وذكر الإجماع في هذه المسألة في كتابه شرح التسهيل بقوله : > ... تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مُجمَعٌ على جوازه في باب نِعْـــم كقول الشاعر :

نِعْمَ امْرَأً هرِمُ لم تَعْرُ نائبةٌ ∴ إلّا وكان لمُرتاعٍ بها وَزَرا[٢]...[٣].

وفي ذلك يقول أبو حيان < ... وأورد المصنف الرد على هذا الترجيح

---

(١) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـــ٢٨ .

(٢) البيت من بحر البسيط نسبته بعض المراجع إلى زهير بن أبي سلمى، ينظر: شرح التسهيل ١٦٣/١ ، وشرح شذور الذهب صـــ١٥١ ، تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٦٧، وبلا نسبة في بعضها ينظر: حاشية الصبان ٣٢/٣ ، والتصريح ٣٩٢/١ .

والبيت ليس في ديوان زهير رغم ما فيه من روح هرميات زهير التي كتبها في هرم بن سنان المزني الذي كان يمدحه زهير كثيرًا .

اللغـــة : لم تعر نائبة / لم تنزل حادثة عظيمة .

المرتاع : الفزع الخائف ، وزرًا : ملجأ وعونا .

والشاهد فيه قوله : (نعم أمرًا هرم) .حيث استشهد به على عود الضمير المرفوع (بنعم) على متأخر لفظا ورتبة) وذهب الكوفيون إلى أنه لافاعل مضمر في نعم بل الاسم المرفوع بعد نعم هو الفاعل بها، ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٥٥٥/١ تحقيق د علي فاخر وآخرين والبيت في معجم الشواهد (ص١٤٣) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/ ١٦٣ ، ٢/ ١٦٩ .

بأن قال > تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه في باب نعم .

وما ذكره من الإجماع في باب نعم ليس بصحيح ، بل مذهب الكسائي، والفراء أن المرفوع بعد التمييز في باب < نعم امرأ هرم) وشبهه فاعل بنعم، ولا ضمير فيها أصلاً >[١].كما أن النكرة المنصوبة بعد نعم وبئس حال عند الكسائي ، وتميز عند الفراء .

التفصيل والتحليل :

أنكر أبو حيان على ابن مالك دعواه الإجماع في هذه المسألة معتمدًا على ذلك بما نقله عن الكسائي ، والفراء ، فإن مذهبهما أنَّ الاسم المرفوع بعد (نِعم) وشبهه فاعل (بنعم) ، ولا ضمير مستكن في الفعل .

واعترض أبو حيان على ابن مالك معتمدًا في اعتراضه على سعة اطلاعه على آراء النحويين السابقين ، فقد تبين بأن هذه المسألة ليس مجمعًا عليها ، بل فيها خلاف[٢] ؛ حيث ذهب الكوفيون : إلى أنه لا فاعل مضمر في (نعم) بل الاسم المرفوع بعدها المخصوص بالمدح أو الذم هو الفاعل (بنعم) [٣].

ومذهب جمهور البصريين : أن فاعل (نِعْم) ضمير مستتر فيها

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٧/ ٨٣ ، ٨٤ .،و١٠/١٠٦

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري صـــ٩٧- ١٢٦ ، المسألة ١٤ ، والتبيين صـــ٢٧٤- ٢٨١ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٩٨ – ٥٩٩ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ١/ ٥٥٥ ، تحقيق ودراسة أ.د/ علي فاخر وآخرين .

يفسره ما بعده ، فسيبويه[١]لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل (نعم وبئس) إلا إذا أضمر الفاعل كقوله تعالى : «بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا »[٢].

وبعد فأرى : أن ما ذهب إليه جمهور البصريين ووافقهم عليه ابن مالك هو المختار ، لمجيء ذلك في كلام العرب ، كما في البيت المستشهد به ابن مالك سابقًا .

وأيضًا فإن ما ذهب إليه الكسائي والفراء: يردّه قولهم:**< نعم رجلًا كان زيدٌ >**

فلو أعرب (زيد) فاعل على مذهب الكوفيين لم يـــجْــز لأنه لا يدخل الناسخ على الفاعل – فثبت بذلك أن فاعل (نعم) ضمير مستتر <[٣].

وما قاله ابن مالك وافقه عليه كثير من النحويين [٤] وهو ما نص عليه ناظر الجيش بقوله:< بأن تقديم الضمير، إذا كان على شـــريطة التفســـير مجمع على جوازه في باب < نعم >[٥].

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٣٠٠ .

(٢) الكهف ، من الآية ٥٠ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢/ ١٨٩ .

(٤) أوضح المسالك لابن هشام ٢٤٦/٣ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٨٢/٢ ، وجامع الدروس العربية ٣/ ١٠٥ .

(٥) ينظر : تمهيد القواعد ٤/ ١٧٩٠ .

المسألة السابعة عشرة : الإجماع في منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله (بغير الظرف أو الجار والمجرور)

حق المتعجب منه ألاَّ يفصل بينه ، وبين فعلي التعجب ، لضعفهما – بعدم التصرف– وشبههما بالحروف في عدم التصرف ، إلا أن العرب قد سامحت في الظرف وعديله – وهو الجار والمجرور – فأجازت الفصل بهما بين فعل التعجب والمتعجب منه ، كما فصلت بهما دون غيرهما في غير التعجب ؛ لتوسعهم فيهما ما لم يتسع في غيرهما ، ولجواز الفصل بهما بين (إنّ) ومعموليها [١] ، وقد اختلف النحويون في ذلك فمنعه سيبويه[٢] في أحد قوليه ، والأخفش[٣] في أحد قوليه – والمبرد[٤]، وابن السراج[٥] والزمخشري[٦]، وأجازه سيبويه[٧] في قوله الآخر، والفراء[٨] ، والأخفش[٩] في قوله الآخر ، والجرمي[١٠]

---

(١) ينظر : عمدة الحافظ ٢/٧٤٧– ٧٥٢ بتصرف .
(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٨ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧٢ .
(٤) ينظر : المقتضب ٤/١٧٨ .
(٥) ينظر : الأصول ١/١٠٧– ١٠٨ .
(٦) ينظر : المفصل صـ ٣٣١ .
(٧) ينظر : الكتاب ١/ ٣٧ .
(٨) ينظر : عمدة الحافظ ٢/ ٧٥١ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣/٤٢ .
(١٠) **أبو عمر الجرمي** : هو صالح بن إسحاق ، مولى لجرْم بن ريان ، أخذ العربية عن أبي الحسن الأخفش ، وأبي عبيدة ، وأبي زيد ، و**اللغة** عن الأصمعي توفى سنة ٢٢٥هـ – ٨٣٩م فقيه ونحوي ولغوي ، له كتب وتصانيف كثيرة منها

والفارسي[١] ، وابن عصفور[٢] ، وابن مالك[٣].

وأما الفصل بغير الظرف ، والجار والمجرور فمنعه ابن مالك ونقل الإجماع فيه بقوله < ... ولا خلاف في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور نحو : ما أحسن زيدًا مقبلاً ، وأكرم به رجلاً. فلو قلت ما أحسن مقبلاً زيدًا وأكرم رجلاً به لم يجز بإجماع>[٤].

فنرى ابن مالك في هذا النص قد منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالحال في قوله (ما أحسن مقبلاً زيدًا) وردَّه أبو حيان بقوله < وكذا إن تعلق بهما وكان غيرظرف أو حرف جر ... قال المصنف في الشرح > وكذا لا خلاف في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور،وهذا الذي ذكر أنه لا يجوز : ما أحْسَن مقبلاً زيدًا ، فتفصل بينهما بالحال بإجماع ، تبعه في ذلك ابنُه بدر الدين محمد في <شرح الخلاصة > ... فقال :< لا خلاف في امتناع الفصل بينه – أي بين الفعل– والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور كالحال والمنادى وليس كما ذكر ، بل الخلاف في الحال موجود ، ذهب الجرمي

(التنبيه) و< تفسير أبيات سيبويه والأبنية والتصريف > وكلها مفقودة .

ينظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين صـ ٨٤ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ٧٤ وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٨٠ – ٨٣ ، ينظر : رأيه في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٨ .

(١) ينظر : المسائل البغدايات ٢٥٦ .

(٢) شرح الجمل ٢/ ٤٩ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٤٢ .

(٤) ينظر : المرجع السابق :٣/ ٤٠ .

من البصريين وهشام من الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بالحال[٢].

التفصيل والتحليل :

اعترض أبو حيان على ابن مالك قوله بالإجماع على منع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بغير الظرف وعديله ، وهو- الجار والمجرور- وهذا الاعتراض صحيح فالمسألة ليست محل اتفاق ، بل هناك خلاف في ذلك ، وقد اعتمد أبو حيان في اعتراضه على هذا على ما نقل من أقوال النحاة السابقين ؛ حيث ذهب الجرمي[١] من البصريين ، وهشام من الكوفيين إلى جواز الفصل بينهما بالحال نحو : ما أحَسَ متجرِّدة هندًا ، تريد ما أحْسنَ هندًا متجردةً ، وذهب غيرهما إلى المنع[٢] كما منع ابن المصنف الفصل بالمنادى واعترض عليه أبو حيان أيضًا بأن ذلك مخالف للسماع ؛ حيث جاء في الكلام الفصيح ما يدلُّ على جواز الفصل بينهما بالمنادى .

من ذلك قول عليٍّ- كرم الله وجهه- < أعْزَزْ عليّ أبا اليقْظـــان أنْ أراك صَريعًا مُـــجَدَّلا >[٣].

وما قاله أبو حيان وافقه السيوطي بقوله > وجوزه الجرمي وهشام

---

(١) ينظر :التذييل والتكميل لأبي حيان ٢١٠/١٠

(٢) ينظر التصريح ٩٠/٢، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٣/ ٣٨ ، تحقيق د / علي فاخر وآخرين .

(٣) ذكره ابن الأثير في النهاية ٣/ ٢٢٩ عن عليّ بلفظ > لما رأى طلحة قتيلا قال : أعزز عليّ أبا محمد أن أراك مجدلا تحت نجوم السماء ، قال ابن الأثير يقال عزَّ عليَّ يعزُّ أن أراك بحال سيئة : أي يشتد ويشقّ عليّ . ينظر:عمدة الحافظ ٢/ ٧٥٠ ، وشرح ابن عقيل ٥١٢٥/٢ ، والأشموني ٣/ ٢٥ .

بالحال أيضًا نحو : ما أحسن مقبلاً زيدًا ، وزاد الجرمي أو المصدر نحو : ما أحسن إحسانًا زيدًا والجمهور على المنع فيهما) [1].

وبعد فأرى أن الراجح هو ما ذهب إليه أبو حيان وجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف فيجوز أن نقول (أحسن يا زيد بعمرو) فيفصل بالنداء فهذا جائز وليس ممنوعا بالإجماع كما ذهب ابن مالك لورود ذلك في الفصيح المسموع عن العرب .

***

المسألة الثامنة عشرة

الإجماع على جواز النصب والجر في الضمير المضاف إلى اسم الفاعل

إذا أُضيف اسم الفاعل المثنى ، أو المجموع المقترن (بأل) إلى مفعوله ، فإذا كان مفعوله اسما ظاهرًا جاز فيه وجهان : النصب بمقتضى المفعولية ، والجر بمقتضى الإضافة نحو : الضاربا زيد ، والضاربون زيدًا ، فإن كان المفعول ضميرًا متصلا فيرى ابن مالك جواز الوجهين أيضًا بالإجماع إجراء له مجرى الظاهر- أي بالقياس عليه- مثل : (جاء الزائراك) فيجوز عنده جعل الكاف في موضع جر عند حذف النون للإضافة ، ويجوز حذفها لطول الصلة - أي للتخفيف وجعل (الكاف) في موضع نصب ، وذلك واضح من نصه حيث يقول > .. وأما الضمير في نحو (جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بإجماع ؛ لأنهما

(١) ينظر : الهمع : ٣/ ٤٠ .

جائزان في الظاهر الواقع موقعه) [١].

مما سبق يتضح أن ابن مالك قد سوى بين إضافة اسم الفاعل إلى الظاهر والمضمر ، وعلل لجواز الوجهين ؛ بأن حذف النون ممكن أن تكون للإضافة فيكون الضمير في موضع جر ، وممكن حذفها للطول فيكون الضمير في موضع نصب مفعول به .

واعترض عليه أبو حيان بأن جواز الوجهين ليس مجمعًا عليه ، بل فيه خلاف بين النحويين وعليه فإن دعوى الإجماع في ذلك باطلة يقول أبو حيان < فإن كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعًا جمع سلامة في المذكر فقال المصنف في الشرح وأما الضمير في نحو جاء[٢] الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بإجماع ... ودعوى المصنف الإجماع على جواز الوجهين باطلة ، بل في المسألة الخلاف : مذهب (س) ما ذكر من جواز الوجهين وخالفه الجرمي والمازني والمبرد ، وجماعة فجعلوا الضمير في موضع جرّ فقط >[٣].

التفصيل والتوضيح : قدح أبو حيان في دعوى إجماع ابن مالك في هذه المسألة ، واعترض عليه فيها وهذا الاعتراض صحيح ففي المسألة خلاف ، وليست مجمعًا عليها على النحو التالي :-

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٨٦ .

(٢) ينظر : شرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٤٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٨٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٨٥٧ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٤٨٢ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٣٤٧/١٠ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧٥- ٢٢٧٧ .

المذهب الأول : جواز الجر والنصب في الضمير المضاف إلى اسم الفاعل المثنى ، أو المجموع وهو مذهب سيبويه ، إذ قال > وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجر... <[١] ، ونقل عن الكسائي أنه سوى بينهما [٢].ووافقهما ابن مالك في ذلك[٣].

المذهب الثاني : وجوب جر الضمير على الإضافة فقط وعليه الجرمي والمازني[٤] والمبرد[٥] وجماعة منهم ابن السراج[٦] والزمخشري[٧] وغيرهم [٨].

أما المذهب الثالث : فهو وجوب نصب المضمر فهو في موضع النصب على كل حال ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وهشام [٩].

قال الأخفش عند قوله تعالى : « **إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ** » [١٠] ، فالنَّصبُ

(١) ينظر : الكتاب ١/ ١٨٧ ، ١/ ١٦٤- ١٦٥- ١٦٦ .
(٢) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/ ٢٧٥٧ والهمع ٣/ ٥٦ .
(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٨٦ .
(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١٠/٣٤٧ ، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٦- ٢٢٧٧ ، ومنهج السالك صـ ٣٣٧ .
(٥) ينظر : المقتضب ٤/ ١٥٢ .
(٦) ينظر : الأصول في النحو ١/ ٨١ .
(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٤ .
(٨) ينظر : التذييل ١٠/ ٣٤٧ ، والمساعد ٢/ ٢٠٤ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٧٥٥ .
(٩) ينظر : همع الهوامع للسيوطي ٣/ ٥٦
(١٠) سورة العنكبوت ، الآية ٣٣ .

وجْهُ الكلام ؛ لأنــك لا تُــجْري الظاهر على المضمر<(١).

وهذا ما حكاه أبو عثمان الزيادي عنه أيضًا (٢).

وبعد عرض هذه المذاهب : يظهر لي أن المذهب الثاني هو الأفضل وأن الجر بالإضافة هو الأولى ؛ لأَنَّ الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل إنــَّما هو بجهة الشّبه للمضارع فالحمل على الأصل أولى – وهو الإضافة .

****

المسألة التاسعة عشرة : الإجماع على منع العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جرّا

العطف على معمولي عاملين – معناه : أن يعطف بحرف واحد معمولين على معمولي عاملين مختلفين من غير إعادة العامل مثل : ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو – فتخفض (قاعدا) بالعطف على (قائم) المخفوض بالباء ، وترفع (عمرًا) بالعطف على (زيد) المرفوع ؛ لأنه

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٠ ،تحقيق د/هدى قراعة ، الطبعة الأولى١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

(٢) **الزيادي** هو: أبو إسحاق إبراهيم بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أبيه، وكان قد قرأ كتاب سيبويه ولم يتمه، عالم بالنحو وله مصنفات عديدة منها : (نكت في كتاب سيبويه)و (وصنف في النقط والشكل وكلها مفقودة)، قرأ على الأصمعي وروى عن أبي عبيدة ، ، بصري يعد من الطبقة الرابعة ، توفى سنة ٢٤٩ هـ . ينظر : البغية ١/ ٤١٤ ، وإنباه الرواة ٢/ ١٠٤ – ١٠٨ ، والأعلام ٤/ ٧١ ، وينظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٤ ، والهمع ٣/ ٥٦ .

اسم (ما) ، فإن كان أحد العاملين جارا كما في المثال السابق ، أو غير جارّ ... فللنحويين في هذه المسألة أقوال أهمها :

الأول : المنع مطلقا وهو مذهب الخليل[١] وسيبويه[٢] ، وبه قال المبرد[٣] ، وابن السراج[٤] وعليه جمهور النحويين[٥] ، وصححه ابن مالك بقوله < ... وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدُهما جارًّا واتصل المعطوف بالعاطف ، والأصح المنع مطلقا > [٦].

الثاني : الجواز مطلقا في المجرور وغيره ، وعليه الكافيجي [٧].

الثالث : الجواز بشرط أن يكون أحدهما جارّا واتصل المعطوف بالعاطف مثل : (في الدار زيد والحجرة عمرو) (والخيل لخالد وسعيد الإبل) (ووهبت لأبيك دينارا) وأمك درهما ، والفصل بـ(لا) مغتفر عندهم ، وعليه الكسائي والأخفش[٨] والفراء والزجاج [٩].

---

(١) ينظر : الكتاب ٦٣/١ ، ٦٦ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٩٤/٤ .

(٤) ينظر : الأصول ٢/ ٦٩ ،

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١ ، ٢٥٧ ، وشرح الرضي للكافية ٣٤٧/٢ ، والهمع ١٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ١٢٣/٣ .

(٦) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ ١٧٨ .

(٧) **الكافيجي** : هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود محيي الدين أبو عبد الله الرومي الحنفي ، مصري المولد ، والوفاة الشهير بالكافيجي أو (الكافية جي) ، ولد سنة ٧٨٨ هـ ، وتوفى سنة ٨٧٩هـ ، له مصنفات عديدة ، ينظر : هدية العارفين ٢/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، وينظر رأيه في الهمع ١٩٠/٣ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٨/٣ .

(٩) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٥٠٥/٧ .

وأما العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جارًّا مثل : (كان آكلا طعامك زيد) ، (وتــمرًا عمرو) ، أي : وكان عمرو آكلا تــمرًا فقد نقل ابن مالك الإجماع على منعه وفي ذلك يقول > وأجمعوا على منع العطف على عاملين ، إن لم يكن أحدهما جارّا ، وكذا) إن كان أحدهما جارًا أو فصل المعطوف من العاطف بغير لا)[١].

وما قاله ابن مالك اعترض عليه أبو حيان بقوله : > ... ولا يجوز نيابة حرف على أكثر من العاملين وتصوير ذلك (إن زيدًا في البيت على فراش والقصر نطع عمرًا ، والتقدير : في القصر على نطع عمرًا ، وقبل ذلك : جاء من الدار إلى المسجد زيد ، والحانوت البيت عمرو [نابت الواو مناب جاء ، ومناب (من) ، ومناب إلى ، إذ التقدير : وجاء من الحانوت إلى البيت عمرو] فلو ناب مناب عاملين فمذاهب أحدها : القول بالجواز مطلقا سواء أكان أحد العاملين جارّا أم لم يكن فإن لم يكن جارًا نحو : كان آكلاً طعامك زيد ، وتمرًا عمرو ، أي وكان آكلا تمرًا عمرو ، فذكر ابن مالك في شرحه : الإجماع على منع ذلك ، وليس بصحيح بل ذكر الفارسي في بعض كتبه جواز ذلك مطلقًا عن قوم من النحويين ، ونسب للأخفش[٢].

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٨/٣ .

(٢) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ١/ ١٠٢ ، تح د/ عوض القوذي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـــ - ١٩٩٠م ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٠١٤/٤ تحقيق /د رجب عثمان.

التفصيل والتحليل :-

أنكر أبو حيان على ابن مالك ذكره الإجماع في امتناع العطف على معمولي عاملين إنْ لم يكن أحدهما جارًا ، وأن هذا ليس مجمعاً على منعه، بل ذكر الفارسي في بعض كتبه أنَّ قوما من النحويين أجازوه ، ونسب للأخفش [١].

وهذا الاعتراض صحيح لثبوت النقل بالجواز مطلقا عن بعض النحويين كالأخفش[٢] وغيره .

وقد وافق أبو حيان في اعتراضه على ابن مالك بعض النحويين منهم ابن هشام بقوله > وأما معمولا عاملين ، فإن لم يكن أحدهما جارّا فقال ابن مالك : هو ممتنع إجماعاً نحو < كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر> وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقًا عن جماعة ، وقيل:إن منهم الأخفش>[٣].

وابن عقيل بقوله : < ... ونقْل المصنف الإجماع على منع ذلك غير جيد >[٤].

ويعضد نقل المصنف الإجماع في هذه المسألة ما ذكره الشيخ بهاء الدين بن النحاس[٥] – رحمه الله تعالى- وهو أنه في قول ابن الحاجب :

---

(١) ينظر : الارتشاف ٢/ ٦٥٩ ، .

(٢) ينظر : الهمع ١٩٠/٣ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢/ ١٨٥ .

(٤) ينظر : المساعد ٢/ ٤٧١ .

(٥) ينظر : التعليقة لابن النحاس ٧٦٣/٢ ، انظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٠٤ .

وأما الذين أجازوا العطف على عاملين مطلقًا >[١] ، قال : < ما ذكره – يعني– ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقا مذهب لـــم أر أحدًا حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب . وكذلك قال شيخه ابن عمرون – رحمهما الله تعالى >[٢].

ومما سبق يتضح لنا أن الإجماع الذي ذكره ابن مالك في هذه المسألة ينقض بما نقله النحويون في مصنفاتهم عن الفارسي .

وقد ردَّ ناظر الجيش على أبي حيان هذا الاعتراض بقوله > واعلم أنا لم نستفد من ذلك إلا ذكر خلاف صور المسألة ، والذي ذكره المصنف كاف ، لأنه جرى نصّا وتمثيلاً على ما قال الشيخ أنه الأصح في كل صورة ، ولعل ابن مالك لم يعتد بهذا الرأي ؛ لأنه ضعيف عنده لا يثبت في مذهبه عند النظر ، أو لعل ذلك لكونه لم يسمع به .

***

(١) ينظر الكافية بشرح الرضي ١/ ٣٢٣ –٣٢٤.

(٢) ينظر : تـــمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٥٠٤.

الخاتمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم- وعلى آله الطيبين وأصحابه الغُرُّ الـــميامين ... وبعد

فهذا ما وفقني الله – تعالى — إلى دراسته من اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في دعواه الإجماع في كتابي- التذييل ، والارتشاف لأبي حيان .

وقد أسفر البحث عن أهم النتائج التي توصلت إليها وهي :

١- كثرة تتبع وتخطئة أبي حيان لابن مالك ؛ حيث بلغت اعتراضاته عليه (تسعة عشراعتراضًا) على قدر ما توصلت إليه في هذه الدراسة .

٢- أوضح البحث بيان منهج أبي حيان في الاعتراض ، وأدلته التي اعتمد عليها(١).

٣- تعرف البحث على الأسباب والدوافع التي كانت وراء اعتراضات أبي حيان على ابن مالك ودراستها، وبيان المسائل الخلافية بينهما، وترجيح أقواها) (٢).

٤- أثبت البحث تباين اعتراضات أبي حيان بين الإنصاف والإجحاف ، فكانت أكثر اعتراضاته صحيحة ، منصفةً في (ثلاثة عشر

---

(١) ينظر صـــ ١٨ من البحث .

(٢) ينظر ، صـــ ١٩ من البحث.

موضعا) معتمدًا في كثير منها على مقتضيات المعنى، والأدلة الأصولية ، وسعة اطلاعه على لغات العرب، وأقوال العلماء السابقين (١) بينما كان غير منصف و اعتراضاته غير صحيحة ، وليس لها ما يعضدها ويقويها ، في ستة مواضع من البحث (٢).

٥- كشف البحث عن بعض ملامح منهج ابن مالك في الإجماع وعدم اعتداده في بعض المواضع بالرأي المخالف إذا كان ضعيفًا (٣)، وأظهر البحث أهمية الإجماع عنده ، فهو دليل من الأدلة النحوية المعتبرة لديه ، لعلاقته بالسماع من جهة ، وباجتهاد النحاة من جهة أخرى فهو يقدره ، ويقدمه على الاستصحاب ، وأن المراد به عنده إما إجماع النحاة السابقين وإما إجماع العرب ، أو إجماع إحدى المدرستين – البصرية أو الكوفية – أو كلتا المدرستين ، والغالب فيه هو إجماع النحاة على حكم نحوي ، أو أمر يتصل بالصناعة النحوية (٤).

٦- أظهر البحث على أن ثمة مسائل نقل ابن مالك فيها الإجماع ، وليس الأمر كذلك فلم يكن دقيقا في نقله ؛ حيث اتضح وجود خلاف فيها ، وأنه ليس مجمعًا عليها (٥).

٧- كشف البحث عن اضطراب هذين العالمين في بعض المسائل

---

(١) ينظر صـ ٣١ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٧٧ وما بعدها .

(٢) ينظر صـ ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٦٠، ٧١ وغيرها من البحث .

(٣) ينظر صـ ٤٨ ، ٥١ ، ٦٦ وغيرها من البحث .

(٤) ينظر صـ ٢٧ ، ٢٨ من البحث.

(٥) ينظر صـ٣١ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٧ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٥ وما بعدها من البحث .

النحوية ؛ حيث تعددت أقوالهما فكان لهما قولان في المسألة الواحدة ، فقد اضطرب رأي ابن مالك في ثلاث مسائل [١] ، كمااضطرب أيضا- رأي أبي حيان- في خمس مسائل [٢].

٨- أوضح هذا البحث الصلة الوثيقة بين أصول الفقه، وأصول النحو، كما أن هناك علاقة وثيقة بين (الاعتراض النحوي)، و(علم الجدل) الذي أصَّله ووضع ضوابطه وقوانينه علماء أصول الفقه ، وأن أدلة أصول الفقه الأربعة ومنها – الإجماع هي الأصل والأسبق في هذا المجال [٣].

٩- أظهر البحث استعمال أبي حيان ألفاظًا مختلفة في التصريح باعتراضه تصور جرأته في الاعتراض ، وثقته بنفسه ، وتمكنه من علمه وأصوله ، وأن منها ما كان عنيفا مثل قوله (وقد وهم – وكثير ما يدعي) [٤] ، ومنها ما كان معتدلا كقوله (فليس بصحيح- لا حجة فيه ، ليس كما ذكر) [٥].

١٠- تبين من البحث أن عدد المسائل التي رجح فيها رأي ابن مالك تسع مسائل ، بينما كان) [٦] عدد المسائل التي رجح فيها رأي أبي

---

(١) ينظر صـ ٣٢ ، ٦٩ ، ٧٨ من البحث .

(٢) ينظر صـ ٤٢ ، ٥١ ، ٥٥ من البحث .

(٣) ينظر صـ ٢٠ من البحث .

(٤) ينظر صـ ٣٥ ، ٤٣ ، ٧٣ من البحث .وغيرها

(٥) ينظر صـ ٣٠ ، ٣٧ ، ٤٧ من البحث .

(٦) ينظر صـ ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٦٢ وما بعدها من البحث .

حيان عشر مسائل [١].

١١- أظهر البحث ما كان عليه أبو حيان من براعة فائقة في تتبع آراء النحويين وجمع ما تفرق منها ، وأن نظره فيها بتأمل وتدقيق هو ما دفعه إلى الاعتراض على نسبة آراء إلى جمهور النحويين وأعلامهم بقولهم الإجماع ،وأن الأمر ليس كذلك، بل مختلف فيها، وأن سعة اطلاعه جعلته يؤكد أن علم العربية قابل للنقد، والمؤاخذة، والاعتراض، وليس قواعده جامدة ، بل هي محل للدراسة والمناقشة، وأنه (ما ترك للنحو حرمة) إذ شملت اعتراضاته النحوية جميع صور الرأي النحوي، وأدلته الأصولية[٢].

١٢- أكَّد هذا البحث النظرة التوسيعية لأبي حيان ، فكشف عن شخصيته الواضحة ، فلم يكن مجرد ناقلٍ لآراء العلماء ، بل كان يختار بقوله < والأولى ، والأرجح[٣] ، وهذا ما جعله من أئمة النحو المبرزين ، وأن معظم اعتراضاته كانت دقيقة ، ووجيهة معضدة في أغلبها بالأدلة القوية وأن معظمها من اجتهاداته الشخصية ، فلم يكن تابعًا في أغلبها لمن قبله ، بل اتبعه كثير من النحويين وكان هذا من أسباب ترجيح آرائه في أكثر المسائل [٤].

١٣- رصد البحث موقف أبي حيان من مصادر السماع وذكر أن له

---

(١) ينظر صـ ٥٨ ، ٧٤ ، ٨٣ من البحث .

(٢) ينظر صـ ٥٧ ، ٧٨ من البحث .

(٣) ينظر صـ ٥٦ ، ٧٨ من البحث .

(٤) ينظر صـ ٧٤ ، ٧٦ من البحث .

في كل منها موقفا مذكورا ، أشار إليه المتأخرون ، فكان يهتم بالسماع وخاصة القراءات القرآنية ويقدمها على باقي أدلته.

١٤- وأخيرا أوضح البحث القيمة العلمية لكتابي (التسهيل ،وشرحه لابن مالك) ، والتذييل والتكميل ،والارتشاف لأبي حيان) إذ هي من أهم الكتب النحوية التي حفظت لنا جزءا كبيرًا من مصنفات النحاة المتقدمين بنقلهما عنهم ، وعزوهما إليهم كثيرًا من الآراء ، وأن منهجهما في كتابيهما أشبه بمنهج المحققين ، القائم على اختيار الرأي أو المذهب بالدليل ، دون التعصب لرأي أو مذهب وإن كانت نزعتهما بصرية .

- وبعد ...هذه الرحلة الممتعة مع هذين العالمين المتميزين أعترف أنني قد استفدت من هذه الدراسة ، فقد جعلت نفسي مع قلة زادي– حكما بين هذين الشيخين ، ومما لاشك فإنَّ فيه ما فيه من تنمية الفكر وتوسيع للأفق ..

وأخيرا.....فقد بقيت كلمة حق لابد من قولها وهي أنّ أبا حيان لم يكن ينكر لابن مالك اجتهاده وتفوقه في علم العربية ، بل قد أثنى عليه في غير موضع .

رحم الله ابن مالك، وأبا حيان وغفر لهما ولنا ولجميع المسلمين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

***

أولاً : فهـرس الآيـات القرآنيـة

الآيـة	اسم السورة	رقم الآية
« لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ »	البقرة	١٧٧
«وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ »	النساء	٩٥
«فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ »	يونس	٧١
«وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ »	يوسف	١٠٩
« وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ »	الرعد	١٢
« وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَـٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ »	إبراهيم	٣٨
«بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا »	الكهف	٥٠
«أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ »	الكهف	١١٠
«مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ »	طه	٥٩
« قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى »	طه	٥٩
«إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ »	الفرقان	٢٠
« إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ »	العنكبوت	٣٣
« بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ »	الأنبياء	١٨
«غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ »	سبأ	١٢

« فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ »	سبأ	١٦
«وَغَرَابِيبُ سُودٌ »	فاطر	٢٧
«وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ»	فاطر	٤٣
« لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ »	الصافات	٤٧
« وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا »	الروم	٢٤
« إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ »	الواقعة	٩٥
«وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ »	الحديد	١٠
«قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ »	الإخلاص	١

***

ثانياً – فهرس الحديث الشريف

الحديث
(من لم يُجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له)
(يا نساء المسلماتِ لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة)

***

ثالثا – فهرس الأشعار

البيت	البحر	القائل
فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإنّ لنا لأمَّ النجينة والأبُ	الطويل	–
أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب	الطويل	المخبل السعدي
كُلّف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجتَّه	الرجز	العكلي أبو ثروان
زعم البوارحُ أن رِحْلتنا غدًا وبذاك خبّرنا الغراب الأسود	الكامل	النابغة الذبياني
قالت ألا ليتَمَا هذا الحمــامُ لنا إلى حما متنا أو نِصْفَهُ فقَدِ	البسيط	**النابغة الذبياني**
ألا أيهذا الزاجري أحْضُرَ الوغى وأنْ أشهد اللذات هل أنت مخلدي	الطويل	طرفة بن العبد
نِعْمَ امْرَأً هــرِمُ ما لــمْ تَعْرُ نائبــةٌ إلّا وكــان لــمُرتــاعٍ بها وَزَرا	البسيط	زهير بن أبي سلمى
مرتْ بنــا أوّل من أمُوس تميس فينا ميسة العروس	الرجز	–
قــد أصبحتْ أمّ الخيارِ تدَّعي على ذنبا كلُّه لم أصنع	الرجز المشطور	أبي النجم
بني غُدانــة ، حقًا لستم ذهبًــا ولا صريفًا ، ولكــن أنتم الــخزف	البسيط	–
يَا شَتَــاتَ الأَسْمَــاءِ والأَفْعَــالِ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْــمِفْضَالِ	الخفيف	**شرف الدين الحصني**
وانْحِرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ مِنْهُ فِــي الانْفِصَــالِ والاتَّصال	الخفيف	-----

لَمْ يَبْقَ مِنْ زَغَبٍ طَارَ الثِّتاءُ بِه عَلَى قرا ظَهْرِه إِلّا شِمالِيلُ	البسيط	لم أعثر على قائلة
سَلي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ فلَيْسَ سَواءً عَالِــمُ وجَهُولُ	الطويل	السموأل
أَلَيْسَ عَظِيمًــا أَنْ تُلِــمَّ مُلمــةٌ ولَيْسَ عَلَيْنَا فِــي الــخُطُوبِ مُعَوَّلُ	الطويل	عروة بن الورد
وما إنْ طِــبُّنا جُبْنٌ ولكِنْ مَنَا يانا وَدَوْلَةُ آخرينَا	الوافر	فروة بن مسيك
وحَلَّتْ سوادَ الْقَلْبِ لا أَنــا باغيــا سِوَاهَا ولا عَنْ حُبِّــهَا مُتَراخِيــا	الطويل	النابغة الجعدي
إذا الجودُ لــم يُرْزق خلاصا من الأذى فلا المجد مكسوبا ولا المال باقيا	الطويل	المتنبي
أَلــمْ تكنْ حلفتَ باللهِ العلِيْ أَن مَطَاياك لِمن خير المطي	الرجز المشطور	مجهول القائل

***

رابعا : ثبت بأهم المصادر والمراجع.

- **القرآن الكريم .**

١- أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية ،د فاضل السامرائي ، مطبعة اليرموك، بغداد الطبعة الأولى ،١٣٩٥هـ-١٩٨٤م.

٢- أبو حيان الأندلسي تأليف د/ خديجة الحديثي – مكتبة النهضة – بغداد.

٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين أحمد ابن محمد بن عبد الغني الدمياطي ، تحقيق أنس مهزة – دار الكتب العلمية –بيروت – الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٤- الإجماع دراسة في أصول النحو العربي د/ محمد المشهداني – دار غيداء للنشر والتوزيع ط١ ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م .

٥- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب تح/ محمد عبد الله عنان – القاهرة –ط الثانية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

٦- أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٣٦٨هـ) تح د/ إبراهيم البنا – دار الاعتصام –الطبعة الأولى هـ١٤٠٥- ١٩٨٥م .

٧- ارتشاف الضرب لأبي حيان (٧٤٥هـ) ، تحقيق د/ مصطفى النماس ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ، الناشر المكتبة الأزهرية ، وطبعة أخرى تحقيق أ / رجب عثمان محمد – مراجعة أ/ رمضان عبد التواب – الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٨- ارتقاء السيادة في علم أصول الفقه،لأبي زكريا الشاوي (ت١٠٩٦هـ) تحقيق ،دعبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ،مطبعة

النواعير ،العراق ،الرمادي ،الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م
٩- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين الجوزية ، تح د/محمد السهلي ، الناشر : أضواء السلف ، الرياض – الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
١٠- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ،الشوكاني(ت١٢٥٥هـ) المطبعة المنيرية ،القاهرة ،١٣٤٧هـ.
١١- الأزهية في علم الحروف للهروي ، تحقيق د/عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
١٢- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) ، تحقيق وتعليق د/ بركات – دار الأرقم – بيروت – لبنان - ، ط١ – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٠م .
١٣- الأشباه والنظائر للسيوطي (٩١١هـ) وط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
١٤- أصول الفقه ، للشيخ محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ٢٠١٠م.
١٥- أصول النحو العربي للدكتور محمد الحلواني، الناشر طبعة١٩٨٣م.
١٦- الأصول في النحو لابن السراج (٣١٦هـ) ت/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
١٧- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، القاهرة ، ط ٢ ، سنة ١٩٥٤م .
١٨- الاقتراح للسيوطي ، تح د/ محمود فجال ، دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى – ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
١٩- أمالي ابن الشجري (٥٤٢هـ) تح د/ محمود الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٠- إملاء ما من به الرحمن للعكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ / ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين للأنباري (٥٧٧هـ) تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م. .

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ت(٧٦١هـ)ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ت/محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر – بيروت .١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٣- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق: إبراهيم عبدالله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق – الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م .

٢٤- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) تحقيق د/حسن شاذلي فرهود كلية الآداب – جامعة الرياض-الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٩٦م.

٢٥- الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت ٣٧٣هـ) تحقيق د/ مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٢٦- البحر المحيط في التفسيرلأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)،تحقيق د/ صدقي جميل الناشر-دار الفكر- بيروت -الطبعة الأولى١٤٢٠هـ م .

٢٧- البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي – مكتبة المعارف – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

٢٨- البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع للشوكاني ، دار الكتب

العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م .
٢٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق د/ عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
٣٠- البغداديات ، لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧ هـ)، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، بغداد١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٣١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت / صيدا .
٣٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٣٣- التبصرة والتذكرة للصميري ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٣٤- تخليص ي الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د/ عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٣٥- تذكرة النحاة لأبي حيان ، تحقيق / عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٣٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق أ.د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق ، ط١ – ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٣٧- تراجم المؤلفين التونسيين ،محمد محفوظ(ت ١٤٠٨هـ) دار الغرب

الإسلامي –بيروت–ط١٩٩٤،٢م.

٣٨– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ت/ محمد كامل بركات – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٧م .

٣٩– التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري وبهامشه حاشية الشيخ يس – دار إحياء الكتب العربية – عيسى الحلبي .

٤٠– التعريفات للجرجاني ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٤١– التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ، تح د/ عوض القوذي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ،

٤٢– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (ت٨٢٧،هـ) تحقيق د/محمد بن عبد الرحمن المفدى ، دار بساط – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م

٤٣– تغييرالنحويين للشواهد ، تأليف د/ علي محمد فاخر – القاهرة– مكتبة الآداب .

٤٤– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش ت(٧٧٨هـ) : تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٤٥– التكملة ،لأبي علي الفارسي تح، دكاظم المرجان ،دار الكتب،الموصل ،١٤٠١هـ–١٩٦٤م.

٤٦– التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب لابن هشام د/ أحمد الزين العزازي الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

٤٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ت(٧٤٩هـ) ، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٤٨- تهذيب اللغة ،الأزهري(ت٣٧٠هـ) ،الدار المصرية للتأليف ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٤٩- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ، المطبعة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

٥٠- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)تحقيق د/فخر الدين قباوة،الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ١٩٩٥م.

٥١- الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق : على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٥٢- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي - ت د/ فخر الدين قباوة ومحمد فاضل نديم - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١، ١٩٩٢م.

٥٣- جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٥٤- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الأربلي ، دار النفائس - بيروت - لبنان ، ط١ / ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٥٥- الحجة في القراءات السبعة لأبي علي الفارس ت(٣٧٧هـ) تحقيق كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٥٦- حاشية الشيخ يس على التصريح ، ط دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي

٥٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني ت (٩٢٩) ، دار إحياء الكتب

العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
٥٨- الحجة في القراءات السبعة لأبي علي الفارس ت(٣٧٧هـ) تحقيق كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
٥٩- خزانة الأدب ولب لبابُ العرب لعبد القادر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون .مكتبة الخانجي القاهرة ، ط٤/١٤١٨-١٩٩٧م.
٦٠- الخصائص لابن جني (٣٩٢هـ) دار الكتب – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٧٦هـ.
٦١- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة دار إحياء التراث العربي – بيروت طبعة حيدر آباد.
٦٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي شرح وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ، ط١ – بالمطبعة الجمالية – مصر ١٣٢٨هـ .
٦٣- ديوان النابغة الذبياني تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط٢- دار المعارف ١٩٧٧م
٦٤- الرد على النحاة لابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) تح د/ محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – الطبعة الأولى – ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٦٥- رصف المباني شرح حروف المعاني للمالقي ت (٧٠٢هـ) تح/ أحمد الخراط – مجمع اللغة العربية – دمشق ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
٦٦- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، تح د/ مازن مبارك ، مطبعة جامعة دمشق،ط1383/١هـ-١٩٤٧م.

٦٧- سر صناعة الإعراب لابن جني ت(٣٩٢هـ) ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٦٨- سنن أبي داود،سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)دار الحديث ،القاهرة،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م
٦٩- سنن الترمذي(الجامع الصحيح) محمد بن عيسى (ت٢٩٧هـ)،تح ، محمد فؤاد عبد الباقي ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٧٠- سنن الدار قطني ،علي بن عمر (ت٣٨٥هـ)تح،عبد هاشم يماني المدني،شركة الطباعة ،المدينة المنورة ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
٧١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن عماد الحنبلي ، دار إحياء التراث العربي
٧٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تح محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة مصطفى الحلبي .
٧٣- شرح الألفية لابن الناظم ت (٦٨٦هـ) ، تحقيق د/ عبد الحميد السيد ، دار الجيل.
٧٤- شرح ابن عقيل ت (٧٦٩هـ) على الألفية ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر - سوريا - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٧٥- شرح التسهيل لابن مالك ت (٦٧٢هـ) ، تح د/ عبد الرحمن السيد ومحمد المختون - مطبعة هجر - ط الأولى ١٩٩٠م .
٧٦- شرح جمل الزجاجي لابن خروف ت (٦٠٩هـ) ، ت د/ سلوى محمد عمر - أم القرى - ط١ سنة ١٤١٩هـ .
٧٧- شرح الجمل الكبير لابن عصفور ت (٦٦٩هـ) ، تح/ صاحب أبو

جناح- بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م .

٧٨- شرح الرضي ت (٦٨٦هـ) على الكافية - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان -لا - ط.

٧٩- شرح شذور الذهب لابن هشام ت (٧٦١هـ) ، تح/ محمد إبراهيم سليم - دار الطلائع - القاهرة ، وتحقيق آخر للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد .

٨٠- شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي ت (٩١١هـ) ، منشورات مكتبة الحياة - بيروت .

٨١- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تح د/ عدنان عبد الرحمن الدوري - مطبعة العاني - بغداد - ١٩٧٧م .

٨٢- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ومعه سبيل الهدى ، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - الطبعة الحادية عشر ١٩٦٣م .

٨٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر : جامعة أم القرى

٨٤- شرح الكتاب للسيرافي - تح د/أحمد مهدلي -دار الكتب -بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٨م .وتحقيق د/رمضان عبد التواب وغيره - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٨٥- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) - عالم الكتب - بيروت (د.ت)

٨٦- شرح المقرب لابن عصفور ، تح د/ علي محمد فاخر - مطبعة السعادة القاهرة - ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٨٧- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ)، تح

د/ تركي العتيبي – مؤسسة الرسالة جـ٢ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
٨٨- شرح ملحة الإعراب للحريري (ت ٥١٦هـ) تح د/ بركات يوسف هبود – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
٨٩- الشعر والشعراء لابن قتيبة(ت٢٧٥هـ) تح/ أحمد شاكر – دار المعارف المصرية – ١٩٦٦م.
٩٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق د/ الشريف عبد الله البركاتي ، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ، ط ١٤١٦هـ – ١٩٨٦م
٩١- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،الجوهري إسماعيل (ت٣٩٣هـ) ،تح،أحمد عبد الغفور ،دار الملايين ،بيروت ، ط٢،1399هـ-١٩٧٩م
٩٢- طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي(ت٢٣١ هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت .
٩٣- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد –المكتبة العصرية – بيروت –صيدا١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٩٤- طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن شهبة (ت٨٥١، تح/ دالحافظ عبد العليم خان – ط١ – عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧هـ .
٩٥- عمدة الكتاب ،لأبي جعفر النحاس النحوي(ت٣٣٨هـ)تحقيق/بسام عبد الوهاب الجابي –الناشر دار ابن حزم –الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٩٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، لابن رشيق القيرواني ، دار

الكتب المصرية – القاهرة – مصر – تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ١٣٥٣هـ .

٩٧- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري – الناشر مكتبة ابن تيمية – الطبعة الأولى ١٣٥١هـ .

٩٨- فقه اللغة وقضايا العربية ، د/ سميح أبو مغلي – مطبعة عمان ، دار مجدلاوي للنشر ١٩٨٦م .

٩٩- الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق أ/ محمود الطناحي .

١٠٠- القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، دارالفكر – بيروت – ١٣٩٨هـ.

١٠١- الكامل للمبرد ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

١٠٢- الكتاب لسيبويه تحقيق/ الشيخ عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة –الطبعة الأولى: ١٤١١هـ –١٩٩١م ،وط / الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

١٠٣- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء الأيوبي(ت٧٣٢ هـ)، تحقيق د/ رياض الخوام – المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

١٠٤- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تح/ دعبد الإله النبهان ، دار الفكر– دمشق– ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

١٠٥- لسان العرب لابن منظور – دار صادر / بيروت .

١٠٦- لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري ، تحقيق أ/سعيد الأفغاني ، دار الفكر ط٢ – بيروت ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

١٠٧- المحتسب لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله ، ط٢ ، دار سزكين ١٩٨٦م.
١٠٨- مختار الصحاح ، للرازي ، تحقيق لجنة من علماء العربية –دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
١٠٩- المخصص لابن سيده – دار الكتب الإسلامي – القاهرة .
١١٠- المدارس النحوية د/شوقي ضيف(ت ١٤٢٦هـ) – دار المعارف،
١١١- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ)، تحقيق د/ علي حيدر – دمشق ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
١١٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،السيوطي تح/.محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل ،المكتبة العصرية ،صيدا ،بيروت ، ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م.
١١٣- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) تحقيق د/حسن هنداوي – دار القلم –دمشق –الطبعة الأولى ،١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
١١٤- المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م .
١١٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح أ /محمد كامل بركات – دار الفكر ١٩٨٠م .
١١٦- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د/ هدى قراعة- مكتبة الخانجي، القاهرة–الطبعة الأولى١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
١١٧- معاني القرآن للفراء ، تح د/ يوسف نجاتي وآخرين ، ومراجعة علي النجدي ، ط الدار المصرية للتأليف .
١١٨- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار الفكر ، بيروت .
١١٩- معجم الأدباء لياقوت الحموي – ط مصر ١٣٢٤هـ ، وأخرى

دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
١٢٠- معجم الشواهد العربية للأستاذ / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بمصر١٣٩٢هـ /١٩٧٢م.
١٢١- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق أ / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر – ط٣ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨١م .
١٢٢- المعجم المفصل في الشواهد النحوية تح د/أميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية– بيروت –الطبعة الأولى ،١٤١٧هـ–١٩٩٦م
١٢٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم – القاهرة – ١٣٥٤هـ .
١٢٤- المعجم الوجيز ، ط/ مجمع اللغة العربية (د.ت)
١٢٥- المعجم الوسيط جمع وتحقيق لجنة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الناشر دار الدعوة.
١٢٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام،تح مازن مبارك،ط٦/1985م
١٢٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، ت د/ إميل يعقوب –بيروت –لبنان–الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
١٢٨- المفصل في علوم العربية للزمخشري(٥٣٨هـ) تحقيق/د محمد النعماني – دار الجيل بيروت ط٢ (د.ت).
١٢٩- المفردات في غريب القرآن ،الأصفهاني ت(٥٠٢هـ)،تح محمد كيلاني، دار المعارف – بيروت،(د.ت)
١٣٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني ، ت د/ علي فاخر وآخرين – دار السلام القاهرة ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .
١٣١- المقتضب لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق/ الشيخ محمد

عبد الخالق عظيمة–طبعة عالم الكتب – بيروت .وطبعة آخرى للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي .

١٣٢- مقدمة ابن خلدون : طبعة ، دار الشعب .

١٣٣- المقرب ومعه مثل المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أ/ عادل عبد الموجود ، وعلى معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م

١٣٤- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٢هـ)،طبع بحاشية شرح شذور الذهب (د.مط)

١٣٥- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق أ.د/ علي فاخر ، وزميليه ، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م ، دار الطباعة المحمدية – درب الأتراك – القاهرة .

١٣٦- نتائج الفكر ، للسهيلي ، تحقيق أ/ عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

١٣٧- النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ، دار المعارف بمصر – ط٥ .

١٣٨- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تح/ الصباغ ، منشورات دار الفكر.

١٣٩- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد محمد المقري التلمساني – تح د/ إحسان عباس – دار صادر – بيروت – ١٣٨٨هـ .

١٤٠- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير – تحقيق – د/ طاهر محمد الزاوي ، د/ محمود الطناحي – دار إحياء الكتب

العربية .

١٤١- نكت الهميان في نكت العميان ، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا – ط ١ دار الكتب العلمية ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

١٤٢- هشام الكوفي النحوي للدكتور / أحمد محمد عبد الله – مطبعة الأمانة – شبرا – مصر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

١٤٣- همع الهوامع للسيوطي في شرح جمع الجوامع للسيوطي – تحقيق / أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

١٤٤- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، تحقيق أحمد الأرناؤط ، وتركي مصطفى – دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

١٤٥- وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد.

***

خامساً - فهرس الموضوعات

الموضوع
مقدمة:
التمهيد وفيه .
أولاً : التعريف بابن مالك وكتابيه التسهيل وشرحه.
ثانياً : التعريف بأبي حيان ، وكتابيه التذييل ، والارتشاف.
المبحث الأول : **الاعتراض** ، **والإجماع وما يتعلق بهما** . **وفيه مطلبان** .
المطلب الأول : الاعتراض وتعريفه ، ألفاظه ، نشأته ، أسبابه ، أدلة أبي حيان في اعتراضاته علىٰ ابن مالك
المطلب الثاني : الإجماع وفيه : تمهيد للإجماع ، وتعريفه ، وأقوال النحاة في الاحتجاج به ، وشروطه ، ونشأته ، والمراد به عند ابن مالك ، وطريقة العلم به ، والتساهل في نقله ،وفائدته ، ومراتبه ، وألفاظه .
المبحث الثاني : **المسائل التي اعترض فيها أبو حيان على ابن مالك وعددها تسع عشرة مسألة**.
المسألة الأولىٰ- الإجماع علىٰ جواز إضافة الاسم إلىٰ ما هو بمعناه
الثانية- الإجماع علىٰ جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب
الثالثة- الإجماع علىٰ جواز حذف (أنْ) المصدرية ، والاكتفاء بصلتها
الرابعة- الإجماع علىٰ جواز تقديم الخبر علىٰ المبتدأ في نحو : (في داره زَيْدٌ)
الخامسة- الإجماع علىٰ جواز حذف الضمير الرابط إذا كان المبتدأ لفظ (كل) أو شبهه .
السادسة- الإجماع علىٰ جواز الرفع والنصب في ظرف الزمان الواقع خبراً
السابعة- الإجماع علىٰ جواز تقديم خبر (ليس) علىٰ اسمها
الثامنة- الإجماع علىٰ جواز إعمال وإهمال (ليت) المتصل بها (ما) غير الموصولة .

التاسعة- الإجماع علىٰ منع دخول (اللام) علىٰ خبر (أنَّ) المفتوحة .
العاشرة- الإجماع علىٰ جواز رفع الاسم المعطوف علىٰ اسم (إنّ) بعد استكمال الخبر .
الحادية عشرة- الإجماع علىٰ إبطال عمل (ما) عند مجيء (إنْ بعدها) .
الثانية عشرة- الإجماع علىٰ بطلان عمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) إذا فصل بينها وبين معموليها ، أو كان اسمها معرفة .
الثالثة عشرة- الإجماع علىٰ إعراب (أمسِ) إذا صُغِّر .
الربعة عشرة ا- الإجماع علىٰ منع تقديم التمييز علىٰ عامله . إذا كان غير فعل ، أو كان فعلاً غير منصرف
الخامسة عشرة- الإجماع علىٰ منع إضافة النّيِّفِ إلىٰ العشرة في العدد المركب إلا في الشعر
السادسة عشرة- الإجماع علىٰ جواز تقديم الضمير علىٰ مفسرة في باب (نعم وبئس)
السابعة عشرة- الإجماع علىٰ منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله (بغير الظرف أو الجار والمجرور)
الثامنة عشرة- الإجماع علىٰ جواز النصب والجر في الضمير المضاف إلىٰ اسم الفاعل
التاسعة عشرة- الإجماع علىٰ منع العطف علىٰ معمولي عاملين ليس أحدهما جرّا .
الخاتمة .
فهرس الآيات القرآنية
فهرس الحديث الشريف .
فهرس الأشعار .
فهرس بأهم المصادر والمراجع .
فهرس الموضوعات .

تم بحمد الله وتوفيقه